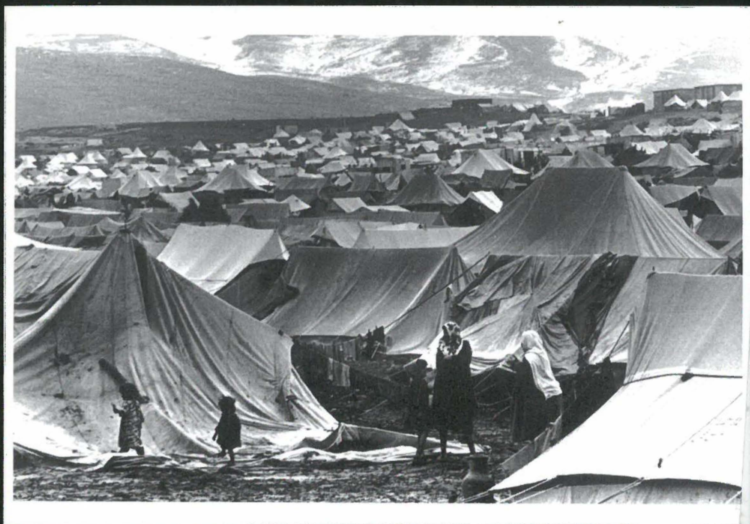
الدكتور شريف كناعنه

الشتات الفلسطيني:
هجرة أم تهجير؟



مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)

الدكتور شريف كناعنه

الشتات الفلسطيني:

هجرة أم تهجير؟

مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)

طبعة جديدة مزيدة ومنقحة

شباط ٢٠٠٠

الصف والمونتاج: أشـرف حميـدان



البيرة - شارع نابلس - هاتف ٢٤٠١٤٤١-٠٢

المحتويات

مقدمة

هذا الكتاب حديث وقديم في نفس الوقت. لقد صدر كتاب يحمل نفس عنوان الكتاب الحالي سنة ١٩٩٢، وكان يحتوي على أربعة فصول كتب كل منها باللغتين العربية والإنجليزية. وعندما نفدَت تلك الطبعة فكّرت بإصدار طبعة جديدة بعد إجراء بعض التصحيح والتنقيح، ولكنني وجدت أن اهتمامي بالسؤال الذي دار حوله الكتاب، وهو السؤال عن السبب الحقيقي والمباشر في رحيل الفلسطينيين عن ديارهم سنة ١٩٤٨. لم يتوقف عند نشر الكتاب سنة ١٩٩٢، فقد كتبت منذ ذلك الوقت ثلاث مقالات على الأقل حول نفس الموضوع. ورأيت من المناسب أن أضيفها إلى الكتاب. كذلك فقد اطّلعت في السنوات الأخيرة على عدد كبير من الصور التي كانت قد أُخذت أثناء الرحيل وكذلك على صور أخذت في مخيمات اللاجئين فيما بعد، فرأيت من المناسب أن أدرج عدداً منها في الكتاب. ونتج عن هذه الإضافات أن تضاعف عدد فصول الكتاب فأصبحت ثمانية بدلاً من أربعة، وتضاعف بذلك حجم الكتاب. فرأيت أن أصدره باللغة العربية فقط على أمل أن أستطيع إصداره بالإنجليزية بصيغة منفصلة ومستقلة فيما بعد. وبهذا وصلنا إلى صيغة الكتاب الذي بين أيدينا الآن والذي يحمل الاسم القديم مع أن معظم مواده جديدة.

ولا بدّ لي هنا أن أستميح القارئ الكريم معذرة عن بعض نقاط الضعف في الكتاب. ففصول الكتاب جرت كتابتها في الأساس كأوراق بحث قُدّمت في مؤتمرات علمية دوليّة أو محلّية، وكانت كل واحدة مِن هذه الأوراق مكتملة بذاتها ومستقلة عن غيرها، وهذا تطلب تكرار بعض المعلومات والأفكار، الشيء الذي كان من الممكن تفاديه لو أن الكتاب كتب كوحدة واحدة متكاملة، بحيث يكوّن كل فصل حلقة مرتبطة بباقي الفصول ومعتمدة عليها. وقد جرت كتابة فصول الكتاب عبر فترة تمتد حوالي عقد ونصف وهذا يعني أن بعض الحقائق وبعض الأرقام المذكورة فيها ربما تغيّرت. ولكن اللغز الذي يعالجه الكتاب ككل مازال قائماً ولم يُحلّ، والفرضيات المطروحة فيه مازالت جديرة بالبحث والتمحيص، والنقاط النظرية المطروقة مازالت قيّمة، واستراتيجيات البحث المقترحة مازالت صالحة ومشروعة.

أخيراً قد يتساءل البعض عن الحكمة في إثارة موضوع كقضية ترحيل الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ في وقت يتحدث فيه العالم كلّه عن "مسيرة السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد يقول البعض ان بعض الحقائق التي يذكرها هذا الكتاب وبعض التساؤلات التي يثيرها قد تفتح جروحاً قديمة تضرّ "بالمسيرة السلمية". لا أدّعي أن لدي جواباً قاطعاً، ولكن لدي شعور، ولدي رأي، بأن مثل هذا المنطق خطأ. لقد

ارتُكبت جرائم عديدة ضد الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ ومنــذ ١٩٤٨. لقد طُردوا من وطنهم ودُمرت بيوتهم وشُـرّدوا وقُتّـل أطفـالهم واسـتبيحت أملاكهم وأعراضهم، ومازالوا يُطاردون ويُلاحقون ويُذبحـون. لا يمكـن للفلسـطينيين أن ينسـوا حتـى لـو أغمضـوا عيونـهم وأداروا ظــهورهم للحقائق، ولا يمكن لاتفاقيات تكتـب وتوقـع أن تنسـيهم مـا ارتُكـب ضدّهم من جرائم. ولكن يمكن للفلسطينيين أن يصفحوا، وإذا صفحـوا فإنه يمكــن للسـلام أن يكـون حقيقيّـاً، لأن السـلام يكـون في القلـوب والعقول والضمائر وليس على الورق. ولكي يصفح الفلسطينيون ويدخـل السلامُ قلوبهم يجب أن يعترف المجرم بجريمته ويشعر بذنبه. وإذا لم يعترف المذنب بذنبه فإن ذلـك يعـني أنّـه مُصِرٌ علـى ارتكـاب نفـس الجرائم إذا أتيحت له الفرصة. إن الشعار الذي طبقـه اعظـم منـاضلي القرن العشرين نلسون منديلا بعــد انتـهاء الحـرب في جنـوب إفريقيـا يصلـح أيضـاً في حالـة القضيـة الفلسـطينية: "الحقيقـة، والمصالحـــة" ."Truth and Reconciliation"

هذا الكتاب لا يكتشف الحقيقة ولكنه يفتّش عنها، ويشير باتجاهها، ويستكشف بعض الطرق التي قد تقود إليها.

الفصل الأول

١٩٤٨ : هجرة أم تهجير*

مقدّمة:

لقد بدأ نزوح الفلسطينيين العرب عن بيوتهم وأرضهم بعد قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما لليهود والأخرى للعرب، والذي اتخذ في ٢٩ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٤٧، وامتد النزوح إلى بداية سنة ١٩٤٩. ويقدر عدد الذين نزحوا من الأجزاء التي استولت عليها إسرائيل، والتي ضمت جميع الأراضي التي خصصت للدولة اليهودية وقسماً كبيراً من الأراضي التي خصصت للدولة العربية، والتي ساوت بمجموعها حوالي ٨٠٪ من مجموع مساحة فلسطين، بلغ عددهم حوالي ٨٥٠ ألف شخص. هؤلاء أصبحوا لاجئين ولم يسمح لهم بالعودة إلى قراهم ومدنهم حتى الآن. يقدر عدد الفلسطينيين الآن بما يتراوح بين ٤ - ٤,٥ مليون، منهم حوالي مليونين على أرض فلسطين التاريخية، من هؤلاء حوالي ٤٠٠ ألف من اللاجئين، وبذلك يكون عدد اللاجئين ومن تسلسل منهم يتراوح ٢,٥ - ٢,٩ مليون موزعين في جميع نواحي العالم.**

---

* مادة هذا الفصل كانت قد قدّمت كمحاضرة في "مؤتمر الفكر العربي الثاني" الذي عقد في شهر تشرين الثاني ١٩٨٦ في الناصرة برعاية مؤسسة "مواكب"، وقد نشرت هذه المحاضرة فيما بعد في مجلة "مواكب" الناصريّة.

** هذه الأرقام تغيرت منذ كتابة هذه المقالة سنة ١٩٨٦، ويقدر عدد الفلسطينيين الآن (١٩٩٩) بحوالي ٧ ملايين نسمة يعيش أقل من نصفهم بقليل على أرض فلسطين التاريخية.

السؤال المطروح:

السؤال المطروح في هذه الدراسة هو: ماذا كان السبب في نزوح هؤلاء الـ ٨٥٠ ألف فلسطيني عن قراهم ومدنهم سنة ١٩٤٨؟ قد يتساءل البعض عن أهمية هذا السؤال مبيناً ان المهم هو حل مشكلة هؤلاء اللاجئين وليس البحث عن سبب نزوحهم. وقد يستغرب الفلسطيني من إحدى هذه القرى أو المدن، سواء كان من صفورية أو المجدل أو الفالوجة أو الدوايمة أو صبارين أو سعسع، والذي خرج من قريته تحت الرصاص والقنابل، وقد خسر عدداً من أفراد عائلته وأقاربه وخسر جميع ممتلكاته حتى أدواته وملابسه الشخصية ثم عانى الجوع والتشريد، قد يستغرب مثل هذا الشخص أن يكون هناك مكان لطرح مثل هذا السؤال. ولكن الحقيقة أن السؤال مازال مطروحاً حتى هذا اليوم والجواب عليه – لغير الفلسطينيين على الأقل – مازال مبهماً. والسبب في استمرار طرح هذا السؤال هو أن كلا الطرفين، العربي والإسرائيلي، ربط مسؤولية حل مشكلة اللاجئين بسبب النزوح، أي أن كلا الطرفين ادّعى بأن الطرف الآخر كان السبب في نزوح اللاجئين ولذلك فعليه أن يتحمل الثمن لحل مشكلتهم.

التفسيرات المطروحة:

هنالك في الوقت الحاضر تفسيران رئيسان لسبب نزوح اللاجئين سنة ١٩٤٨.

التفسير الأول هو الموقف الإسرائيلي الصهيوني: ويقول هذا الموقف إن ملوك الدول العربية ورؤساءها وحكامها وقادة الشعب الفلسطيني هم الذين أوعزوا للسكان العرب أو طلبوا إليهم أو حتى أمروهم بترك قراهم ومدنهم. ويصل الإدعاء إلى درجة القول بأن هذه الأوامر أذيعت على الهواء من محطات الإذاعة المختلفة في الدول العربية تناشد السكان العرب بترك قراهم والنزوح إلى أماكن آمنة في فلسطين أو إلى الدول العربية. ويدّعي الصهيونيون، أصحاب هذا الرأي، أن دعوة القادة العرب للمواطنين إلى النزوح كانت تهدف إلى:

١- اثبات أن مشروع التقسيم، الذي أقرته هيئة الأمم وقبلته إسرائيل جزئياً ورفضه العرب كليّاً، غير قابل للتنفيذ.

٢- إحراج إسرائيل أمام العالم بإظهارها وكأنها تطرد السكان العرب.

٣- إبعاد السكان العرب عن ساحة القتال كي يفسحوا المجال للجيوش العربية النظامية التي كان من المفروض أن تدخل فلسطين حال انتهاء الانتداب في ١٥ أيار ١٩٤٨ كي "تسحق اليهود" و "ترميهم في البحر".

٤- عدم تعريض الفلسطينيين لمخاطر الحرب والموت دون سبب داع لذلك حيث أن الجيوش العربية كانت ستقضي على اليهود وتحرر الأرض في مدة قصيرة وعندها يستطيعون العودة إلى بيوتهم آمنين.

هذه الأسباب، حسب الرأي الصهيوني، دعت ملوك ورؤساء وقادة العرب إلى الدعوة إلى النزوح، وبالفعل - حسب ادعاء أصحاب هذا الرأي - استجاب السكان العرب لهذه الدعوة ونزحوا بخالص رغبتهم. كذلك يقول الصهيونيون أن نزوح بعض المواطنين العرب الذين نزحوا بعد ١٥ أيار ١٩٤٨ ربما جاء كنتيجة مباشرة لويلات الحرب، ولكن الحرب لم تكن لتنشأ لو قبلت الدول العربية بالتقسيم ولو لم ترسل الدول العربية جيوشها النظامية لمهاجمة الدولة اليهودية حال قيامها، وأن اليهود، في جميع الحالات، بذلوا أقصى جهودهم لإيقاف النزوح ولإبقاء العرب آمنين في قراهم ومدنهم. وفي كلا الحالتين، الاستجابة إلى دعوة ملوك العرب إلى الرحيل أو النزوح خوفاً من ويلات الحرب، فإن المسؤولية تقع على الدول العربية في خلق مشكلة اللاجئين، وبذلك تقع مسؤولية حل المشكلة على عاتق العرب الذين يجب ان يتحملوا نفقات توطين اللاجئين في أراضيهم.

أما التفسير الثاني لما حدث سنة ١٩٤٨، والذي يتبناه العرب بشكل عام، فهو أن المواطنين العرب لم يخرجوا بإرادتهم ولا خوفاً من الحرب بل طُردوا من بيوتهم وأراضيهم عن طريق عدوان صهيوني مخطط ومدبّر لترحيلهم، وبناء عليه فإن لهم الحق في العودة إلى بيوتهم وأراضيهم وعلى إسرائيل أن تتحمل أي تكاليف أو مخاسر تنجم عن ذلك.

وسأقوم فيما يلي بتقييم التفسيرين السابقين لنزوح ١٩٤٨ على ضوء عدد من الأبحاث التي ظهرت في السنوات الأخيرة.

تقييم التفسيرين المطروحين:

هنالك أربعة أنواع أو مجموعات من الدراسات من شأنها أن تلقي ضوءاً على مدى صحة التفسيرين العربي والصهيوني لنزوح ١٩٤٨. هذه الدراسات هي:

١- دراسات المؤرخين الصهيونيين.

٢- دراسات تشلدرز Childers ووليد الخالدي.

٣- دراسات نزال، صايغ، وكناعنة.

٤-- دراسات بني موريس وغيره من "المؤرخين الإسرائيليين الجدد".

١- كتيبات الدعاية الصهيونية ودراسات المؤرخين الصهيونيين:

دراسات المؤرخين الصهيونيين ومن ضمنهم ليو كوهن (١٩٦١)، ناتانيل لورش (١٩٦١)، جان وديفيد كمخي (١٩٦٠)، ماري سيركن (١٩٦٦)، وجوزف شختمان (١٩٥٢)، تكرر باستمرار نفس الادعاءات التي تقدمها كتيبات الدعاية الإسرائيلية والتي يقدمها ممثلو إسرائيل في دفاعهم عن موقف إسرائيل تجاه اللاجئين في هيئة الأمم وفي جميع المحافل الدولية، وقد أصبحت هذه الادعاءات منذ أمد طويل تعامل وكأنها حقائق ثابتة يقبل بها معظم العالم خصوصاً في أوروبا وأمريكا.

وتتلخص هذه الادعاءات فيما يلي:

أ) ان العرب تركوا بيوتهم لأن قادتهم أمروهم بذلك عن طريق الإذاعات العربية.

ب) ان العرب نزحوا لأن قادتهم نشروا بينهم الرعب والذعر عن طريق المبالغة في وصف أعمال المحاربين اليهود بقصد إحراج القيادات الصهيونية والإسرائيلية فيما بعد.

ج) أنه لو لم تدخل الجيوش العربية النظامية فلسطين لمهاجمة الدولة اليهودية والقضاء عليها لما كان هناك مشكلة لاجئين بالمرة.

د) أن نوايا الصهيونيين نحو السكان العرب كانت جيدة وأنهم طلبوا إليهم مراراً البقاء في بيوتهم والعيش بأمان في الدولة اليهودية، ولكن العرب خرجوا لأنهم فكروا أن باستطاعتهم ترك بيوتهم لمدة قصيرة فقط بينما تتم إبادة الدولة اليهودية.

هذا النوع من الدراسات والكتيبات ينقصها الإثباتات القاطعة والتوثيق الدقيق وبدلاً من اعتمادها على الحقائق والإحصائيات فإنها تكثر من الاعتماد على اقتباسات قصيرة تتناسب مع أغراضهم، يثبتونها دون توضيح الإطار الذي وقعت فيه أصلاً ويعرضونها وكأنها حقائق. وقد أكثرت مثل هذه الدراسات من الاعتماد على اقتباسات قصيرة مأخوذة من جرائد ومجلات عربية محلية مثل مجلة "كل شيء" اللبنانية وجريدة "الهدى" المارونية الصادرة في الولايات المتحدة وجريدة "صدى الجنوب" المارونية التي كانت تصدر وتسوّق في بلدة مرج عيون فقط.

٢- دراسات وليد الخالدي وارسكين تشلدرز:

بقي الادّعاء الصهيوني بأن السكان العرب هاجروا بمحض إرادتهم أو استجابة لأوامر القادة العرب ورغماً عن رغبة وتشجيع اليهود لهم على البقاء، سائداً دون أي تحدٍ حتى أواخر الخمسينات حين تصدى لها باحثان أحدهما عربي فلسطيني وهو وليد الخالدي والثاني الصحفي والباحث الايرلندي تشلدرز وقاما بعمل أبحاث متشابهة بشكل مستقل ودون المعرفة عن عمل بعضهما البعض إلا بعد النشر. لاحظ تشلدرز (١٩٦١) أن هناك خمس اقتباسات كانت تظهر في جميع كتيبات الدعاية الإسرائيلية الخارجية وفي كل خطاب أو كلمة يلقيها إسرائيلي تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين فأخذ اقتباسين منها للتمحيص. الاقتباس الأول، يعزى إلى مجلة ال "إكونومست" عدد ٢، أكتوبر ١٩٤٨، ويتحدث عن نزوح العرب من حيفا وعن كون أوامر بعض محطات الإذاعة العربية السبب الرئيس في هذا النزوح. والاقتباس الثاني، يعزى إلى المطران جورج حكيم – مطران الجليل. وقد لجأ "أبا ايبان" وزير خارجية إسرائيل في حينه إلى استعمال اسم المطران حكيم في العديد من خطاباته في الأمم المتحدة والمحافل الدولية قائلاً بأن المطران حكيم "أثبت بشكل قاطع" بأن محطات الإذاعة العربية حثّت السكان العرب على الرحيل. عاد تشلدرز إلى اقتباس

ال "إكونومست" فوجد أن الاقتباس جاء فعلاً من ال "إكونومست" بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٤٨ ولكنه وجد أيضاً ما يلي:

أ) ان نفس هذا التقرير يتحدث عن مذبحة دير ياسين على أنها "Incident" أي "حادث بسيط وعابر".

ب) ان الاقتباس لا يأتي على لسان مراسل ال "إكونومست" مباشرة كما يضعه الإسرائيليون بل ان مراسل ال "إكونومست" الذي لم يكن في حيفا ولم يشاهد النزوح بنفسه يعزو القول إلى شخص آخر قال أنه كان في حيفا أثناء الرحيل.

جـ) ان الإسرائيليين يهملون ما قاله مراسل ال "إكونومست" مباشرة في نفس التقرير والذي يصف فيه اللاجئين من حيفا أنهم كانوا "على درجة كبيرة من البؤس إذ أعطاهم الجنود اليهود ساعة واحدة للخروج [من المدينة] بينما استولوا في نفس الوقت على جميع وسائل النقل، (تشيلدرز ١٩٦١: ٧٩٧).

أما بالنسبة إلى المطران حكيم فقد كتب تشلدرز إليه طالباً منه معرفة المصدر الذي اعتمد عليه في الأقوال التي تعزى إليه. ويصف تشلدرز إجابات المطران الحكيم كما يلي: "توجد بحوزتي رسائل موقعة، مع اذن منه بالنشر، ينكر فيها أن يكون قد أشار في أي وقت إلى أوامر [من المحطات العربية] بالرحيل، ويقول فيها إن مثل هذه الأوامر لم

تصدر أبداً. كما يقول أنه أسيء استعمال اسمه منذ عدة سنوات، وان العرب هربوا نتيجة الرعب والطرد بالقوة من قبل الجيش الإسرائيلي. (نفس المصدر: ٧٩٨).

ويقول تشلدرز عن تجربته في نقص المصادر التي استندت إليها الدعاية الإسرائيلية (نفس المصدر: ٧٩٦) "عند فحص جميع البيانات الإسرائيلية الرسمية المتعلقة بنزوح العرب، صدمت بحقيقة وهي أنها لم تعط أي إثباتات أولية على وجود أوامر إخلاء. "التهمة"، ادعى الإسرائيليون، "موثقة"، ولكن أين هي الوثائق؟ كانت هناك، فرضاً، إذاعات من محطات الراديو العربية تأمر السكان بالإخلاء، ولكن لا تواريخ ولا أسماء محطات إذاعة، ولا نصوص للأوامر مذكورة [في البيانات الإسرائيلية]."

وقد بذل كل من تشلدرز والخالدي أقصى الجهود لتقصي حقيقة هذه الادعاءات وتوثيقها ومن هذه المحاولات ما يلي:

١- حل تشلدرز سنة ١٩٥٨ ضيفاً في إسرائيل على مكتب وزارة الخارجية وطلب المساعدة في الحصول على ما يوثق صدور الأوامر بالرحيل عن محطات الإذاعة العربية وقد أكد العاملون في الوزارة توفر الإثباتات ووعدوا بمساعدته في الحصول عليها ولكنه لم

يتمكن من الحصول على أيـة وثـائق حتـى تـاريخ كتابـة تقريـره بتاريخ ١٩٦١/٥/١٢.

٢- أثناء مدة ضيافته في إسرائيل التقـى تشـلدرز مـع د. ليـو كوهـن بروفيسور العلوم السياسية ومستشار وزارة الخارجية الإسـرائيلية برتبة سفير وكاتب إحدى أوائل النشـرات الإسرائيلية الرسميـة حـول قضيـة اللاجئين، وطلـب منـه الحصـول علـى مـا يثبـت الادعاءات التي أوردها في نشرته فلم يتمكن مـن إبـراز أي شـيء سوى الاقتباس من ال "إكونومست" الذي ورد ذكره سابقاً.

٣- توجد في المتحف البريطاني تسجيلات لجميع ما أذاعتـه جميـع المحطات العربية لسنة ١٩٤٨ علـى نسـختين سـجلت إحداهـا محطة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" وسـجلت الثانيـة وحـدة مراقبة أمريكية. وقد قام تشلدرز بفحص هذه التسجيلات ودون النتيجة التالية: "لم يكن هناك أمر واحد، أو مناشدة، أو اقتراح بالرحيل من فلسطين من قبل أي محطة إذاعة عربية، داخل أو خـارج فلسـطين، أثنـاء سـنة ١٩٤٨. توجـد هنـاك تسـجيلات مباشرة لمناشدات عربية، وحتى أوامر صريحـة لسـكان فلسـطين المدنيين للبقاء في أماكنهم، (نفس المصدر: ٧٩٨).

أما وليد الخالدي (١٩٥٩، ١٩٦١) فقد بذل جهوداً جبّارة في سبيل تقصي مصدر الأوامر العربية التي ادّعى الإسرائيليون صدورها إلى سكان فلسطين بالرحيل، فقد عاد وليد الخالدي إلى المصادر التالية:

١- اللفات التي تضم البيانات الصحفية لجامعة الدول العربية.

٢- ملفات وقائع اجتماعات الهيئة العامة لجامعة الدول العربية.

٣- تقرير "اللجنة البرلمانية العراقية" وهي لجنة كونّت بعد حرب ١٩٤٨ لتحضر تقريراً للملك فيصل مباشرة حول أسباب فشل العرب في تلك الحرب. وقد وُضع تحت تصرف تلك اللجنة أرشيف وزارة الدفاع العراقية وأرشيف وزارة الخارجية العراقية.

٤- المجلد الأول لأوراق "سكرتارية جامعة الدول العربية" ويحتوي على جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لجامعة الدول العربية واللجان المختلفة لجامعة الدول العربية خلال المدة ١٩٤٥/٦/٤ - ١٩٥٥/٣/٢٧.

٥- البيانات العسكرية للجيوش العربية النظامية وغير النظامية مثل "جيش الإنقاذ".

٦- جميع البيانات التي أصدرتها "الهيئة العربية العليا".

٧- أعداد ثلاثة جرائد وهي: "الأهرام" المصرية، "الحياة" اللبنانية، و "الدفاع" الفلسطينية.

ولم يتمكن وليد الخالدي بعد فحص جميع هذه المصادر من العثور على أي نص لأمر أو اقتراح أو مناشدة من قبل القادة العرب للسكان الفلسطينيين بالرحيل من قراهم ومدنهم ولم يعثر على أي إشارة أو تعليق أو مقال أو خبر يشير صراحة أو ضمناً إلى صدور مثل هذه الأوامر.

ولكن تشلدرز والخالدي وجدا دلائل ووثائق تشير إلى عكس ما نشرته الدعاية الصهيونية وتأتي هذه الدلائل في إطارين:

١- طلبات وأوامر من الجهات العربية إلى السكان العرب بالبقاء في بيوتهم وأراضيهم.

٢- طلبات وأوامر وتهديدات من قبل الإذاعات الإسرائيلية باللغة العربية موجهة إلى السكان العرب تحاول نشر الرعب بينهم وحملهم على الفرار من قراهم ومدنهم.

فمن النوع الأول، أي محاولات الدول العربية لإبقاء الفلسطينيين في بيوتهم يذكر تشلدرز مثالين:

١- عند بداية الموجة الكبرى من النزوح وبتاريخ ١٩٤٨/٤/٤ بالذات أذاع راديو دمشق بياناً ناشد فيه الجميع البقاء في بيوتهم وأماكن عملهم.

٢- في ١٩٤٨/٤/٢٤ وقد أصبح النزوح تياراً جارفاً أصدرت "إذاعة الإنقاذ" مناشدة موجهة من "القادة الفلسطينيين العرب" إلى الأهالي يحذرونهم فيها من أن بعض عملاء الصهيونية ينشرون الخوف والذعر بين الناس وان بعض الناس الجبناء قد استجابوا لهذه الدعاية الصهيونية وتركوا بيوتهم وقراهم ومدنهم وان هؤلاء العملاء سوف يعاقبون بشدة.

أما الخالدي فإن تحقيقاته وبحوثه في المصادر المذكورة سابقاً أثبتت وجود وثائق تظهر أن كلاً من الجهات العربية التالية حاولت بشكل من الأشكال منع السكان العرب من النزوح أو إعادتهم إلى قراهم ومدنهم بعد نزوحهم:

- اللجنة المركزية للاجئين الفلسطينيين في بيروت.
- اللجنة السورية لتحرير فلسطين.
- مكتب الهيئة العربية العليا - مصر.
- مكتب الهيئة العربية العليا - بيروت.
- الهيئة العربية العليا - القدس.
- حكومات الدول العربية المختلفة.
- كولونيل ادريس - مدير البوليس العام - المعيّن من قبل الهيئة العربية العليا.

- محطات الإذاعة العربية المختلفة.
- المجلس الإسلامي الأعلى.
- جامعة الدول العربية.
- الملك عبد الله.
- اللجنة العليا للاجئين الفلسطينيين في القاهرة.
- قيادة جيش الإنقاذ.

ومن الغريب أن هذه الأبحاث أوضحت أن الإذاعات والمصادر الصهيونية نفسها لم تذكر قط خلال سنة ١٩٤٨ وحتى انتهاء الحرب أن القادة العرب أو الإذاعات العربية أمرت السكان العرب أو طلبت إليهم النزوح بل ان هذه المصادر الصهيونية نفسها أذاعت عدة مرات أنباء تفيد محاولة القادة العرب منع النزوح من فلسطين. فنجد مثلاً أن إذاعة الهاجاناه أذاعت بتاريخ ٣/٢٩، ٤/٢٤، ١٩٤٨/٤/٢٦ أخباراً مفادها أن الهيئة العربية العليا تحاول منع السكان العرب من النزوح.

وقد توصل وليد الخالدي من فحصه للمصادر الصهيونية أن فكرة استعمال "الأوامر العربية هي المسؤولة عن نزوح العرب" لم تأت إلا في سنة ١٩٤٩ عندما ذُكرت لأول مرة في نشرتين دعائيتين صاغهما صهيوني أمريكي متطرف اسمه جوزيف شختمان لحساب "مكتب

الإعلام الإسرائيلي" في نيويورك. وان الصيغة التي وضعها شختمان في حينه لهذه الخرافة هي نفسها التي استعملت ومازالت تستعمل حتى هذا اليوم في هيئة الأمم والمحافل الدولية وجميع النشرات الدعائية الإسرائيلية والصهيونية، (١٩٥٩: ٢٢).

أما الدلائل المضادة للدعاية الصهيونية، من النوع الثاني، أي من النوع الذي يُظهر أن وسائل الإعلام الصهيونية هي بالذات – وليست العربية – التي كانت تحث العرب على الرحيل وتنشر بينهم الرعب والفوضى، فهذه أمثلة مما ذكره تشلدرز والخالدي:

– بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٤٨، وأربعة أيام فقط قبل الهجوم العام الذي شنته قوات الهاجاناه على التجمعات الكبرى للسكان العرب، أذاع راديو "الأرغون" تحذيراً "للسكان العرب في التجمعات المدنية بأن أمراض التّيفُس والكوليرا وأمراضاً مشابهة سوف تنتشر بينهم بشدة خلال شهري نيسان وأيار"، (تشلدرز ١٩٦١: ٧٩٩).

– وبعد أيام قليلة، وبعد تنفيذ جماعة أرغون هذه نفسها لمذبحة دير ياسين بتاريخ ٩ نيسان، عقدت هذه الجماعة مؤتمراً صحفياً أعلنت فيه عن المجزرة وعن أعداد القتلى والجرحى العرب، ثم وضعت أعداداً من النساء والأطفال الذين بقوا على قيد الحياة في سيارات

شحن مكشوفة وطافت بهم في الأحياء اليهودية في القدس ليبصق المتفرجون اليهود عليهم، ثم أطلقت سراحهم لكي يخبروا غيرهم عن تجربتهم، (نفس المصدر).

- لقد تمكن كل من تشلدرز والخالدي من اكتشاف حالة واحدة موثقة ثبت فيها أن اليهود فعلاً طلبوا من العرب البقاء في بيوتهم. هذه الحالة كانت عندما خرج رئيس بلدية حيفا شاباتاي ليفي إلى أحد شوارع المدينة وتوسل إلى العرب للبقاء في بيوتهم. ولكن في نفس ذلك الوقت وفي باقي أحياء حيفا كان الصهيونيون ينشرون الرعب والفوضى بين السكان العرب. وقد كتب آرثر كوستلر أحد الكتاب الصهيونيين كيف أن سيارات الهاجاناه المزوّدة بمكبرات الصوت وإذاعة الهاجاناه كانت تذيع للعرب استعداد الهاجاناه لإيصالهم إلى "المناطق العربية" و "تلمح إلى النتائج الوخيمة التي ستحل بالذين يهملون هذه التحذيرات" (نفس المصدر).

- أما في القدس فكانت مكبرات الصوت تذيع باللغة العربية "الطريق إلى رفح مازالت مفتوحة! اهربوا من القدس قبل أن تذبحوا جميعاً"، و"إذا لم تتركوا بيوتكم فإن ما حدث لأهالي ديرياسين سيحدث لكم" (نفس المصدر).

- حملت جريدة الحياة اللبنانية في عددها الصادر في ١٦ أيار ١٩٤٨ نصاً لمنشور أسقطته الطائرات الإسرائيلية في منطقة شمال الجليل موقّعاً من قبل "قائد الهاجاناه في الجليل" جاء فيه "ليس لدي أي نية لمحاربة الناس العاديين الذين يرغبون العيش بسلام، بل الجيوش والقوات التي تحضر لاجتياح فلسطين. لذلك فإنني أعلن في هذا البيان أن جميع السكان الذين لا يرغبون بالاشتراك بالقتال عليهم أن يغادروا مع نسائهم وأطفالهم حتى يكونوا آمنين. هذه ستكون حرب قاسية دون رحمة أو شفقة. لا داعي إلى تعريض أنفسكم للخطر"، (خالدي ١٩٥٩ : ٢٢).

وتختلف المصادر الصهيونية في مدى صراحتها في ذكر الحرب النفسية التي استُعملت لترحيل العرب حسب القراء والمستمعين المتوقّع استعمالهم لهذه المصادر، فالمصادر المعدة لاستهلاك العالم الغربي نادراً ما تعترف بوجود مثل هذه الحرب النفسية لترحيل العرب، أما المصادر المكتوبة بالعبرية والمعدة للاستهلاك المحلي من قبل الإسرائيليين فإنها أكثر صراحة. وكان هناك عدد من الأساليب التي استعملت في الحرب النفسية والتي يسهل توثيقها من المصادر الإسرائيلية، منها الأساليب العامة والمقصود منا تقويض ثقة السكان بأنفسهم وقياداتهم وتحطيم معنوياتهم بشكل عام مثل الحديث عن

الخلافات السياسية بين العرب وعن ضعف الجيوش العربية وقلة كفاءتها، وعن عدد الخسائر في الأرواح بين العرب، والتحذير من انتشار الأوبئة، ومن الأمراض المعدية التي تنتشر من جثث القتلى العرب، والتي أحضرها الجنود الذين دخلوا فلسطين من الدول العربية، والتلميح بوجود متعاونين معهم من بين سكان القرى والمدن المختلفة وإرسال الرسائل لهم على الهواء بالعربية، كما كان هناك أسلوب الهمس الذي وصفه يجآل الون في "سيفر هبلماخ" كما يلي: "كانت قد بقيت أمامنا خمسة أيام فقط قبل ذلك اليوم الرهيب، يوم ١٥ أيار. ورأينا من الضروري أن نقوم بتنظيف الجليل الداخلي وبخلق منطقة يهودية متواصلة في جميع منطقة الجليل الأعلى. وكانت المعارك الطويلة قد أضعفت قوتنا (...) حاولنا لذلك العثور على وسيلة لا تتطلب منا استعمال القوة لجعل عشرات الألوف من العرب البلداء الذين بقوا في الجليل يهربون".

"قمت بجمع جميع المخاتير اليهود الذين كانت لهم اتصالات مع العرب في القرى المختلفة، وطلبت منهم أن يهمسوا في آذان بعض العرب بأن تعزيزات كبيرة من الجنود اليهود قد وصلت إلى الجليل وأنهم سيقومون بحرق جميع قرى الحوله. وكان عليهم [أي المخاتير اليهود] أن يقترحوا على هؤلاء العرب، بدورهم كأصدقاء، لهم، أن

يهربوا قبل أن تضيع عليهم فرصة إمكانية الهرب. وانتشرت السمعة في جميع مناطق الحوله بأن وقت الهرب قد حان. وكان عدد الذين فروا لا يحصى، وأدت الخطة أهدافها تماماً، وسقطت محطة الشرطة في الخالصة بأيدينا بدون طلقة واحدة، وأصبحت مناطق واسعة نظيفة [من العرب]..." (خالدي ١٩٦١: ٢٨).

أما الطرق الأكثر مباشرة فتراوحت ين التهديد والوعيد ووضع موعد أقصى لإخلاء البلد ووضع تسجيلات لبكاء وعويل وصراخ باللغة العربية على مكبرات الصوت في الشوارع والأسواق العربية وكذلك إذاعة تسجيلات لانفجارات شديدة على مكبرات الأصوات، إلى وضع الناس في ناقلات ورميهم في مناطق بعيدة، إلى طردهم وإطلاق الرصاص فوق رؤوسهم. ومن مثال ذلك ما دونه يتسحاق رابين في مذكراته عن طرد سكان اللد اذ يقول "مشينا إلى الخارج ومعنا بن غوريون أعاد ألون سؤاله، 'ماذا نفعل بالسكان؟'، حرّك بن غوريون يده بشكل إشارة كان معناها، 'أطردوهم'".

"ثم جرت بيني وبين الون مشاورة ووافقت معه على ضرورة طرد السكان. فقُدناهم على طريق بيت حورون مشياً على الأقدام (...) لم يترك أهل اللد بمحض إرادتهم. ولم نتمكن من تحاشي استعمال القوة

وإطلاق رصاص الإنذار لجعل السكان يمشون مسافة ال ١٠ إلى ١٥ ميلاً إلى نقطة التقائهم بالجنود الأردنيين. (جليزر ١٩٨٠، ١٠٣). وعندما نصل هذه النقطة أي استعمال القوة لطرد السكان يضيع الفرق بين الحرب النفسية وبين الإرهاب وارتكاب الجرائم والمذابح وهذا فعلا ما حدث في مدينة اللد فقد جاء طرد السكان بالقوة والذي ذكره رابين بعد مجزرة قام بها رجال الهاجاناه أتت بعد استسلام المدينة ودامت المجزرة حوالي ٣ ساعات فقط قتل فيها بين ٢٥٠ - ٣٠٠ نفر. ولم تكن مجزرة اللد هي الوحيدة بل هناك عدد من المجازر المشهورة منها، طبعاً، دير ياسين والدوايمة وأبو شوشة وناصر الدين وغيرها كثير ولكن هذه باستثناء اللد ودير ياسين غير موثقة بالشكل المطلوب.

٣- دراسات نزال وصايغ وكناعنة:

المجموعة الأخرى من الدراسات التي سنتحدث عنها هي دراسة نافذ نزال (١٩٧٨) ودراسة روز ماري صايغ (١٩٧٩) ودراسات شريف كناعنة (١٩٨٥، ١٩٨٦أ، ١٩٨٦ب).

دراسات نزال وصايغ تدور حول نزوح السكان العرب من قرى الجليل، أما دراسات كناعنة والتي جرت في إطار "مشروع توثيق

القرى الفلسطينية المدمرة" في مركز أبحاث جامعة بيرزيت، فإنها تغطي مواقع في جميع نواحي البلاد. وتعتمد هذه الأنواع من الدراسات على مقابلات تجري مع سكان عاشوا في تلك القرى ومروا بتجربة التشرد من قراهم ومازالوا يعيشون في المخيمات الفلسطينية على أرض فلسطين أو خارجها.

هذه الدراسات توضح بدقة الظروف والمتغيرات والقوى المختلفة التي لعبت دوراً في نزوح كل قرية على حدة. ويمكن أخذ هذه الحالات الفردية ومحاولة استنباط أنماط عامة [أنظر الفصل الرابع] إلا أن هذا النوع يصلح لتوثيق شعور الناس وعواطفهم نحو ما حدث أكثر من صلاحيته لتوثيق الحقائق الموضوعية لما حدث، خصوصاً وأن هذه الدراسات تعتمد على الذاكرة فقط، وذاكرة ضحايا الكارثة بالذات، وبعد مرور ما يزيد على ٢٠ – ٣٥ سنة من النزوح. ولنعط مثالا بسيطاً على ذلك فإذا أردنا أن نقدر تأثير مجزرة ديرياسين على رحيل أهالي القرى المختلفة فإنه من الصعب أن نعتمد على ذاكرة الشخص بالنسبة لسماعه عن مذبحة دير ياسين قبل الرحيل ومدى تأثره بذلك في قراره بالرحيل عن قريته. وقد لاحظ كناعنة في دراسته بأن بعض الفلسطينيين قد أخذوا يصدقون الدعايات الصهيونية ويكررونها وكأنها

حدثت فعلاً، على الرغم من أن الدراسات الأخرى تثبت عدم صحتها.

على كل حال فإن هذه الدراسات توضح أنواع الحرب النفسية والاستراتيجيات العسكرية التي استعملها الجنود الصهيونيون للاستيلاء على البلاد ولتفريغها من سكانها وتوثق بشكل عام وقاطع اتساع اللجوء إلى الحرب النفسية وإلى الإرهاب لتفريغ البلاد من أهلها ولكن لا يمكن الاعتماد عليها لتوثيق حادث معين في مكان معين ولكنها تميل عموماً إلى دعم دراسات تشلدرز والخالدي في نفي أو إثبات ادّعاءات أحد طرفي النزاع في تفسير ظاهرة نزوح السكان العرب سنة ١٩٤٨.

٤- دراسات بني موريس والمؤرخين الجدد:

وأخيراً نأتي إلى دراسات بني موريس والذي يعمل في جريدة الجروزلم بوست الإسرائيلية. وتأتي قيمة هذه الدراسات من اعتبارات أربعة وهي:

أ) كونها أتت من باحث إسرائيلي صهيوني غير متعاطف مع وجهة النظر العربية.

ب) اعتمادها على المصادر العبرية الأولية وبشكل خاص أرشيف حركة البلماخ وأرشيف المخابرات والاستعلامات الإسرائيلية.

ج) صدق المؤلف وصراحته في ذكر الحقائق كما هي دون مواربة أو تزييف مع أن تفسيره للحقائق كثيراً ما يأتي من قبيل تبرير أعمال الجيش الإسرائيلي.

د) الدقة المتناهية بتوثيق الوقائع التي يذكرها بحيث لا يمكن الشك أو الطعن في صدق الحقائق التي يذكرها، أما التحليل فقضية أخرى.

ظهرت الدراستان المعنيتان هنا في أوائل السنة الحالية باللغة الإنجليزية (مورس ١٩٨٦أ، ١٩٨٦ب). ظهرت الدراسة الأولى في مجلة "ميدل ايست جيرنال" وتتعلق بأحداث معركة اللد والرملة بتاريخ ١٢، ١٣ تموز سنة ١٩٤٨. ومن الحقائق التي يوثقها موريس بدقة متناهية ما يلي:

١- استعمال أساليب الحرب النفسية والإرهاب ونشر الخوف والذعر بين السكان ومن ضمنها استمرار القصف من الطائرات بعد سقوط المدينتين واستسلامهما للقوات الإسرائيلية، وذلك بقصد صريح لحمل أهالي المدينتين على الفرار.

٢- قيام الجنود الإسرائيليين خلال ساعتين ونصف، بين الساعة ١١,٣٠ والساعة ٢,٠٠ وبعد استسلام مدينة اللد ودخول القوات الإسرائيلية إليها واستيلائهم عليها، بذبح ما بين ٢٠٥ - ٣٠٠ نفس من سكان اللد بينهم نساء وأطفال وشيوخ داخل بيوتهم أو في شوارع المدينة أو داخل المسجد.

٣- استعمال القوة والعنف الوحشي لطرد ما يتراوح بين ٥٠ - ٧٠ ألف من أهالي اللد والرملة من بيوتهم بعد استسلام المدينتين.

٤- ان الأوامر لطرد هذه الأعداد أتت مباشرة من رئيس الوزراء ووزير الدفاع في حينه دافيد بن غوريون.

٥- ان دافيد بن غوريون ومعه رابين ويجئال ألون قاموا بهذا العمل دون الحصول على موافقة أعضاء الحكومة وأن بن غوريون فيما بعد استعمل الكذب والخداع عمداً في التقارير التي قدمها لحكومته وأدعى بأن السكان لم يطردوا وإنما تركوا بمحض إرادتهم.

٦- معاملة السكان الذين بقوا في المدينتين وعددهم حوالي الألف بطرق لا يمكن وصفها إلا بأنها كانت بربرية ومن ضمنها الاغتصاب والتجويع وقطع الماء عنهم وبقائهم في العراء داخل حوش من

الأسلاك الشائكة لمدة طويلة ونقلهم من مكان إلى آخر ونزع الأقراط والعقود والأساور من النساء بالقوة.

٧- قيام الجنود والضباط الإسرائيليين بالنهب والسلب لأملاك العرب، ثم تبعهم السكان المدنيون من المستوطنات المحيطة ومن سكان تل أبيب. وقد نهبوا كل ما يمكن نقله ومن ضمنها أبواب البيوت ونوافذها وبلاطها، وقد ذكر "شتريت" في تقرير له في اجتماع الحكومة أن الجنود نهبوا من اللد فقط حمولة ١٨٠٠ سيارة شحن (تْرَكْ).

تحتوي هذه المقالة على توثيق دقيق لما حدث في مدينتين فقط هما اللد والرملة ولكن كما يبين موريس لا يمكن إثبات ان ما حدث هنا ينطبق على الأماكن الأخرى أو على العديد منها ولا يمكن إثبات أن الطرد يقع ضمن خطة عامة لتهجير السكان وليس وليد الظروف التي حدثت في هذه المواقع بالذات.

أما الدراسة الثانية والتي ظهرت في مجلة "ميدل ايست سْتَدِز" في شهر كانون ثاني من سنة ١٩٨٦ وتعتمد كليا على تحليل وثيقة واحدة وقعت بين يدي موريس بطريقة شخصية. هذه الوثيقة هي "هجرة العرب من فلسطين أثناء الفترة ١٩٤٧/١٢/١ - ١٩٤٨/٦/١". وهي

مؤرخة في ١٩٤٨/٦/٣٠م. وقد قام بتحضيرها فرع الاستخبارات في وزارة الدفاع الإسرائيلية أثناء الأسبوع الأول من الهدنة الأولى التي امتدت من ٦/١١ - ١٩٤٨/٧/٩. وتتكون الوثيقة من ٩ صفحات من النصوص و١٥ صفحة من الملاحق. ويعتقد موريس أن تحضيرها جاء بتكليف إما من رئيس الوزراء ووزير الدفاع في حينه دافيد بن غوريون أو من رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي في حينه الجنرال يجئال يدين.

ويدور الجزء الرئيس من هذا التقرير حول العوامل التي اعتبرها فرع الاستخبارات في وزارة الدفاع في حينه (أي حزيران سنة ١٩٤٨) العوامل الهامة التي أسهمت في دفع العرب إلى الرحيل وحصة كل عامل منها في هذه العملية. وهذه العوامل ومدى إسهامها كما ترى هذه الوثيقة كانت كما يلي (موريس ١٩٨٦ ب:٨):

١- العمليات العسكرية من قبل الهاجاناه على القرية أو المدينة العربية مباشرة أو على مواقع مجاورة أسهمت بحوالي ٥٥٪ من النزوح.

٢- العمليات العسكرية للقوات اليهودية المنشقة (مثل أرغون ولحي) ويقدّر تأثيرها بحوالي ١٥٪.

(أي أن العمليات العسكرية اليهودية مجتمعة ساهمت في طرد حوالي ٧٠٪).

٣- الأوامر من المؤسسات العربية الرسمية وغير الرسمية ٥٪.

٤- "حملات الهمس اليهودية" (أي الحرب النفسية) ٢٪.

٥- أوامر مباشرة بالرحيل من قبل القوات الإسرائيلية ٢٪.

٦- الخوف من انتقام اليهود بعد هجوم العرب على مواقع يهودية ١٪.

٧- ظهور قوات عربية غير نظامية من خارج القرى العربية ١٪.

٨- الخوف من هجوم الجيوش العربية النظامية ١٪.

٩- القرى العربية المعزولة وسط مناطق يهودية ١٪.

١٠- اعتبارات محلية مختلفة وخوف عام من المستقبل ١٨ - ١٩٪.

ويتكون معظم التقرير من معالجة هذه البنود وكيفية تأثيرها في دفع العرب إلى الفرار. ويمكن تقديم الملاحظات التالية حول هذا التقرير وحول التحليل الذي يقدمه موريس لهذا التقرير:

١- جاء في مقدمة التقرير أن الهدف منه هو "تقييم أبعاد الهجرة وتطور مراحلها، وتوضيح العوامل ذات التأثير المباشر على تحركات السكان وتبيان الاتجاهات (الأماكن) التي تم إليها الرحيل".

ويرى موريس أن السبب في تكليف المعنيين بتحضير هذا التقرير "أن قادة وأركان جيش الدفاع الإسرائيلي لا شك رغبوا في فهم ظاهرة نزوح العرب التي فاجأتهم وأذهلتهم في بداية الأمر. ويقصد موريس من ذلك أن يقول إنه لم تكن هناك خطة عامة أو نيّة مبيتة لترحيل العرب.

ولكنني لا أجد في التقرير أي شيء ينفي وجود مثل هذه الخطة أو النيّة، ولا ما يثبت أن الرحيل فاجأ أو أذهل القادة الإسرائيليين. وفي نفس الوقت لا أجد فيه ما يثبت تماماً وجود خطة عامة مقننة أو غير مقننة لترحيل العرب ولكن أجد ما يشير في ذلك الاتجاه:

أ) يبين التقرير أن بعض العمليات العسكرية كان بغرض الترحيل.

ب) أنه كانت هناك حالات قليلة صدرت فيها أوامر صريحة بالترحيل.

ج) ان التقرير لا يكتفي بتحليل ما حدث حتى تلك اللحظة بل يقدم النصائح حول أنجع السبل لترحيل العرب في المستقبل دون اللجوء إلى وسائل محرجة أخلاقياً أو سياسياً لإنجاز ذلك، ويقدم كاتبو التقرير النصيحة التالية: "وبالمناسبة، لم تجر أي محاولة لوضع صفارات ذات أصوات مخيفة على أجنحة الطائرات التي تغير على نقاط العدو – تأثيرها قد يكون عظيماً في ترحيل السكان".

٢- يخرج موريس في نهاية المقال باستنتاجات ألخصها كما يلي (وهذه آراء موريس وليست آراء كاتب هذا المقال) (ص ١٦ – ١٨):

أ- ان هذا التقرير من قبل فرع الاستخبارات في وزارة الدفاع الإسرائيلية يقوّض تماماً التفسير الإسرائيلي التقليدي لنزوح العرب على أنه استجابة جماهيرية لأوامر أو تعليمات بالرحيل من قبل القادة العرب لأسباب سياسية – استراتيجية ولا ذكر في التقرير لأوامر للفلسطينيين بالنزوح عن بيوتهم وقراهم سواء عن طريق الإذاعة أو أي وسائل أخرى. ومن المؤكد أن مثل هذه الأوامر لو صدرت لكان فرع الاستخبارات في جيش الدفاع الإسرائيلي – والذي كان يراقب جميع الإذاعات العربية – على علم بها.

ب- يذهب التقرير أبعد من ذلك في تقويض التفسير الإسرائيلي التقليدي للرحيل إذ إنه يبين أن النزوح جاء مغايراً تماماً للرغبة السياسية – الاستراتيجية لكل من الهيئة العربية العليا وحكومات الدول العربية المجاورة والتي صارعت بشكل جدّي لإيقاف تيار النزوح عن طريق التهديد والوعيد والوعود وفرض العقوبات ووضع العقبات أمام النازحين ولكن بغير جدوى.

ج- ان التقرير في نفس الوقت لا يؤيد التفسير العربي التقليدي للنزوح – أي أن اليهود عن سابق تدبير وبشكل مركزي منظم قاموا بشن حملة واسعة هدفها ترحيل جميع سكان البلاد الأصليين.

د- ان نزوح العرب، لا شك، كان مرغوباً فيه من قبل القيادة الصهيونية إذ أنه حل للدولة اليهودية، التي كانت مازالت جنيناً، مشاكل أمنية خطيرة ولكن النزوح جاء كنتائج جانبية غير متوقعة ولكنها مرغوبة، لمعارك كان الغرض الأساسي منها الاستيلاء على مواقع استراتيجية وعسكرية ضمن صراع يقرر الحياة أو الموت.

ولنعد الآن ونلخص استنتاجاتنا بالنسبة لقضية نزوح السكان العرب سنة ١٩٤٨ بعد أن راجعنا أهم الدراسات المتعلقة بالموضوع منذ سنة ١٩٤٨ وحتى الآن*، وحسب رأيي فإن هذه الدراسات بيّنت ما يلي:

١- لا أساس ولا صحة للادّعاء الصهيوني بأن النزوح جاء نتيجة أوامر من القادة العرب من داخل البلاد أو خارجها عن طريق الإذاعات أو أي طرق أخرى بل ثبت العكس، أي أن القادة العرب حاولوا منع هذا النزوح.

---

* أي حتى تاريخ كتابة المقالة سنة ١٩٨٦.

٢- لا صحة للادّعاء الصهيوني بأن مشكلة وجود اللاجئين جاءت نتيجة دخول القوات العربية النظامية إلى فلسطين بعد ١٥ أيار ١٩٤٨، إذ أن حوالي نصف اللاجئين كانوا قد طُردوا قبل ذلك التاريخ وقبل اتخاذ الدول العربية القرار بإرسال جيوشها النظامية إلى فلسطين وقد يكون النزوح سبباً رئيساً في هذا القرار بدلاً من أن يكون نتيجة له.

٣- لقد ثبت من هذه الدراسات أن نزوح السكان العرب جاء بشكل رئيس نتيجة لعدوان يهودي صهيوني على القرى والمدن وتجمعات السكان العرب في فلسطين. وأن الأساليب المستعملة كثيراً ما اتسمت بالإرهاب والفظاعة وارتكاب المجازر ونشر الذعر والخوف وأساليب الحرب النفسية بقصد دفع السكان العرب إلى الفرار والكثير من هذه الأساليب ارتكبت ضد قرى كانت قد عقدت اتفاقيات سلام وتعايش مع المستوطنات اليهودية القريبة أو مع قادة القوات الإسرائيلية في المنطقة.

٤- ان العديد من المواقع ارتكبت فيها مذابح وفظائع وأخليت بعد أن استسلمت وبقي أهلها فيها وأن هذه المذابح والتشريد لم تأت نتيجة المقاومة العنيفة التي لقيها اليهود في هذه المواقع ولم تكن ضرورة تطلبتها طبيعة الحرب، إذ أن عدد الخسائر في القوات

اليهودية في كل من اللد وديرياسين لم يزد عن ٤ قتلى بينما تراوح عدد القتلى العرب من أطفال ونساء وشيوخ بين ٢٠٠ – ٣٠٠ نفس في كل حالة، وأن الغرض الأساسي من هذه المجازر كان نشر الرعب في قلوب السكان في المناطق المجاورة كي يلجأوا إلى الفرار قبل وصول القوات اليهودية، وليس مجرد الاستيلاء على الموقع وإنهاء المقاومة فيه.

٥- أجد في هذه الدراسات الكثير مما يشير إلى وجود خطة مركزية مدبّرة ومخطّط لها لترحيل جميع السكان العرب من البلاد ولكن لا أجد في هذه الدراسات ما يثبت ذلك بشكل قاطع.

ولذلك فإنني أقترح أن أي دراسات مستقبلية حول نزوح السكان العرب سنة ١٩٤٨ يجب أن تدور الفرضية الرئيسة فيها حول اكتشاف وتوثيق مثل هذه الخطة.

المراجع

تشلدرز، إرسكين

١٩٦١ "النزوح الآخر" مجلة ذي سبكتيتر ١٢ أيار ١٩٦١ (بالإنجليزية).

جليزر، ستيفن

١٩٨٠ "نزوح الفلسطينيين في ١٩٤٨" في مجلة جيرنال أف بلستاين ستدز، مجلد رقم ٩، عدد ٤ (بالإنجليزية).

خالدي، وليد (محرّر)

١٩٧١ من الجنة إلى الاحتلال: قراءات في الصهيونية والقضيّة الفلسطينية حتى ١٩٤٨، مركز الدراسات الفلسطينية - بيروت (بالإنجليزية).

١٩٥٩ "ما الذي جعل الفلسطينيين يرحلون؟" مجلة ميدل ايست فورم، تموز ١٩٥٩، ص ٢١-٢٤، (بالإنجليزية).

١٩٦١ "الخطة دال: المخطط الرئيس لاحتلال فلسطين، ١٩٤٨"، مجلّة ميدل ايست فورم، تشرين ثاني ١٩٦١، ص ٢٣-٢٨، (بالإنجليزية).

سيركن، ميري

١٩٦٦ "اللاجئون العرب: وجهة نظر صهيونية" مجلّة كُمّنتري، مجلد ٤١، عدد رقم ١ (بالإنجليزية).

شختمان، جوزف

١٩٥٢ مشكلة اللاجئين العرب، دار نشر "فيلوسوفكل لايبراري"، نيويورك (بالإنجليزية).

صايغ، روزماري

١٩٧٩ الفلسطينيون: من فلاّحين إلى ثوار، دارنشر "زد" لندن، (بالإنجليزية).

كمخي، جون ودافيد

١٩٦٠ جانبا التّل! إنجلترا والحرب الفلسطينية، دار نشر "سيكرووواربرج" لندن. (بالإنجليزية).

كوهن، ليو

١٩٦١ "اللاجئون العرب" مجلة سبكتيتر، عدد رقم ٦٩٣٨، (بالإنجليزية).

كناعنة، شريف، وبسام الكعبي

١٩٨٥ عين حوض، سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة رقم ١، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت.

كناعنة، شريف، ورشاد المدني

١٩٨٦ مجدل عسقلان، سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة رقم ٢، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت.

كناعنة، شريف، ولبنى عبد الهادي

١٩٨٦ سلمة، سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة رقم ٣، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت.

لورتش، ناتانيل

١٩٦١ حدّ السيف، دارنشر "بتنامز"، نيويورك (بالإنجليزية).

مورس، بني

١٩٨٦ أ، "عملية داني ورحيل الفلسطينيين من اللد والرملة سنة ١٩٤٨" مجلة ميدل إيست جيرنال، مجلد ٤٠ عدد ١ (بالإنجليزية).

١٩٨٦ ب "أسباب وكيفية رحيل العرب من فلسطين: تحليل فرع المخابرات في جيش الدفاع الإسرائيلي لشهر حزيران ١٩٤٨"، مجلة ميدايست ستْدز، مجلد ٢٢، عدد ١ (بالإنجليزية).

نزال، نافذ

١٩٧٨ رحيل الفلسطينيين من الجليل، ١٩٤٨، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت.

الفصل الثاني

مخطط طمس وجه فلسطين العربي*

إن مصدر المواد المستخدمة في هذه المحاضرة هو مشروع بعنوان "توثيق القرى الفلسطينية المدمرة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٢" كنت قد قمت به وأشرفت عليه من خلال مركز الوثائق والأبحاث التابع لجامعة بيرزيت على مدار السنوات الثلاث الأخيرة (٨٤-١٩٨٧) بهدف وضع دراسة انثربولوجية وصفية عن كل قرية من القرى المذكورة بالاعتماد على المعلومات التي تم جمعها من الأشخاص الذين كانوا يسكنون في تلك القرى قبل عام ١٩٤٨. وقد تمكنا حتى الآن (آب ١٩٨٧) من نشر ٤ من هذه الدراسات كما قمنا بجمع المعلومات الضرورية لوضع ٢٥ دراسة أخرى. كذلك أنجزنا مؤخراً مشروع تصوير مواقع وبقايا حوالي ٣٥٠ قرية من أصل أكثر من ٤٠٠ قرية دمرت خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢.

---

* مادّة هذا الفصل كانت قد قدّمت كمحاضرة باللغة الإنجليزية في "مؤتمر القدس العالمي للتراث الشعبي الفلسطيني" الذي عقد أثناء الفترة ١٦ - ٢٢ آب ١٩٨٧ في مؤسسة "دار الطفل" في القدس برعاية "مركز إحياء التراث العربي - الطيبة" ثم ظهرت باللغة العربية في مجلد بعنوان "التراث الفلسطيني: جذور وتحدّيات "تحرير الأستاذ عبد العزيز أبو هدبا وإصدار "مركز إحياء التراث العربي - الطيبة".

في هذا التقرير سوف استخدم الاسم فلسطين للدلالة على منطقة أو وجود جغرافي كان خاضعاً للانتداب البريطاني تحت ذلك الاسم، واستناداً إلى وجهة النظر الموثوقة لزميلي وصديقي الدكتور كمال عبد الفتاح فإن هذه المنطقة حملت الاسم نفسه طيلة الخمسة وثلاثين قرناً الأخيرة مع بعض تغييرات طفيفة إبان العصور المختلفة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى سأستخدم الاسم إسرائيل للدلالة على كيان سياسي قام في أوقات مختلفة خلال الأربعين سنة الأخيرة باحتلال أجزاء من المنطقة الجغرافية لفلسطين أو كلها أو أكثر منها.

ان الوجود الجغرافي لفلسطين لا يخضع في الوقت الحاضر للسيطرة الإسرائيلية العسكرية السياسية فحسب، بل تم تغليب الصبغة اليهودية عليه سكانياً وحضارياً وثقافياً. وينطبق هذا بشكل خاص على جزء فلسطين الواقع ضمن ما يسمى "بالخط الأخضر" أو "إسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧" حيث نجد السكان العرب الفلسطينيين يشكلون أقلية صغيرة لا تزيد عن ١٦٪ من مجموع السكان ويملكون حوالي ٣٪ من الأراضي ويقيمون في حوالي ١٠٠ تجمع تتركز في منطقتي الجليل والمثلث وكذلك منطقة النقب. ويتميز ذلك الجزء من فلسطين في الوقت الحاضر بكونه مصبوغاً بالصبغة الصهيونية اليهودية الإسرائيلية بصورة تامة

لم يسد هذا الوضع في فلسطين منذ زمن طويل، فقد اقتصر سكانها طيلة ما يزيد على الألفي سنة الأخيرة على العرب والمستعربين من المسلمين والمسيحيين الذين كانوا يشاركون في الحضارة الإسلامية العربية للعالم العربي الكبير الذي كانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ منه.

عملية طمس عروبة فلسطين والتهويد المصاحب لها لم تقم بين عشية وضحاها، فقد كانت بالفعل عملية طويلة ومستمرة إذ بدأت قبل قرن من الزمان مع ظهور أولى بذور الصهيونية في أوروبا الشرقية ومازالت مستمرة حتى هذه اللحظة.

كان لتلك العملية شقان هما: طمس العروبة والتهويد. وقد مرت بمراحل عدّة تميّزت بنقاط تحوّل جذريّة جرى أهمها في أعوام ١٨٥٨، ١٩٢٠، ١٩٤٨، ١٩٦٧.

لا أريد في محاضرتي هذه أن أصدّع رؤوسكم، بالإصغاء لتاريخ الصهيونية أو لشرح الأيديولوجية الصهيونية أو لتاريخ النزاع الإسرائيلي العربي. وسأركز بدلاً من ذلك على الشق المتعلق بطمس عروبة فلسطين وعلى المرحلة الخطيرة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ بشكل خاص.

أما بخصوص الأيديولوجية والفلسفة الصهيونية فيكفي أن أذكر هنا أن التطبيق العملي لهما كان يعني بالنسبة للعرب: الاستيلاء على أراضيهم وطردهم منها وتدميرها وتوطين اليهود فيها.

كانت الملكية التقليدية للأراضي منذ العصور القديمة في فلسطين والشرق الأوسط عموماً تتمثل في نظام "المشاع" الذي كانت ملكية الأراضي بمقتضاه ملكية جماعية، بحيث أن الحمائل المختلفة في المجتمع كانت تتناوب سنوياً على فلاحة قطع الأراضي ثم بدأت التغييرات القانونية لهذا النظام تأخذ طريقها إلى فلسطين مع صدور قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ الذي سُمِح بموجبه بالملكية الخاصة وقضى بتسجيل الأراضي في دوائر الطابو بأسماء مُلاّك بصورة فردية ومع أن هذا النظام لم يطبق فوراً، حيث أن عملية تسجيل الأراضي وفق هذا النظام كانت مازالت مستمرة في السنوات الأخيرة من عهد الانتداب البريطاني، إلا أنه مهد الطريق أمام قيام إقطاعيات واسعة تعود ملكيتها لملاّك غائبين كما أدى إلى ظهور طبقة المزارعين المستأجرين في هذه الإقطاعيات مما أوجد بدوره المبررات القانونية لطرد وترحيل هؤلاء المزارعين المستأجرين فيما بعد.

هذه العملية القانونية إلى جانب الضعف الذي اعترى الإمبراطورية العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أدّيا إلى تدخل

القوى الأوروبية المختلفة في شؤونها الداخلية، ومكّن عدداً متزايداً من اليهود من الاستيطان في فلسطين حيث زادت أعدادهم من ٢٤ ألف نسمة عام ١٨٨٢ إلى ٨٥ ألف عام ١٩١٤.

ان نقطة التحول الثانية التي كانت في صالح المشروع الصهيوني جاءت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين. فقد نص وعد بلفور على أن "حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين الرضى إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل قصارى جهدها لتحقيق إنجاز هذا الهدف..".

وبالفعل فقد بذلت حكومة الانتداب البريطاني قصارى جهدها إبّان معظم عهد الانتداب من أجل تطبيق المفاهيم المتجسدة في وعد بلفور، وقد تمثل ذلك تحديداً بتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتسهيل شراء الأراضي العربية من أصحابها الغائبين، وطرد المزارعين المستأجرين من الأراضي التي تم شراؤها.

كان من أشهر قضايا بيع الأراضي وأسوئها سمعة قضية الأرض التي تم شراؤها من عائلة سرسق وهي عائلة لبنانية كانت تملك في عام ١٨٧٨ حوالي ٢٤٠ ألف دونم من أراضي منطقة مرج ابن عامر الخصبة، وكانت تضم ٢٢ قرية بلغ عدد سكانها في حينه حوالي ٤ آلاف نسمة. وقد آلت ملكية هذه الأراضي لعائلة سرسق لقاء سعر

رمزي مقابل معروف يظهر أن العائلة كانت قد أسدته للسلطان. ظل الفلاحون يعيشون ويعملون على هذه الأراضي حتى عام ١٩٢١ حين قامت عائلة سرسق ببيعها للصندوق الوطني اليهودي مما أدى إلى طرد أكثر من ٨ آلاف فلسطيني من المزارعين مع أفراد عائلاتهم.

لم تكن هذه القضية فريدة من نوعها، إذ أن عمليات بيع الأراضي جرت في أنحاء عديدة من البلاد خاصة السهول والوديان الأكثر خصوبة كالسهل الساحلي وسهل الحولة ومنطقة بيسان وغور الأردن.

وقد أدت عمليات بيع الأراضي هذه مجتمعة إلى إخلاء وتدمير أكثر من ٦٠ قرية فلسطينية وتشريد سكانها عن أراضي آبائهم وأجدادهم.

ومع نهاية عهد الانتداب كان عدد اليهود في فلسطين قد وصل إلى حوالي ٦٥٠٠٠٠ نسمة تمكنوا من شراء وتملك قرابة ٦,٥٪ من إجمالي مساحة فلسطين وزهاء ١٢٪ من الأراضي الصالحة للزراعة.

أما نقطة التحول الرئيسة في السعي الصهيوني للتخلص من السكان العرب وثقافتهم ومجتمعهم فقد حدثت بالطبع أثناء الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٢ حيث كان صدور قرار التقسيم الذي تبنته الأمم المتحدة، وقيام دولة إسرائيل، وحدوث حرب عام ١٩٤٨، ثم وقف إطلاق النار وأخيراً اتفاقيات الهدنة مع مصر ولبنان والأردن.

في مساء ٢٩ تشرين أول عام ١٩٤٧، حين صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين، كان هناك في فلسطين قرابة ٦٥٠٠٠٠ يهودي كانوا يملكون أقل من ٧٪ من مساحة أراضي فلسطين وأقل من ١٢٪ من الأراضي الزراعية.

قضت خطة التقسيم بتخصيص ٥٦،٦٪ من أراضي فلسطين للدولة اليهودية علماً بأن اليهود كانوا يملكون أقل من ١٠٪ من هذه المساحة وكان العرب يشكلون حوالي ٥٠٪ من سكانها.

ومع نهاية الحرب صارت إسرائيل تسيطر على حوالي ٨٠٪ من البلاد. كان يسكن هذا الجزء من البلاد قرابة مليون عربي فلسطيني، بقي منهم حوالي ١٥٠٠٠٠ في الجزء الذي صار يعرف بإسرائيل بينما أصبح الباقون لاجئين. ومن بين ال ١٥٠٠٠٠ الذين ظلوا داخل إسرائيل كان هناك ٣٠ ألف مهجر مُنعوا من العودة إلى منازلهم في مدنهم وقراهم. وكان اللاجئون الموجودون داخل إسرائيل وخارجها يملكون حوالي ٨٠٪ من كل أراضي دولة إسرائيل.

إن المليون عربي فلسطيني الذين كانوا يقيمون على ٨٠٪ من البلاد التي أصبحت فيما بعد إسرائيل كانوا يسكنون في حوالي ٤٥٠ إلى ٥٠٠ موقع مختلف (مدن، قرى وتجمعات بدوية) وكانت كل القرى عربية بشكل كامل.

ومع نهاية الحرب واصل العرب السكن في حوالي ١٠٠ فقط من هذه الأماكن التي كانت ٧ منها مدناً والباقي قرى عربية خالصة.

ومن بين الأربعة عشر قضاء التي ضُمّت كلياً أو جزئياً إلى دولة إسرائيل كانت غزة والخليل والقدس والرملة ويافا وبيسان وحيفا وطبريا وصفد أكثرها تضرراً، ولم يبق منها جميعاً على حيز الوجود سوى ٢٤ موقعاً فقط.

وقد بقي بعض مواقع منطقتي طولكرم وجنين موجودة فقط لأنها لم تسقط أثناء الحرب بل أُتبعت بإسرائيل نتيجة لاتفاقية الهدنة مع الأردن سنة ١٩٤٩. أما أوفر المناطق حظاً من تلك التي تم الاستيلاء عليها أثناء الحرب فكانت الناصرة حيث سلم ٢٠ موقعاً من أصل ٢٥، وعكا التي سلم منها ٣١ موقعاً من أصل ٥٢.

أما فيما يتعلق بالمدن الكبيرة فقد اختفى العرب تماماً من طبريا وصفد وبيسان والقدس الغربية وبئر السبع مثلما اختفى معظمهم من حيفا ويافا واللد والرملة. مدينتان عربيتان فقط سلمتا بسكانهما وهما الناصرة وشفاعمرو.

منذ عام ١٩٤٧ والجدل قائم حول من كان وراء هجرة الفلسطينيين وما هي أسبابها، وكنت قد استعرضت ما كتب حول هذه المسألة في مكان آخر [انظر الفصل السابق]، وعليه فلن أتعرض لها هنا الا لأقول إن

المنشورات الحديثة لمؤلفين يهود صهاينة والتي صدرت في إسرائيل واستندت إلى أرشيفات وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وغيرها من الأرشيفات الإسرائيلية التي فتحت حديثاً أمام الجمهور، تبين أن أغلبية اللاجئين الفلسطينيين طردوا من مدنهم وقراهم باستخدام القوة والعنف والمذابح المتكررة وأن الأوامر بالطرد صدرت عن القيادات السياسية والعسكرية العليا للدولة وأن الطرد بدأ في تشرين ثاني ١٩٤٧ أي بعد صدور قرار خطة تقسيم فلسطين بقليل واستمر طيلة خمس سنوات تقريباً حتى عام ١٩٥٢ عندما كان سكان العديد من المناطق والقرى الذين تمكنوا من الثبات في أماكن سكناهم داخل إسرائيل مازالوا يطردون منها حيث كانوا يحملون في شاحنات ويُلقى بهم عبر الحدود اللبنانية والأردنية. واستمر طرد وإبعاد الأفراد والمجموعات الصغيرة إلى ما بعد ذلك التاريخ بكثير.

وعلى أية حال فإنه ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى صارت إسرائيل تهيمن على حوالي ٨٠٪ من البلاد التي طرد منها حوالي ٨٥٠٠٠٠ لاجئ تاركين وراءهم ممتلكات تشمل أكثر من ٤٠٠ مدينة وقرية خالية من السكان و٨٠٪ من الأراضي التي أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية. ومن الحقائق المعروفة أن إسرائيل ومنذ بداية الحرب رفضت إعادة أي من هؤلاء اللاجئين.

وبغض النظر عمّن تسبب في نزوح الفلسطينيين، وأياً كانت أسباب ذلك النزوح، فقد اعتبره الإسرائيليون فرصة لتحقيق أغلى وأقدم أمانيهم وأحلامهم الصهيونية المتمثلة بإنشاء دولة يهودية صرفة وتجميع يهود الشتات من كافة أنحاء العالم.

ومن أجل إقناع العالم بأكمله، والعالم العربي بشكل خاص، بأنهم لن يسمحوا بعودة أي لاجئ، ومن أجل أن يحققوا الأهداف الصهيونية تحرك الإسرائيليون بسرعة وبنجاعة على ثلاث جبهات: الجبهة الأولى تمثلت في تدمير وإزالة أكبر قدر ممكن من الأدلّة الطبيعية والمادية التي يمكن أن تشير إلى أي وجود سابق للشعب العربي الفلسطيني ومجتمعه وثقافته محاولين بذلك جعل فلسطين "أرضاً بلا شعب" وهي المقولة التي طالما نادوا بها لتبرير إقامة دولتهم. أما الجبهة الثانية فكانت استقدام أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية في بادئ الأمر ثم من أنحاء أخرى من العالم بما في ذلك الدول العربية كي يحلّوا محل الفلسطينيين ويشكلوا سكان الدولة اليهودية. وقد كرست إسرائيل سياستها الخارجية بصورة شبه تامة من أجل تحقيق هذا الهدف ولجأ المبعوثون الإسرائيليون إلى استعمال كل الوسائل الممكنة بما في ذلك التهريب والرشاوى وضريبة الرؤوس

والاتفاقيات التجارية والترهيب والابتزاز والتخويف والخداع الدولي لتأمين هجرة اليهود من البلاد المختلفة.

وكمحصلة لذلك وصل حوالي ٣٥٠٠٠٠ مهاجر إلى إسرائيل خلال أول سنة ونصف بعد إعلان الاستقلال الإسرائيلي. وخلال سنوات الاستقلال الأربع الأولى تضاعف عدد السكان.

الخطوة الثالثة التي أعطتها إسرائيل الأولوية القصوى تمثلت في إنشاء مستوطنات يهودية من أجل استيعاب المهاجرين وحراسة البلاد والحيلولة دون عودة اللاجئين العرب عبر الحدود وتحويل هوية البلاد من أرض عربية إلى أرض يهودية. وقد عبر بن غوريون عن هذه الأولوية بقوله:

"لقد قمنا بالاستيلاء على مناطق لن يكون لها بدون إقامة مستوطنات عليها أية قيمة مصيرية، لا في النقب ولا في الجليل ولا في القدس. فالاستيطان هو النصر الحقيقي".

ويمكن استنتاج معدل بناء المستوطنات من خلال الحقيقة المتمثلة في أن عدد المستعمرات التي تم إنشاؤها بين تشرين أول عام ١٩٤٨ وآب ١٩٤٩ على أراضي قرى عربية أو في منازلها بلغ ١٠٩ مستوطنات يهودية جديدة.

وأثناء عملية طمس عروبة فلسطين وما صاحبها من عملية تهويد للبلاد استخدم الإسرائيليون المنازل والمعالم والسمات الثقافية والطبيعية والمواقع والأراضي بطرق متعددة أخرى إلى جانب استخدامهم المباشر لها في إقامة المستوطنات بهدف استيعاب المهاجرين الجدد.

وعلى إثر الزيارات التي قمت بها لأماكن حوالي مائة من المواقع الفلسطينية المدمرة وبعد مناقشة الموضوع مع زملاء عملوا معي خلال المراحل المختلفة للمشروع أخص منهم بالذكر د. كمال عبد الفتاح ود. كمال الشامي والسيد رشاد المدني تمكنت من تمييز ١١ أسلوباً أو نمطاً مختلفاً لتدمير واستعمال المدن والقرى الفلسطينية الخالية. وسآتي على ذكر هذه الطرق هنا حسب تكرار اللجوء إليها حيث سأبدأ بأكثرها تكراراً، على أن أوضح كل طريقة من خلال عرض بعض السلايدات* (الشرائح) التي أخذت من موقع أو موقعين:

(قام بتصوير السلايدات كل من غارو ورافي صافية وعيسى فريج):

١- قرى تم تدميرها وتجريج مواقعها، لكن بعض بقايا المنازل والأماكن المقدسة أو المباني التاريخية ما تزال موجودة بين الأشجار الحرجية. وهناك نوعان من الغابات الحرجية:

* عُرضت الشرائح في المحاضرة في حينه.

أ- غابات أشجار الكينا في السهول مثل قرى الفالوجة والسوافير وجولس وبيت جرجه.

ب- غابات الصنوبر والسرو في المناطق الجبلية خاصة في جبال الجليل مثل عين غزال والمجيدل ومعلول وميعار.

٢- قرى تم تدميرها باستثناء الأماكن الدينية وبعض المباني التاريخية والهامة، الموقع مهمل وغير مستغل مثل زرعين والمزار وقاقون ومجدل صادق وجمزو.

٣- قرى تم تدميرها بالكامل بحيث لم يترك أي أثر يدل على انها كانت مسكونة سابقاً إذ استخدمت مواقعها لأغراض زراعية، وشمل هذا النوع القرى الواقعة في سهول خصبة كمناطق الحولة وبيسان وغزة، مثل قرى الزاوية وبيسمون والسامرية وسمسم ونجد والجيّة.

٤- قرى تم تدميرها بالكامل بحيث لم يبق أي علامات حدود أو معالم وأقيمت المستوطنات على المواقع الأصلية لهذه القرى مثل إم خالد وعمقه والخالصة وتليل وكفرسابا وبرة قيساريه.

٥- قرى تم تدميرها جزئياً أو كلياً ومن ثم جرى تسييجها واستعمالها كمزارع. مثل قرى صبارين والحديثه والكوفخه والسميريه والدوايمه وضمره وجمّامه وهوج والمحرّقة.

٦- قرى تم الإبقاء على الكثير من مبانيها التي أضيف إليها مبان جديدة لتصبح جزءاً من حي يهودي على طرف مدينة مثل سلمه وبلد الشيخ وصرفند الخراب.

٧- قرى تم الإبقاء عليها على حالها حيث استولى عليها وسكن بيوتها سكان يهود. مثل قرى عين كارم والمالحة ومجدل عسقلان وأجزاء من اللد والرملة ويافا.

٨- مجمعات أبقيت أجزاء منها على حالها وتم تحويلها إلى قرى للفنانين ومعارض ومتاحف ومواقع سياحية مثل عين حوض وقيسارية وصفد القديمة وجزء من يافا وجزء من عكا والزيب.

٩- قرى أبقيت أجزاء منها على حالها. وتم تحويلها إلى معاهد مثل ديرياسين وكفرلام والجورة ووادي حنين.

١٠- قرى دمرت بالكامل وتم تحويل مواقعها إلى حدائق عامة، مثل يالو وعمواس* والكابري ولوبيا ودلاّته وقوليا والمزيرعة.

١١- قرى أبقيت على حالها وتم إعادة توطين من سُمّوا "بالغائبين الحاضرين" إضافة لمن طردوا من أماكن سكناهم بعد نهاية حرب عام ١٩٤٨ فيها، مثل المكر والمزرعة والشيخ دنون وشعب. وتشبه هذه القرى سائر القرى العربية الأخرى.

---

* دمرت يالو وعمواس بعد حرب ١٩٦٧.

الفصل الثالث

الأيديولوجية الصهيونية وتهجير السكان العرب من فلسطين*

الفرضية الرئيسة التي أطرحها في هذه الدراسة هي: أن طرد وترحيل السكان الفلسطينيين العرب من بيوتهم وما تبعه من تدمير قراهم ومحاولة محو آثار وجودهم وطمس معالم ثقافتهم لم تأت كنتيجة عفوية لأحداث تاريخية معينة، ولم تأت كنتيجة حتمية لأخطاء ارتكبها الفلسطينيون أو غيرهم من العرب، ولم تكن ضرورة تطلبتها طبيعة الحرب أو ظروفها وإنما كان حدوثها مبنياً في طبيعة الفلسفة الصهيونية وجزءاً من جوهر أيديولوجيتها وضرورة حتمية لنجاح المشروع الصهيوني ووصوله إلى أهدافه، ولم يكن من الممكن للعرب، عن طريق القيام بعمل لم يقوموا به أو الامتناع عن عمل قاموا به، أن يغيّروا من هذه النتائج أو أن يقلصوا من الشتات والدمار الذي لحق بهم، اللهم الاّ بكونهم أقوياء بما يكفي لدحر الصهيونية ومنعها من تنفيذ مخططاتها والوصول إلى أهدافها.

---

* مادة هذا الفصل كانت قد قدّمت كمحاضرة في مؤتمر "أربعون عاماً على النكبة" الذي عقد في الناصرة أثناء المدة ١-١٩٨٨/٧/٣، برعاية مركز إحياء التراث العربي - الطيبة، وظهرت بعد ذلك في مجلّة قضايا المقدسيّة.

سوف لا أقدم في هذه الدراسة عرضاً لتاريخ القضية الفلسطينية أو شرحاً للفلسفة الصهيونية وإنما سأحاول إبراز بعض النقاط التي من شأنها أن تدعم الفرضية التي طرحتها:

١- روافد الصهيونية:

تبلورت الحركة الصهيونية كحركة سياسية - قومية - استعمارية في أوروبا في أواخر القرن الماضي. وقد استقت الحركة الصهيونية أيديولوجيتها من روافد أربعة. كان أول هذه الروافد الحركة الاستعمارية الكلونيالية والتي كانت تشدد على التفوق العرقي والثقافي والأخلاقي والروحي للرجل الأبيض على السكان الأصليين للبلدان غير الأوروبية، والذين كانوا يعتبرون من قبل الأوروبيين تحت مستوى الإنسان. مصدر آخر للأيديولوجية الصهيونية كان الحركة القومية الأوروبية والتي كانت تشدد على النّقاء البيولوجي العرقي كأهم مقومات القومية، والمصدر الثالث والذي ارتبط ارتباطاً قوياً بالمصدر السابق (أي الحركة القومية) هو الحركة اللاسامية والتي ملأت ضحاياها بالحقد والكراهية للشعوب الأخرى وجعلتهم "... يتفقون مع اللاساميين في تشخيصهم بأن يهود أوروبا عنصر غريب، أغلبيتهم غير مندمجين [بالشعوب الأوروبية] وغير قابلين للاندماج على المدى الطويل". (رودنسون ١٩٦٨: ١٣). والمصدر الرابع والذي جاء في مرحلة

متأخرة نوعاً ما "هو الحماس الديني لدى اليهود المتدينين، والعواطف التي تُثيرها النصوص التوراتية، والتقاليد التي كانت ومازالت تحتفظ بسلطتها حتى على اليهود الذين كانوا قد تخلوا عن الديانة اليهودية"، (رودنسون ١٩٦٨ : ١٣) هذا المصدر الذي كان ومازال يشدد على التفوق الروحي والعرقي والأخلاقي لِ "شعب الله المختار" وعلى الحق الإلهي لهذا الشعب باستعادة "أرض الميعاد".

ان حركة كالحركة الصهيونية مسلحة بأيديولوجية هذه مصادرها كان لا بدّ لها أن تسحق وتدمر، بجميع الطرق والأساليب الممكنة، أيَّ شعب قُدّر له أن يقف عائقاً أمام وصولها إلى أهدافها المنشودة، وهي إقامة "الدولة اليهودية الصرفة" على "أرض إسرائيل".

٢- النظرة الاستعمارية نحو السكان الأصليين:

مع أنه كان للصهيونية، كما ذكرنا سابقاً، عدة روافد أو مصادر فإن أهمها من وجهة نظر تكوين الأيديولوجية الصهيونية، ومن حيث تنفيذ المخطط الصهيوني هو الفكر والنشاط الاستعماري لدى دول غرب أوروبا ولدى بريطانيا بشكل خاص.

فمن جهة الأيديولوجيا فإن فكرة تجميع اليهود في فلسطين وإقامة الدولة اليهودية الصرفة لم تكن في أساسها مستمدة من التاريخ والثقافة

التقليديين للشعب اليهودي ولم تكن ناتجة عن الرغبة في تحقيق الحلم النبوئي اليهودي في الخلاص والعودة إلى "أرض إسرائيل". حقيقة أنه، كما يبين رودنسن (١٩٦٨: ٩، ٢١٩)، بين التجمعات اليهودية في أوروبا كان الأمل "بالخلاص" مازال منتشراً، وان اليهود المتدينين كانوا ينتظرون مجيء مملكة الله التي كان من المفروض أن تأتي في آخر الزمان وتكون في "أرض إسرائيل" ويعم فيها الخير والعدل والسلام. ولكنهم كانوا يؤمنون بأن المسؤول عن التحضير لهذه المملكة وإيصال اليهود إلى الخلاص الأبدي هو الله الذي كان من المفروض أن يقوم بهذا العمل لصالح شعبه المختار، وليس عن طريق قيام حركة سياسية - قومية - عسكرية بين اليهود. ولذلك فإنه في بداية الحركة الصهيونية، ولمدة طويلة، كان المتدينون والكهنة اليهود هم ألد أعداء الصهيونية (رودنسون ١٩٦٨: ٢١٩) نتيجة اعتقادهم بأن الصهيونية تُبعد اليهود عن الله وتؤخر في مجيء الخلاص. ولم تنجح الصهيونية في الحصول على دعم عدد كبير من اليهود المتدينين والاستفادة من الدعوة اليهودية الدينية في العودة إلى "أرض إسرائيل" إلا بعد أن أصبحت حركة قومية - سياسية - استعمارية كبيرة وناجحة وبشكل خاص بعد نجاح الصهيونية في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين.

الحقيقة أن الصهيونية ورثت فكرة تجميع اليهود في فلسطين وإقامة الدولة اليهودية الصرفة فيها، عن الفكر الاستعماري الذي ساد في أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

كانت القوى الأوروبية في ذلك الحين تتنافس على التغلغل في جسم الدولة العثمانية وفي فلسطين بالذات، خصوصاً أثناء فترة الاضطراب السياسي خلال الحملة المصرية على بلاد الشام ١٨٣١ - ١٨٤٠، وبعدها. وقد حاولت القوى الأوروبية، خصوصاً إنجلترا، تجنيد اليهود في الوصول إلى هذه الأهداف، فتبلورت في إنجلترا في هذا الحين، بالنسبة لفلسطين، نظرية استعمارية اختلطت فيها الأطماع الاستعمارية الاقتصادية مع الرغبة في استغلال موقع فلسطين لحماية طرق تجارتها ومصالحها الاستراتيجية خصوصاً بعد شق قناة السويس سنة ١٨٥٤ مع النظرة الدينية حول الحق الإلهي "لأصحاب البلاد الشرعيين" من أيام داوود وسليمان، والمشاعر العدوانية القديمة نحو الشرق ونحو المسلمين، والتطلعات الصليبية للاستيلاء على الأراضي المقدسة، وعلى القدس بالذات، نتيجة لضعف الإمبراطورية العثمانية، مع النظرة الاستعلائية نحو الشعوب غير الأوروبية والنظر إليها وكأنها ليست موجودة إلا فيما يتعلق بخدمة مصالح الاستعمار ومساعدتهم في الاستفادة من المصادر المتوفرة في البلاد.

ولإعطاء صورة عن مدى قدم فكرة تجنيد اليهود للاستيلاء على فلسطين، نشير هنا بسرعة إلى أن نابليون بونابرت أثناء حملته على فلسطين سنة ١٧٩٩ دعى اليهود إلى التجمع في فلسطين لمساندته ولإعادة "مجد إسرائيل الضائع في القدس" (محمود ١٩٨٤: ١٥) كذلك فإن إنجلترا أرسلت اليهودي الإنجليزي موسى منتفيوري إلى محمد علي باشا ابان الحكم المصري لفلسطين يعرض عليه صفقة تتضمن السماح بتوطين اليهود الأوروبيين في فلسطين.

ونقدم مثالين صغيرين على الفكر الاستعماري الإنجليزي قبيل قيام الحركة الصهيونية. ففي سنة ١٨٧٩ كتب كلاود كوندر (كوندر ١٨٧٩)، والذي كان مدير بعثة مسح فلسطين لدى صندوق استكشاف فلسطين، كتب ما ترجمته: "لا يوجد أكثر أهلية لتطوير فلسطين ... أكثر من أصحابها الشرعيين [اليهود] والذين يتميزون بالنشاط والحيوية وحب العمل. فالفلاحون المحليون جهلة ومتعصبون ومراوغون ومع ذلك فإن لديهم بعض المواهب التي لو طورت لأمكن الاستفادة منهم من قبل مالكي البلاد كحطابين وسقائين".

وفي سنة ١٨٨١ كتب ووكر بعد إقامة له في فلسطين: "لو كنت أستطيع الإقناع لقمت بالدعوة في أرجاء العالم المسيحي لحملة مسيحية تقوم باقتلاع كل أثر للغزاة النهابين المسلمين عن أرض فلسطين

المقدسة. ان هؤلاء العرب التعساء الجهلة، أنصاف المتوحشين، بقراهم القذرة، وأكواخهم المهلهلة ليسوا هم الورثة الحقيقيين والشرعيين للملايين الذين كانوا يقطنون هذه البلاد أيام ازدهارها وعظمتها أثناء حكم داوود وسليمان، ولو تمت الدعوة الآن إلى حرب صليبية حديثة لكان من الممكن جداً ان تكون أكثر نجاحاً من الحملات الصليبية في العصور الوسطى. ان اليهود هم الوحيدون أصحاب الحق الشرعي في هذه البلاد وعلى من يحكمها أن يحضرها لإعادة إسكان أصحابها الشرعيين".

في هذا الفكر تكمن جذور الأيديولوجية الصهيونية، ومن هذا الفكر استقى الصهيونيون توجهاتهم نحو السكان الأصليين في فلسطين.

هذا من الجهة الأيديولوجية، أما الجهة العملية التنفيذية فمن الواضح أنه لم يكن من الممكن للحركة الصهيونية أن تنفذ برنامجها الذي دعا إلى تجميع اليهود في فلسطين وإقامة دولتهم اليهودية الصرفة فيها، دون الاعتراف والضمانات السياسية ثم الدعم المعنوي والمادي والعسكري من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية، ومن بريطانيا بشكل خاص، منذ قيام الحركة الصهيونية، ثمن من أمريكا منذ أوائل الأربعينات وحتى اللحظة الحاضرة.

٣- الاعتراف بالنوايا

عندما بلورت الحركة الصهيونية برنامجها كانت نسبة السكان اليهود في فلسطين لا تزيد عن ٥٪ بينما كان عدد اليهود في العالم حينئذ حوالي ١١ مليوناً (إسرائيل ١٩٦٩: ٢٢). ولا شك أن قادة الحركة كانوا على علم بهذه الإحصائيات وليس من المعقول أن يكونوا قد بلوروا خطة ترمي إلى تجميع القسم الأكبر من هؤلاء الـ ١١ مليونا من اليهود في كيان يهودي صرف على ارض لا تزيد نسبة اليهود بين سكانها أكثر من ٥٪ دون أن يكون لديهم فكرة ضمنية عما كانوا ينوون عمله بالـ ٩٥٪ الآخرين من السكان. ما هي هذه الخطة؟

من الواضح أن الحركة الصهيونية مثل جميع القوى والحركات الاستعمارية التي سبقتها لم تر في السكان الأصليين أي مشكلة أو أي عائق بل اعتبرت فلسطين عملياً مفرغة من السكان وتبنت الشعار القائل "بلاد بدون شعب لشعب بدون بلاد" وهذا ليس ناتجاً عن اعتقادهم الحقيقي بأنه لا يوجد اي سكان فيها بل نتيجة لنظرتهم للسكان الموجودين فيها بأنهم أقرب إلى نوع من الحيوانات أو الحشرات التي قد تسبب بعض المتاعب ولكن يمكن التخلص منها بطريقة ما في المرحلة المناسبة ولن تكون عملية صعبة. فهرتزل مثلاً يضع تصوره للكيان اليهودي المنوي إقامته في فلسطين فيقول في كتابه

"الدولة اليهودية" والذي نشر سنة ١٨٩٦: "علينا أن نشكل هناك قسماً من الحاجز الأوروبي في وجه آسيا، وان نكون جنود الطليعة للحضارة في صراعها ضد البربرية"، (هرتزل ١٨٩٦: ٢٩) ويذكر هرتزل في مرحلة لاحقة في إحدى فقرات مذكراته، وبشكل تقريباً عابر، خطته للتخلص من هؤلاء "البرابرة" الموجودين في حينه على أرض فلسطين. ففي المراحل المبكرة من تنفيذ المخطط الصهيوني يعتقد هرتزل أنه "يمكن الاستفادة منهم بتشغيلهم في التخلص من الأفاعي الخطيرة وفي الأعمال الأخرى المجوجة أو الخطرة في المستوطنات التي ينوي الصهيونيون تطويرها"، (هرتزل ١٩٦٠ المجلد الأول: ٩٨)، وبعد الانتهاء من الاستفادة منهم كما ذكر في مكان آخر من مذكراته "يجب أن نصادر بلباقة الأملاك الخاصة في الكيان الذي نقيمه. سوف نحاول طرد هؤلاء السكان الفقراء عبر الحدود عن طريق توفير عمل لهم في البلاد الانتقالية، وفي نفس الوقت نرفض تشغيلهم في دولتنا" (هرتزل ١٩٦٠ المجلد الأول: ٨٨).

وبعد أكثر من ٤٠ سنة من التأكيد لجميع العالم بأن فلسطين هي "أرض بدون سكان" وأنه حتى لو كان فيها سكان أصليون فإنه بإقامة كيان يهودي فيها "فلن يُعمل أي شيء من شأنه أن يسيء إلى الحقوق المدنية أو الدينية للسكان غير اليهود الموجودين في فلسطين"، كما جاء

في نص وعد بلفور، وان استعمار اليهود لفلسطين سيكون لصالح السكان الأصليين في فلسطين إن وجدوا، إذ إن هذا الاستعمار سيطور البلاد ويحضر السكان ويرفع من مستوى حياتهم، بعد ٤٠ سنة من هذا الخداع والتمويه الواعي والمقصود يأتي قائد صهيوني آخر وهو يوسف فايتس فيكتب في إحدى صفحات مذكراته لسنة ١٩٤٠ ما يلي: "بيننا وبين أنفسنا يجب أن يكون واضحاً أنه لا يوجد متسع لكلا الشعبين في هذه البلاد... ولا توجد أي طريقة أخرى سوى طرد العرب من هنا إلى البلدان المجاورة، طردهم جميعاً دون الإبقاء على قرية واحدة أو قبيلة واحدة" (فايتس ١٩٦٥ المجلد الثالث: ٢٩٣). بعد سماع خطط مثل خطة هرتزل وفايتس وكثيرين غيرهم من آباء الحركة الصهيونية والتي وُضعت قبل فترات قد تزيد على نصف قرن قبل حدوث طرد السكان العرب من قراهم ومدنهم سنة ١٩٤٨، تصبح التبريرات والتفسيرات التي قدمها ويقدمها القادة والمؤرخون الإسرائيليون لما حصل سنة ١٩٤٨ تبعث في النفس الغثيان والرغبة في التقيؤ. من نوع هذه التبريرات مثلاً ما قاله دافيد بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع في حينه، سنة ١٩٥٢: "العرب هربوا من البلاد، وكانت البلاد فارغة من أصحابها الأصليين. لم يكن من الممكن لصهيونيي فترة ما قبل قيام الدولة أن يتصوروا حدوث شيء كهذا".

٤- تنفيذ المخطط الصهيوني في مرحلة ما قبل ١٩٤٨:

ان ضخامة وبشاعة ما حدث سنة ١٩٤٨ يجعل الناس ينسون أن ما حدث في ذلك الوقت على الرغم من ضخامة الكارثة هو حلقة واحدة فقط من المخطط الصهيوني الرامي إلى الاستيلاء على أراضي فلسطين وطرد سكانها الأصليين ومحو آثارهم الثقافية والعمرانية واستبدالهم بمستوطنين يهود يجلبون من جميع نواحي العالم، وان تنفيذ هذا المخطط بدأ منذ حوالي منتصف القرن الماضي ومازال مستمراً حتى اللحظة الحاضرة.

قلنا سابقاً إن الحركة الصهيونية جاءت في الأساس كجزء من خطة استعمارية قصد منها الاستيلاء على أملاك الإمبراطورية العثمانية، وكان التغلغل الأوروبي في جسم الإمبراطورية العثمانية وفي فلسطين بالذات بعد حملة ابراهيم باشا على فلسطين عن طريق الحصول على امتيازات اقتصادية وحماية الطوائف والأقليات المختلفة في البلاد وإقامة السفارات والممثليات وإرسال التبشيريات والبعثات الاستكشافية وغير ذلك. ضمن هذه الموجة قدم أوائل المستوطنين اليهود.

تطور جذري لصالح الاستيطان اليهودي جاء سنة ١٨٥٨. كان نظام ملكية الأرض الساري منذ القدم في فلسطين وفي الشرق الأوسط ككل هو "نظام المشاع". حسب هذا النظام كانت ملكية الأرض جماعية لجميع

الأهالي في القرية الواحدة. حسب نظام الأراضي لسنة ١٨٥٨ أصبحت ملكية الأرض فردية وأصبحت الأراضي تسجل في "الطابو" على اسم المالك الفرد. طبعاً لم يجر تطبيق هذا النظام على جميع الأراضي مباشرة بل كان تسجيل بعض الأراضي مازال جارياً عند انتهاء الانتداب البريطاني أي بعد حوالي ٩٠ سنة من صدور هذا القانون، ولكن كان لهذا القانون آثار هامة منها أن الأرض التي كانت في الماضي تعتبر مصدر رزق ومعيشة للفلاحين الذين عاشوا عليها أصبحت تعتبر سلعة تجارية تباع وتشترى ومن جهة أخرى استطاع المتنفذون وبعض المرابين والتجار الكبار في مراكز الولايات وكذلك الولاة والمتصرفون وموظفو التسجيل عن طريق التلاعب والرشوة والابتزاز والطرق الملتوية من الحصول على ملكيات كبيرة من أراضي فلسطين ومن أخصب أراضيها بالذات، وكان الكثيرون من هؤلاء الملاك من أهالي دمشق وبيروت، كذلك أشرفت الدولة على قسم كبير من الأراضي.

وكان مجموع هذه الملكيات الكبيرة بما فيها أراضي السلطان لا يقل عن ٤ ملايين دونم أو ما يعادل نصف الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين آنذاك (العامري ١٩٨١: ٦-١٦).

وفي سنة ١٨٦٧ حصلت الدول الأوروبية الكبرى على الحق لرعاياها في شراء الأراضي في الإمبراطورية العثمانية. في هذا الإطار جاءت

المحاولات الاستيطانية الصهيونية الأولى عن طريق استئجار الأراضي من الدولة لمدد طويلة المدى، وعن طريق شراء ملكيات كبيرة من أصحابها الذين كانوا عادة عرباً يعيشون في المدن الكبيرة خارج فلسطين أو من الأجانب. وهذا أعطى المستوطنين الصهيونيين الحق القانوني في طرد الفلاحين الذين كانوا يعيشون ويعملون على هذه الأراضي بالإيجار أو المحاصصة.

وفي نفس الوقت فُتح المجال لكثير من اليهود الأجانب للقدوم إلى فلسطين والإقامة فيها. بهذه الطريقة ازداد عدد اليهود في فلسطين من حوالي ٢٤,٠٠٠ نسمة أو حوالي ٥٪ من سكان فلسطين سنة ١٨٨٢ إلى حوالي ٨٥,٠٠٠ أو حوالي ٩٪ من مجموع السكان سنة ١٩١٤، وقد أقاموا خلال تلك المدة ٤٧ مستعمرة وأصبح جميع ما يملكونه من الأراضي حوالي ٢٤.٠٠٠ دونم من أجود وأخصب الأراضي في فلسطين.

جاءت نقطة التحول الكبرى لصالح الصهيونية بانتهاء الحرب العالمية الأولى لصالح الحلفاء وكانت إنجلترا قد التزمت رسمياً حسب وعد بلفور سنة ١٩١٧ بأن "حكومة جلالته تتعاطف مع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وسوف يعملون أقصى جهودهم من أجل تسهيل تحقيق هذا الهدف".

وعند صياغة وثيقة الانتداب البريطاني على فلسطين والتي أقرت بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢ أدخل فيها بند يؤكد وعد بلفور وينص على أن "على الانتداب أن يضع البلاد تحت ظروف سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تُؤمّن قيام الوطن القومي اليهودي" وقد قام الانتداب البريطاني فعلاً بتنفيذ هذه التعهدات معظم مدة الانتداب البريطاني وقدم تسهيلات كثيرة من شأنها مساعدة تحقيق الكيان الصهيوني كان أهمها تسهيل الهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين، وإعطاء الامتيازات الاقتصادية في ميادين استغلال الثروات والصناعة والتجارة للمؤسسات والشركات اليهودية. والسماح للحركة الصهيونية بإنشاء وتطوير مؤسسات وإدارات سياسية، وقضائية، ومالية، واقتصادية، وتعليمية، وعسكرية وتشريعية مستقلة، مما أوجد هياكل الكيان الصهيوني المزمع إنشاؤه.

ولكن أهمها كان تسهيل شراء الأراضي الفلسطينية من ملاكي الأرض الكبار والذين كانوا يعيشون خارج البلاد وإجبار الفلاحين على ترك القرى التي كانت مقامة ضمن الإقطاعات التي اشتراها اليهود.

وقد كان من أشهر حالات شراء الأراضي من الملاك الغائبين وطرد الفلاحين منها قصة أراضي عائلة سرسق. كانت عائلة سرسق هذه عائلة لبنانية تسكن في بيروت والإسكندرية. وكانت هذه العائلة قد

حصلت في سنة ١٨٧٨ على ملكية حوالي ٢٤٠ ألف دونم في أراضي سهل حيفا ومرج ابن عامر، وكان يعيش على هذه الأراضي ٢٢ قرية يسكن فيها في حينه حوالي ٤,٠٠٠ نسمة وقد حصلت عليها عائلة سرسق بثمن رمزي وذلك بسبب خدمات كانت العائلة قد قدمتها للسلطان العثماني. بقي هؤلاء الفلاحون يعيشون ويعملون في أراضيهم حتى سنة ١٩٢١ عندما باعت عائلة سرسق أراضيها إلى الصندوق القومي اليهودي مما أدى إلى طرد سكان هذه القرى من بيوتهم وكان عددهم قد أصبح في ذلك الوقت حوالي ثمانية آلاف نسمة. وقد حاول أهالي هذه القرى مقاومة الترحيل ولكن جنود الانتداب البريطاني أجبروهم على ذلك. فعندما جاء اليهود بحماية الجيش والبوليس البريطاني لطرد السكان العرب من قرية العفولة مثلاً قاومهم سكان القرية مما أدى إلى استشهاد أحد السكان وتدمير القرية وتشريد أهلها. وكان من بين القرى التي هدمت وشرد أهلها ضمن صفقة عائلة سرسق القرى التالية:

جنجار، الصفصافة، تل الفر، جالود، الفوله، العفولة، تل العدس، جيدا، تل الشمام، قامون، جباتا، خنيفس، وجميعها في مرج ابن عامل وكذلك الحارثية والهربج في سهل حيفا.

طبعاً هذا مثال واحد فقط وليس الوحيد من نوعه وقد كانت هناك حالات عديدة مشابهة خصوصاً في السهول الخصبة مثل السهل الساحلي وسهل الحولة وسهل بيسان، وقد أسفرت مجموع هذه الحالات عن تهديم حوالي ٧٠ قرية عربية وترحيل أهاليها. كل هذا حدث قبل حرب ١٩٤٨ ولا يمكن تبريره عن طريق لوم الجيوش العربية أو رفض العرب لقبول التقسيم. ومعرفتنا بهذه الأحداث ضحلة إذ إنها لم تدرس ولم توثق بالشكل المطلوب.

٥- مرحلة ١٩٤٨ - فما بعد:

النقطة الحرجة لمرحلة ال ٤٨ أتت مع إعلان التقسيم في ١٩٤٧/١٠/٢٩. كان اليهود في ذلك الوقت يكونون حوالي ٣٠٪ من مجموع السكان في فلسطين ويملكون حوالي ٧٪ من مجموع المساحة الكلية للبلاد وحوالي ١٢٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة فيها. قبل اليهود هذا القرار وأعلن العرب رفضهم له. وتحرك اليهود بسرعة وفعالية كبيرة للاستيلاء على أكبر مقدار ممكن من البلاد. انتهى الانتداب رسمياً يوم ١٥ أيار ١٩٤٨. في نفس ذلك اليوم دخلت الجيوش العربية أرض فلسطين وكان اليهود قد أعلنوا قيام دولتهم عند منتصف الليلة السابقة.

للوهلة الأولى يمكن إن يقال أنه كان من الطبيعي أن تقبل الحركة الصهيونية بقرار التقسيم إذ إن القرار أعطاهم اعتراف العالم بحق إقامة دولتهم اليهودية المستقلة في فلسطين ومن جهة أخرى أعطاهم أكثر بكثير من حقوقهم إذ أعطى ٥٦,٥٪ من المساحة الكلية للبلاد لمجموعة تكون أقل من ثلث سكان البلاد ولا تملك سوى ٧٪ من أراضيها ولكن نظرة أخرى تجعلنا نشعر أنه لا يمكن للصهيونيين أن يكونوا قد قبلوا بهذا القرار بنيّة الالتزام ببنوده ومقرراته. فالبلاد ككل تكون رقعة صغيرة مجموع مساحتها لا تزيد عن (١٠,٤٠٠) عشرة آلاف وأربع مائة ميل مربع أو حوالي ٢٧,٠٠٠ كم مربع أي أن الحصة المخصصة لجمع الشتات اليهودي من جميع نواحي العالم والذي كان تعداده في حينه حوالي ١٥ مليون نسمة كانت حوالي ٥,٤٠٠ ميل مربع أي بمعدل ميل مربع واحد لكل ٢٨٠٠ يهودي. كذلك فإن الحجة الصهيونية الكبرى أمام العالم ككل وأمام اليهود المتدينين والشرقيين بشكل خاص كانت حقهم في العودة إلى "أرض الميعاد" أرض داوود وسليمان، بينما كانت حصة الدولة اليهودية تقتصر على وادي الأردن من بيسان حتى نهاية سهل الحولة في الشمال، وقسم كبير من مرج ابن عامر، والسهل الساحلي من جنوب عكا حتى شمال غزة، وأخيراً النقب، هذه بالذات كانت أراضي الكنعانيين والفلسطينيين ولم يكن

أي جزء منها ملكاً دائماً لأي دولة يهودية تاريخية (سميث ١٨٩٤)، من جهة أخرى خصصت جميع أراضي داوود وسليمان التاريخية أي "يهودا والسامرة" بالذات للدولة الفلسطينية العربية.

قد تعوض، طبعاً، خصوبة الأرض عن قدسيتها، ولكن هذا جزء بسيط من الحكاية وهناك تتمة، والتتمة هي أن حوالي ٥٠٪ من سكان الحصة المخصصة للدولة اليهودية كانوا من العرب الفلسطينيين وحوالي ٩٠٪ من أراضيها كانت ملكاً خاصاً لعرب فلسطينيين.

هل مثل هذه الدولة حقيقة تستوفي شروط الدولة اليهودية الخالصة التي توقعها حاييم فايتسمان أن تكون "يهودية إلى نفس الدرجة التي بها إنجلترا إنجليزية" والتي ناضل من أجلها الصهيونيون لمدة تقارب ثلاثة أرباع القرن؟

إنها، طبعاً، لا تستوفي هذه الشروط إلا إذا كان المقصود من قبول قرار التقسيم الحصول على حق إقامة الدولة ثم الاستمرار في السير نحو تحقيق المخطط الصهيوني الذي يتطلب الاستيلاء على الأرض "وتنظيفها" من السكان العرب (حسب الاصطلاح الذي كثيراً ما استعمله الصهيونيون).

وهذا هو طبعاً ما حصل فعلاً. فعند انتهاء الحرب كان اليهود قد استولوا على حوالي ٨٠٪ من مجموع مساحة فلسطين وطردوا حوالي ٨٥٠ ألفاً من العرب الفلسطينيين من قراهم ومدنهم ودمروا حوالي نصف القرى العربية التي كانت قائمة في فلسطين عند بداية الحرب.

الصهيونيون طبعاً كانوا وما زالوا يرفضون تحمل أي مسؤولية تجاه ما حصل للعرب إبان حرب ١٩٤٨.. فرحيل العرب، حسب قول الصهيونيين، حصل بسرعة شديدة، فاجأ اليهود أكثر مما فاجأ العرب وحاول اليهود إقناع العرب البقاء في قراهم ومدنهم والعيش بسلام إلى جانب اليهود داخل الدولة اليهودية، ولكن العرب تركوا بشكل رئيس، نتيجة للنداءات التي وجهها لهم الرؤساء والملوك والقادة العرب عبر محطات الإذاعة والتي طلبت منهم ترك قراهم ومدنهم كي تستطيع الجيوش العربية دخول البلاد والقضاء على دولة إسرائيل وإلقاء اليهود في البحر. كذلك يدعي الصهيونيون أنه حتى في حالة أولئك الذين نزحوا كنتيجة مباشرة لويلات الحرب فإن مسؤولية نزوحهم تقع على عاتق العرب إذ أن الحرب لم تكن لتنشب لو قبلت الدول العربية بالتقسيم ولم ترسل جيوشها لمهاجمة الدولة اليهودية.

إن هذه الأقوال بعيدة عن الحقيقة وهناك دلائل كثيرة تدحضها وتشير إلى أن ما حصل جاء إلى حد كبير نتيجة خطط ونوايا مبيتة لم يكن

شيء مما عمله أو لم يعمله العرب - ما عدا إمكانية توفير القوة الكافية لصد الهجمة الصهيونية - ليغير الكثير من نتائجها، من هذه الدلائل ما يلي:

أ- ان تفريغ البلاد من سكانها الأصليين، كما بينا سابقاً كان جزءاً من طبيعة الأيديولوجية الصهيونية ومن تاريخها وتراثها ومن متطلبات نجاح أهدافها وكما أشرنا سابقاً فإن الطرد والترحيل لم يبدأ سنة ١٩٤٨ بل بدأ منذ حوالي منتصف القرن الماضي وأدى إلى تدمير حوالي ٧٠ قرية قبل سنة ٤٨ مما لا يقبل التبرير عن طريق الحجج المقدمة لما حدث سنة ٤٨.

ب- انه حسب معرفتنا لتاريخ الحركة الصهيونية وفلسفتها وأهدافها لم يكن ما طرحه قرار التقسيم ليفي بالحد الأدنى لمتطلبات الدولة اليهودية المنشودة من قبل الحركة الصهيونية.

ج- انه لا يمكن لدخول الجيوش العربية إلى فلسطين أن يكون السبب في نزوح اللاجئين إذ أن حوالي ٣٠٠ ألف من الفلسطينيين العرب كانوا قد رُحّلوا قبل ٤٨/٥/١٥ أي قبل قرار دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وان الترحيل ربما كان سبباً رئيسياً في هذا القرار بدلاً من أن يكون نتيجة له. وقد جاء ترحيل هؤلاء ال ٣٠٠ ألف في إطار ما يعرف بالخطة "دالت" والتي ضمت عدداً من العمليات العسكرية الواسعة

النطاق من قبل الهاجاناه، القوة العسكرية الرسمية للحركة الصهيونية قبل قيام الدولة، واستهدفت المدن الفلسطينية الرئيسة ومن ضمنها حيفا ويافا وأفرغتها من سكانها، (الخالدي ١٩٦١).

د- عند قيام دولة إسرائيل فإن وثيقة إعلان الاستقلال لم تحتو على أي ذكر لحدود الدولة ويظهر أن ذلك لم يحدث نتيجة للإهمال أو السهو، بل حسب قول توم سيجف (١٩٨٦: ١٨) فإنه أثناء صياغة وثيقة إعلان الاستقلال طلب بنحاس روزن، الرجل الذي أصبح فيما بعد أول وزير عدل في دولة إسرائيل، طلب أن توضح الوثيقة حدود الدولة ولكن بن غوريون عارضه في ذلك وحدث بينهما النقاش التالي:

روزن: هنالك مسألة الحدود، ولا يمكن تجاهلها.

بن غوريون: كل شيء ممكن، إذا قررنا هنا أنه سوف لا يكون هناك ذكر للحدود فإننا سوف لا نذكرها، لا شيء حتمي.

روزن: ليس حتمياً وإنما هذه قضية قانونية.

بن غوريون: القانون هو ما يقرر الناس أن يكون قانوناً.

وطبعاً خرج بن غوريون من هذا النقاش منتصراً، ويضيف توم سيجف تعليقاً على هذا الموقف فيقول: "لقد افترض بن غوريون أن حدود البلاد سوف تعكس نتائج الحرب التي كانت قد اشتعلت وأن الحدود

ستكون في النهاية أوسع من تلك التي حددتها هيئة الأمم في قرار التقسيم".

هـ- ان الإسرائيليين رفضوا السماح لأي من اللاجئين بالعودة إلى بيوتهم وقد بدأ هذا الرفض منذ لحظة ترك اللاجئين لبيوتهم وهناك وثائق تبين أن إسرائيل بدأت برفضها العلني في المحافل الدولية لإعادة أي من اللاجئين لأسباب ادّعوا أنها أمنية واقتصادية منذ شهر آب ١٩٤٨. وقد انطبق هذا الرفض حتى على اللاجئين الذين بقوا داخل إسرائيل وأصبحوا مواطنين فيها والذين لم يبتعدوا عن بيوتهم سوى كيلومترات قليلة ولمدة ساعات قليلة عند دخول الجيش الإسرائيلي إلى قراهم، وكثيرون منهم طبعاً أُرغموا على ترك بيوتهم من قبل الجيش الإسرائيلي.

و- لا شك أن الدول العربية رفضت فعلاً خطة التقسيم ولكن عدداً من الدول العربية ومن ضمنها مصر وسوريا والأردن، وكما يوثق ذلك توم سيجف في كتابه (١٩٨٦ : ٢٣-٤٢)، تقدمت إلى إسرائيل سنة ١٩٤٩ بعروض لسلام دائم وحدود ثابتة مبنية على قرار التقسيم وقد اقترحت مصر استبدال الجليل بالنقب واقترحت سوريا أن تقوم هي بتوطين ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني بشكل دائم في أراضيها ولكن الإسرائيليين بقيادة بن غوريون رفضوا جميع هذه العروض وكما يظهر بدافع الرغبة

في احتلال أراض أخرى وتوسيع حدود دولتهم. يقول توم سيجف (١٩٨٦ : ٤٠) "لقد كان البديل العسكري دائماً متوفراً لديهم ولذلك لم تكن هناك حاجة للإسراع إلى الوصول إلى أهدافهم من خلال المفاوضات ... وكلما ازدادت ثقتهم في مقدرتهم على إنجاز أهداف الدولة وبالطرق الأخرى [أي العسكرية] قلت رغبتهم بالمصالحة، إن أحداً من الذين اشتركوا في هذه النقاشات لم يعتبر قط تقديم أي تنازلات مقابل الحصول على السلام".

ز- الإدعاء بأن نزوح العرب حدث بسرعة كبيرة بحيث فاجأ اليهود لا صدق له. إذ أن ترحيل العرب كما ذكرنا سابقاً بدأ منذ حوالي منتصف القرن الماضي ومازال مستمراً حتى هذه اللحظة مع فترات كانت فيها عمليات الترحيل مكثفة أكثر من غيرها مثل العشرينات ومرحلة حرب ٤٨ ولعدة سنوات بعدها ومرحلة حرب ٦٧ ولعدة سنوات بعدها. ولكن حتى لو قصرنا الحديث على مرحلة الـ ٤٨ فإن النزوح لم ينحصر في فترة قصيرة، ولم يكن فجائياً. فالحرب نفسها امتدت ٢٠ شهراً وكما ذكرنا سابقاً فإن حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ طُردوا قبل دخول الجيوش العربية أي في المدة الواقعة بين ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧ و ١٥ أيار ١٩٤٨ واستمر طرد وترحيل العرب طيلة مدة الحرب ولكنه لم يتوقف مع هدنة ١٩٤٩ التي أنهت الحرب عملياً. وقد

امتدت عملية طرد السكان العرب لمدة خمس سنوات حتى أواخر سنة ١٩٥٢، حيث كان سكان أحياء منتقاة في المدن أو بقايا سكان بعض القرى أو حتى قرى بأكملها مازالوا يُنقلون من مكان إلى آخر داخل إسرائيل ويوضعون في شاحنات ويرسلون إلى الحدود الأردنية أو اللبنانية. ومن الأمثلة على القرى التي طُرد جميع سكانها أو من تبقى منهم في القرية بعد مدة تراوحت من عدة أشهر إلى عدة سنوات من احتلال القرية القرى التالية: أقرت، كفربرعم، النبي روبين، طربيخا، الغابسية، كفر عنان، فراضيه، صفورية، الخصاص، قطيه، الجاعونه، حوشه، زرنوقه، اجزم، وزكريا، والعدد أكبر من ذلك بكثير. أما القبائل البدوية في منطقة بير السبع فقد استمر طرد بعضها حتى سنة ١٩٥٨.

ح- أما الادعاء الصهيوني بأن الملوك والرؤساء العرب طلبوا، عن طريق إذاعاتهم، من الفلسطينيين ترك قراهم فقد لاقى رواجاً كبيراً إلى درجة أنها أصبحت تعتبر حقيقة لا تحتمل التساؤل وحتى أصبح الفلسطينيون أنفسهم يصدقونها وأصبح الكثير من اللاجئين يعزون تركهم لقراهم إليها.

ولكن الدراسات الدقيقة والموثقة التي قام بها وليد الخالدي (١٩٥٩) وتشايلدرز (١٩٦١) والتي كنت قد ناقشتها بشكل مطول في دراسة

سابقة [أنظر الفصل الأول] قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك بأنه لم تصدر دعوة واحدة من هذا النوع عن أي من الإذاعات العربية طيلة سنة ١٩٤٨.

كذلك فقد أثبت وليد الخالدي أن هذه الخرافة لم تظهر ولم يجر لها أي ذكر سواء في الصحافة أو في الإذاعة الإسرائيلية حتى سنة ١٩٤٩ عندما ظهرت لأول مرة في نشرتين دعائيتين صاغهما صهيوني أمريكي متطرف اسمه "جوزف شختمان" لحساب مكتب الإعلام الإسرائيلي في نيويورك. وان الصيغة التي وضعها شختمان في حينه لهذه الخرافة هي نفسها التي استعملت ومازالت تستعمل حتى هذا اليوم في جميع المحافل الدولية وجميع النشرات الدعائية الإسرائيلية والصهيونية.

ط- الإدعاء الإسرائيلي بأنهم عملوا جهدهم لوقف العرب عن الرحيل وإبقائهم في بيوتهم عار عن الصحة والعكس تماماً هو الصحيح.

الأدبيات المتعلقة بالموضوع تظهر أنه كان هناك حالة واحدة موثقة ثبت فيها أن اليهود فعلاً طلبوا من العرب البقاء في بيوتهم. هذه الحالة كانت عندما خرج رئيس بلدية حيفا شاباتاي ليفي إلى أحد شوارع حيفا وتوسل إلى العرب للبقاء في بيوتهم. ولكن في نفس تلك اللحظة وفي باقي أحياء المدينة كان أفراد المنظمات العسكرية الصهيونية ينشرون الرعب والفوضى بين السكان.

وسواء كان في حيفا أو غيرها فإن الجنود الصهيونيين استعملوا عدداً كبيراً من الطرق والأساليب لإجبار السكان العرب على الرحيل. وقد تراوحت هذه الأساليب من الأساليب النفسية المقنّعة والتي يصعب فيها التمييز بين الطرد والهرب، إلى الأساليب القمعية واللاإنسانية. ولا نستطيع الدخول في تفاصيل هذه الأساليب هنا. ولكننا نستطيع أن نقول أن أنجع هذه الأساليب وأكثرها استعمالاً من قبل القوات الصهيونية كانت أسلوب استعمال المجازر التي كان أعداد الضحايا فيها يتراوح بين عدة أفراد إلى عدة مئات كما كان الحال في ديرياسين والدوايمة واللد، والتأكّد من انتشار أخبار هذه المجازر بين السكان الفلسطينيين في المناطق الأخرى. وقد اشتهرت مذبحة ديرياسين وانتشرت أخبارها في جميع نواحي العالم وجرى توثيق أحداثها بدقة كبيرة مع أنها لم تكن في الحقيقة أكبر أو أبشع هذه المجازر.

أخلص من هذه الدراسة إلى نقطتين اثنتين:

١- أن ترحيل الفلسطينيين العرب وتدمير مدنهم وقراهم طيلة قرن مضى لم تكن عفوية بل أتت حسب مخطط واع ومدروس.

٢- أن هذا المخطط قد استوفي حتى الآن جزئياً فقط أي أنه استوفي فيما يتعلق بالاستيلاء على جميع أراضي فلسطين ولكنه لم يُستوفَ

بعد فيما يتعلق بالتخلص من جميع السكان الأصليين وهذا ما نعتقد أن إسرائيل ستسعى إلى تحقيقه في المستقبل المنظور.

المراجع

إسرائيل،

١٩٦٩ ملخص إحصائيات إسرائيل، دائرة الإحصاء، القدس (بالإنجليزية والعبرية).

تشلدرز، ايرسكين،

١٩٦١ "الخروج الآخر" مجلة "ذي سبكتيتر"، ١٢ أيار ١٩٦١.

خالدي، وليد،

١٩٥٩ "ما الذي جعل الفلسطينيين يرحلون" مجلة ميدل ايست فورم، تموز ١٩٥٩، ص ٢١-٢٤، (بالإنجليزية).

١٩٦١ "الخطة دال: المخطط الرئيس لاحتلال فلسطين، ١٩٤٨"، مجلة ميدل ايست فورم، تشرين ثاني ١٩٦١، ص ٢٣-٢٨، (بالإنجليزية).

رودنسون، ماكسيم،

إسرائيل والعرب، ترجمة من الفرنسية مايكل بيرل، نيويورك (بالإنجليزية).

سميث، جورج آدم،

١٨٩٤ الجغرافيا التاريخية للأراضي المقدسة، دار نشر "فونتانا لايبراري" إصدار جديد ١٩٦٦ (بالإنجليزية).

سيجف، توم،

١٩٨٦ ١٩٤٩: الإسرائيليون الأوائل، دار نشر "فري برس" نيويورك (بالإنجليزية، صدر أصلاً بالعبرية).

العامري: عنان،

١٩٨١ التطور الزراعي الصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ - ١٩٧٠، القدس.

كوندر، كلاود،

١٨٧٩ "أحوال فلسطين الحالية"، مجلة "بلستاين، اكسبلوريشن فند كوارترلي"، (بالإنجليزية).

محمود، أمين،

١٩٨٤ مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، الكويت.

هرتزل، ثيودور،

١٨٩٦ المذكرات الكاملة، ترجمة وتحرير "هاري زوهن" نيويورك، (بالإنجليزية).

فايتس، هاري،

١٩٦٥ مذكراتي ورسائلي إلى الأطفال، درا نشر "ماسادا" تل أبيب (بالإنجليزية).

ووكر، ب،

١٨٨١ مستقبل فلسطين كمشكلة في السياسة العالمية وفيما يتعلق بمتطلبات المسيحية وتوقعات اليهود، لندن، (بالإنجليزية).

الفصل الرابع

أنماط تهجير الفلسطينيين في ١٩٤٨*

تتناول هذه الدراسة ثلاثة مواضيع رئيسة هي: حجم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأنواع الأسئلة التي مازالت تطرح بخصوص هذه المشكلة، وأنماط الهجرة القسرية للاجئين الفلسطينيين.

حجم المشكلة

ما هو حجم هذه المشكلة التي نتحدث عنها، بالأرقام؟ ليس الهدف هنا أن نتجادل حول الأرقام، أو حول أيّ الأرقام أكثر دقة، فالهدف ببساطة هو الإحساس بحجم المشكلة. ألجأ عادة إلى استعمال الأرقام المستديرة، فهي أسهل تذكراً، ولكني لن أعارض من قد يجادل بأن هذه الأرقام خطأ بنسبة خمسة أو عشرة بالمائة، إذ أن موضوع الأرقام المطلقة، ليس موضع اهتمام كبير في هذه الدراسة.

فيما يتعلق بالمساحة، فقد سيطرت إسرائيل عند نهاية حرب ١٩٤٨ على أكثر بقليل من ٨٠٪ من المساحة السطحية للبلاد، ويشكل ذلك

---

* مادة هذا الفصل كانت قد قدمت أصلاً كمحاضرة باللغة الإنجليزية في مؤتمر حول أحداث ١٩٤٨ عقد في جامعة إكستر في إنجلترا بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٦ وقد نشرت الترجمة العربية لهذه المحاضرة سابقاً في مجلة "قضايا" المقدسية، العدد الثامن آب ١٩٩١.

حوالي ١٢ ضعفاً لما كان يملكه اليهود فعلياً عند بداية الحرب؛ وحوالي ضعفين ونصف الضعف لما كان قد خصص للدولة اليهودية في خطة التقسيم الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧. وأما المنطقتان المعروفتان الآن بالضفة الغربية وقطاع غزة، اللتان شكلتا نسبة تقل عن ٢٠٪ من البلاد، فقد بقيتا في أيدي العرب.

فيما يتعلق بالسكان، كان هناك مليون وربع المليون من العرب الفلسطينيين يقطنون فلسطين عند نهاية سنة ١٩٤٧، وكان حوالي ٣٠٠ ألف منهم يعيشون فيما أصبح يعرف بعد ذلك بالضفة الغربية وقطاع غزة. أما الباقون فقد كانوا يقطنون المنطقة التي أصبحت تعرف فيما بعد بإسرائيل. وقد بقي من هؤلاء في إسرائيل حوالي ١٥٠ ألف نسمة، أما الباقون وهم حوالي ٨٠٠ ألف نسمة، فقد أصبحوا لاجئين خارج إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فقد كان حوالي ٣٠ ألف نسمة ممن بقوا في إسرائيل "لاجئين في الداخل"، أي أنهم كانوا مواطنين في دولة إسرائيل، لم يسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم بعد انتهاء الحرب.

هكذا نرى، أن ما يقارب ٧٠٪ من مجموع الشعب الفلسطيني قد أصبحوا لاجئين، ومازالت هذه النسبة تقريباً قائمة ما بين اللاجئين وغير اللاجئين من الفلسطينيين، يقدر عددهم ما بين أربعة ملايين ونصف المليون، إلى خمسة ملايين نسمة [التقدير لسنة ١٩٩٠]،

وهكذا فإننا نتحدث اليوم* عن ٣،١٥ إلى ٣،٥٠ مليون لاجئ فلسطيني.

بالنسبة للمواقع، أي البلدات والقرى، فقد عاش العرب الفلسطينيون قبل الحرب في حوالي ٨٥٠ موقعاً، كانت خمسة منها مدناً عربية - يهودية مختلطة. وكان ٣٠٠ من هذه المواقع موجودة في المنطقة التي عرفت فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كان حوالي ٥٥٠ موقعاً في الجزء الذي أصبح يعرف فيما بعد بإسرائيل. ومن هذه المواقع الأخيرة مائة موقع واصل العرب العيش فيها. أما البلدات والقرى وأماكن البدو الأربعمائة وخمسون الأخرى، فقد أصبحت خالية ودمرت الغالبية العظمى منها.

الجدل - طروحات مختلفة

لقد حدث هذا كله، قبل أكثر من ٤٠ سنة، فلماذا لا يزال يشغل فكرنا بعد هذه السنوات الطويلة؟ قد يزعم بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع، بأن السبب هو البحث عن الحقيقة، من أجل الحقيقة ذاتها بمعزل عما يترتب عليها من نتائج. لكن السبب الحقيقي، يكمن في أن الصراع الإسرائيلي - العربي مازال حياً ينتظر الحل. ويتحدث

* صيغة الحاضر في هذا الفصل تشير إلى سنة ١٩٩٠.

كل الذين يعنيهم هذا الحل، من العرب أو اليهود أو الوسطاء من الشرق والغرب، عن موضوعين رئيسين يفترض أن الحل يتوقف عليهما، وهما تسوية إقليمية، ومتطلبات الأمن الإسرائيلي. هناك ميل هذه الأيام للتفكير بإمكانية التوفيق بين هذين الموضوعين، فقد توافق إسرائيل على الانسحاب من أجزاء من المناطق المحتلة، مقابل اتفاقات سلام وحدود آمنة، وضمانات دولية لأمنها، والفلسطينيون راغبون في إنشاء دولتهم المستقلة على أي جزء تنسحب منه إسرائيل، بينما يتجنب الجميع التطرق إلى الموضوع الذي يُعتقد بأنه الأكثر تعقيداً في أية محادثات سلام، ألا وهو ما ينبغي عمله مع أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني سيطالبون، بالتأكيد، بحق العودة أو التعويض أو الاثنين معاً. الطرح المتعلق بما يجب عمله مع اللاجئين مازال على المستوى السياسي والإعلامي، هو نفسه اليوم، كما كان قبل ٤٠ سنة، عندما بدأت المشكلة. هناك افتراض ضمني لدى العرب واليهود بأن على الطرف الذي تسبب بهجرة الفلسطينيين أن يتحمل ثمن حل مشكلة اللاجئين. ويدعي كل طرف بأن الطرف الآخر مذنب. فقد ادعى القادة الصهيونيون والإسرائيليون، على الدوام، بأن القادة العرب، ومنهم القادة الفلسطينيون، قد دعوا الشعب الفلسطيني إلى مغادرة مدنه وقراه، والانتقال إلى أماكن أكثر أمناً في فلسطين وبلدان

عربية أخرى. ويذهبون في ادعائهم أيضاً، إلى حد القول بأن أوامر بذلك، قد صدرت للفلسطينيين عبر إذاعات عربية عديدة. ويضيف الصهيونيون، الذين يطرحون هذا الادعاء، بأن الدوافع وراء إصدار مثل هذه الأوامر كانت:

١- إقناع العالم بأن خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي قبلها الصهيونيون في حينه ورفضها العرب، لم تكن حلاً قابلاً للتطبيق بالنسبة للقضية الفلسطينية.

٢- إحراج الصهيونيين وإسرائيل فيما بعد، وذلك بإظهارهم وكأنهم يقومون بطرد الشعب العربي الفلسطيني.

٣- تجنب الفلسطينيين خسائر لا ضرورة لها، كان يمكن أن تقع نتيجة بقائهم في مناطق المعارك، وكذلك تمهيد الطريق أمام الجيوش العربية الغازية، التي كان من المفترض أن تدحر الدولة اليهودية حديثة الولادة، وأن تلقي باليهود في البحر، في غضون أيام أو أسابيع.

أما الدول العربية، من الجهة الأخرى، فقد ادعت دائماً بأن الشعب الفلسطيني قد طرد من بيوته ووطنه بقوة السلاح، ضمن خطة صهيونية شاملة منظمة ومخططة جيداً، لإخلاء البلاد من مواطنيها. فللاجئين الفلسطينيين، بناء على وجهة النظر هذه، الحق في العودة إلى مدنهم

وقراهم في فلسطين المحتلة، وعلى إسرائيل أن تتحمل تكلفة إعادة توطينهم وتعويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدت أو تضررت.

نوقشت وجهات النظر، الخاصة بكلا الجانبين، في دوائر دولية، وتم تعميمها على المستوى العالمي. وحيث أن أثر الدعاية الإسرائيلية هو الأقوى، فقد أصبحت الادعاءات الإسرائيلية معروفة بشكل أفضل، ومقبولة على نطاق أوسع، في العالم الغربي على الأقل. وقد حاول العديد من المؤرخين وعلماء الاجتماع والصحفيين منذ أوائل الستينات، التحقيق في مثل هذه الادعاءات الدعائية، بطريقة أكاديمية عملية يفترض أنها موضوعية.

في رأيي أن باحثين كوليد الخالدي (١٩٥٩. ١٩٦١) وأرسكين تشايلدرز (١٩٦١) وآخرين من بعدهما، كانوا ناجحين تماماً في دحض الإدعاء الإسرائيلي بأن القادة العرب، دعوا الفلسطينيين إلى مغادرة منازلهم. بل وجدوا أن الصحيح كان عكس ذلك تماماً. كما جرى إثبات أن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في العالم العربي، بما في ذلك مجموعات فلسطينية، قد اتخذت موقفاً عدائياً نحو أولئك الذين غادروا منازلهم، ودعت الفلسطينيين إلى البقاء في منازلهم والحفاظ على أعمالهم، وذهبت إلى حد تهديد أولئك الذين يغادرون بإنزال عقوبة قاسية بهم.

لم يعن دحض الادعاءات الإسرائيلية حول تهجير الفلسطينيين، بأنه قد تم إثبات صحة الادعاءات العربية، فقد ارتبطت الادعاءات العربية، بالخطط والاستراتيجيات والتكتيكات التي لجأت إليها المنظمات العسكرية اليهودية، والجيش الإسرائيلي فيما بعد خلال الحرب. وكان من المستحيل التحقيق في مثل هذه المواضيع دون الاطلاع على المواد السرية. لقد أصبح بالإمكان الوصول إلى مثل هذه المواد، في بداية هذا العقد فقط [أي أوائل الثمانينات]، عندما تم الكشف عن أوراق خاصة بالدولة وأحزاب عسكرية وسياسية إسرائيلية وبريطانية وأمريكية، شكلت ملايين الوثائق المرتبطة بحرب ١٩٤٨، والظروف التي أحاطت بتهجير الفلسطينيين، فأصبحت في متناول أيدي الباحثين. وقد أدى ذلك إلى بروز ما يعرف الآن بـِ "التاريخ التنقيحي" أو "التاريخ الجديد". وكان بإمكان "التنقيحيين"، مع هذا النوع من المواد التي توفرت لهم، أن يلقوا الضوء على كلا الطرحين. وسأتناول هنا أحد الأمثلة، وهو عمل بني موريس الذي قد يكون الأكثر شهرة بين "المؤرخين الجدد". ففي مقالاته التي نشرت في العام ١٩٨٦، وفي كتابه (١٩٨٨)، يتفق موريس مع ما توصل إليه باحثون مثل الخالدي وتشايلدرز، بخصوص عدم توفر دليل يدعم الادعاء الإسرائيلي حول أسباب الهجرة الفلسطينية.

عند الخوض في الاتهامات العربية للمنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي، فإن موريس يعطي النقاش، بعداً جديداً ومثيراً. حيث تُظهر نتائج بحثه، أن السبب الرئيس للهجرة هو العمل العسكري الإسرائيلي، ولكنه يؤكد مرة تلو الأخرى، أنه لم تكن هناك خطة عامة لطرد العرب. ويفترض أن القرارات بطرد العرب، أو إجبارهم على الهرب من كل موقع، قد اتخذت باستقلالية وعفوية، وبموجب المتطلبات العسكرية والاستراتيجية لكل حالة معينة. وكان باستطاعة موريس أن يجد مبرراً لكل حالة حدث فيها إجلاء بسبب نشاط عسكري إسرائيلي مباشر أو غير مباشر، ويلمح إلى أن ما حدث كان ينبغي أن يحدث. وتختلف المسوّغات التي يسوقها من قضية إلى أخرى، إلا أنه بالإمكان تلخيصها على النحو التالي:

١- أكثر المسوّغات استعمالاً، ذلك الذي يقول أنه لم يكن من الحكمة أن تترك القوات الإسرائيلية بعد احتلالها منطقة جديدة، سكاناً "معادين" أو "من المحتمل أن يصبحوا معادين" خلف خطوطها الأمامية.

٢- تقرر أحياناً، قبل شن هجوم ما، "تهدئة" موقع أو مجموعة من المواقع. وتعرف "التهدئة" هنا بأنها "التخلص من السكان وتدمير" بلدة أو قرية ما. ويشرح موريس ذلك قائلاً، ان هذا على كل حال، لم

يكن يجري بهدف طرد الفلسطينيين، بل كان "محكوماً بالاعتبارات العسكرية، وموجهاً لتحقيق الأهداف العسكرية" (ص ٦١).

٣- في بعض الحالات، اقتُرفت مذابح، وطُرد ما تبقى من السكان، وفي مثل هذه الحالات جرى تفسير المذابح بأنها جاءت نتيجة مقاومة عنيدة أبدتها البلدة أو القرية. وهكذا، فعند الحديث عن مذبحة دير ياسين يقول موريس "قُتل ما مجموعه ٢٥٠ عربياً معظمهم ليسوا من المقاتلين. وحدثت حالات أيضاً من التمثيل بالأجساد وبتر الأعضاء والاغتصاب. وطُرد السكان الذين ظلوا على قيد الحياة إلى القدس الشرقية، التي كانت في أيدي العرب". إلى هنا ينتهي هذا التصريح البسيط والوصفي، ولكن موريس، لا يبدو قادراً على مقاومة إغراء تقديم نوع من التسويغ أو التبرير لسلوك التنظيمات اليهودية المسلحة، فيضيف "بأن البيانات تشير إلى أن القوات الخارجة عن الأوامر، لم تذهب إلى هناك وفي نيتها اقتراف مذبحة، إلا أن أفرادها فقدوا صوابهم في المعركة، التي وجدوها شرسة على غير ما كانوا يتوقعون" (ص ١١٣ - ١١٤)، [أنظر الفصل الخامس].

٤- في بعض الحالات، بلغ الأمر بموريس حد التقرير بأن إجلاء قرية أو بلدة فلسطينية، كان يخدم مصالح الطرفين العرب واليهود. وهكذا، فعند مناقشته لسقوط اللد والرملة مثلاً، يقول انه "منذ البداية جرى

تخطيط العمليات ضد البلدتين لإثارة رعب المدنيين وهربهم". ويصف موريس كيف جرى قصف البلدتين وضربهما بالقنابل عدة أيام، وكيف أخذ بعض السكان فيهما يهربون. ويواصل وصفه: استسلمت البلدتان، ودخلتهما قوات الهاجاناه، وقيل أنه جرت في اللد أعمال قنص قام بها سكان اللد المسلمون، في أعقاب قتال مسلح بين القوات الإسرائيلية وبين ثلاث سيارات مدرعة تابعة للجيش العربي، قتل فيه ثلاثة جنود إسرائيليين. واقتُرفت مذبحة بعد ذلك قتل فيها ٢٥٠ من رجال اللد ونسائها وأطفالها، وجُرح كثيرون، كما اعتُقل كل الرجال البالغين في كلتا البلدتين ووضع السكان الآخرون تحت منع التجول، وكانت "القوات في خضم الترتيبات لطرد السكان". ويضيف موريس (ص ٢٠٨ - ٢٠٩) واصفاً وضع السكان في هذه المرحلة فيقول: "في خلال مدة ٧٢ ساعة واجهوا صدمة المعركة: نصر غير متوقع لليهود، تخلّى الجيش العربي عنهم، ذبح (في اللد)، منع تجول مستمر مع التفتيش من بيت لبيت، واعتقال الرجال القادرين، وتشتت العائلات، ونقص الغذاء والرعاية الصحية، وهرب الأقارب وحجزهم المستمر في بيوتهم، ورعب عام من المستقبل". بعد هذا كله، يقدم موريس الملاحظة الذكية والحادة جداً قائلاً: "في ليلة ١٢ - ١٣ تموز، يبدو أن معظم السكان الذين تبقوا في البلدتين قد قرروا أنه من الأفضل

أن يغادروا، وأن لا يواصلوا العيش تحت الحكم اليهودي" (ص ٢٩٠). ويستطرد انطلاقاً من تلك الملاحظة، ليستنتج بأن القوات اليهودية لا تستحق اللوم على إجلائها سكان اللد والرملة، لأنه كما قال: "كان هناك آنئذ تداخل مصالح ورغبات يهودية، وعربية، جيش دفاع إسرائيلي مصمم على طرد السكان، وسكان مستعدون، بل ربما كانوا راغبين في الانتقال إلى منطقة عربية". وينتج عن ذلك، أنه بعد المفاوضات بين الطرفين المعنيين، يتمكن العرب من عقد صفقة رابحة، برفضهم الخروج بدون أخذ رجالهم المعتقلين. وأخيراً استسلم المفاوضون اليهود ووافقوا على الإفراج عن المعتقلين، وغادر كل السكان الذين تبقوا في اللد والرملة بيوتهم بسرور بعد ذلك.

٥- لجأ موريس أحياناً، إلى ميدان علم النفس، وخرج ببعض التفسيرات "الخلاقة والبارعة جداً". ورغم أنه اعترف في بداية كتابه بأنه لم يستخدم أية مصادر من العالم العربي، ولم يجر مقابلات مع أي عربي عاش تجربة الحرب الإسرائيلية العربية الأولى وتجربة اللجوء ومع ذلك، وكعادة المستشرقين، أحس بأنه عرف كيف يشعر العرب، وكيف يفكرون، وبالتالي كيف يتصرفون أو تكون ردود أفعالهم، حتى عندما تكون أفكارهم هذه في اللاوعي. باختصار، فإنه اكتشف بأنه كان خبيراً بالنفسية العربية، ولذا ففي صفحة ٢٤ من

كتابه يشرح بأن القادة العرب، استناداً إلى مراجع بريطانية، كانوا يعتقدون بأن الصهيونيين أرادوا فتح مناطق واسعة من الأراضي العربية وراء حدود فلسطين الانتدابية، وطرد السكان العرب من دولتهم. ثم يضيف موريس قائلاً "كان لا بدّ لمثل هذه التكهنات العربية، أن تكون ذات طبيعة من النبوءات التي تحقق نفسها. في سنة ١٩٤٨ كان على العرب أن يطردوا من يافا وحيفا قسراً، وكان على اليهود أن يتصرفوا جزئياً على الأقل، كما توقع القادة العرب وقالوا بأنهم سيتصرفون". ويعني هذا، كما أفهم مصطلح "نبوءة تحقق ذاتها"، بأن التوقعات العربية، هي التي جعلت الصهيونيين يتصرفون نحو العرب، بالطريقة التي تصرفوا بها، ولذا، لا يمكن للمرء أن يلومهم على ما قاموا به.

وفي مكان آخر، يصبح موريس أوسع خيالاً في تفسيراته النفسية. ففي محاولته تفسير طوفان اللاجئين العرب خلال فترة نيسان – أيار ١٩٤٨، فإنه يلجأ إلى الجدل المعقد التالي: "في نيسان – أيار، وفي تشرين الأول لعب 'عامل الوحشية' دوراً كبيراً مرة أخرى في مناطق معينة من البلاد، في تشجيع الهرب"، (ص ٢٨٨). وحيث أن هذه كانت هي الفترة التي اقترفت القوات اليهودية فيها عدة مذابح في القرى العربية بما في ذلك دير ياسين قرب القدس، وناصر الدين قرب طبريا، وعين الزيتون قرب صفد، فإن ما قاله موريس يبدو مستوعباً

تماماً، إلا أن المرء يكتشف عند مواصلة القراءة، بأن معنى هذا الكلام ليس بسيطاً كما يبدو. يواصل موريس شرحه قائلاً ان "السكان العرب في القرى والبلدات أسرعوا بالهرب وقد استحثهم الخوف من أن يفعل اليهود بهم إذا ما انتصروا، ما كان المقاتلون العرب المنتصرون في ظروف معاكسة، سيفعلون باليهود المهزومين". ثم يضيف: "ان الأعمال الفظيعة التي ارتكبتها القوات اليهودية (في دير ياسين قبل كل شيء)، عززت مثل هذه المخاوف إلى حد كبير". لا يبدو أن الأعمال اليهودية الفظيعة بالنسبة لموريس، كافية وحدها لتعزيز المخاوف العربية، ولذا فإنه يضيف قائلاً: "لا سيما عندما يجري تضمينها والمبالغة فيها جهارة وباستمرار في الإعلام العربي، وخاصة بلسان الناطقين باسم الهيئة العربية العليا لأسابيع طويلة بعد ذلك".

٦- وأخيراً، إذا لم يتوفر عذر آخر، فإنه يمكن إلقاء اللوم فيما يتعلق بالأعمال اليهودية الوحشية على "القادة المحليين والقوات المحلية". وهكذا، فإنه بعد الحديث عن عدة مذابح اقترفت في قرى الجليل الشمالي، بما في ذلك، استناداً إلى ما أورده هو نفسه، قتل ٥٢ رجلاً في سعسع و٩٤ شخصاً في صلحة، وعدد آخر من المذابح الصغيرة، يجد موريس من الضروري أن يفسر بأن "كل الأعمال الوحشية، كانت بمبادرة من القادة المحليين والقوات المحلية، ولم تصدر الأوامر بها أو

يبادر إليها أو يتغاضى عنها لواء، أو مسؤولو عملية حيرام، أو قيادة الجبهة الشمالية". ويذهب موريس في تبريره قائلاً "ان مقترفي بعض الجرائم على الأقل، تعرضوا للعقوبة، وان كانت خفيفة". إضافة إلى كل هذا، يقول موريس بأنه لم يكن بوسع هذه الأعمال الوحشية وحدها، أن تسبب تدفق اللاجئين الذي نشأ عن عملية حيرام لأنه كما قال "كانت الأعمال الوحشية محدودة في حجمها ومداها وزمنها" (ص ٢٣٠ – ٢٣١).

وهكذا، فبعد إعطائنا شرحاً وافياً ومفصلا جداً للأحداث التي تعادل تراكمياً، ترحيل العرب الفلسطينيين، بإمكاننا أن نسأل عن الاستنتاجات التي يخرج بها موريس بخصوص المسؤولية عن "نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين". في طرحه لاستنتاجاته، سواء في مقدمة كتابه أو خاتمته. يبدأ موريس بعرض لطيف، بهدف الظهور وكأنه متزن هادئ وموضوعي، وكأنه يقول إنه يجب عدم لوم أي طرف، إذ أن تلك ببساطة هي طبيعة الحرب. وبالتالي يقول في المقدمة "لا يمكن التشديد بقوة أكثر على رغم أن هذا ليس تاريخاً عسكرياً، إلا أن الأحداث التي يصفها... وقعت في زمن الحرب، وكانت نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتلك الحرب"، (ص ٣). ويبدأ خاتمة الكتاب

المكونة من عشر صفحات قائلاً: "نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من جراء الحرب، وليس بتخطيط يهودي أو عربي، وجاءت في معظمها نتيجة مخاوف عربية ويهودية. وقتال طويل مرير، ميز الحرب الإسرائيلية العربية الأولى" (ص ٢٨٦). إلا أنه يذهب بعد ذلك ليعدل تصريحاته هذه. ويقود القارئ في طريق طويل إلى حيث يجب أن يلقي اللوم. في حقيقة الأمر. يمكن أن ينظر إلى الكتاب كله، على أنه سلسلة من الوصف الموضوعي العميق لأحداث الحرب، تتبعها تعديلات ومحددات تأويلية وموحية. وهكذا. فبعد تصريحه الواضح والعميق في المقدمة التي اقتبسناها أعلاه. يذهب موريس إلى تحذير القارئ قائلاً: "على القارئ دوماً أن يتذكر طبيعة الخلفية، عند النظر فيما جرى في كل منطقة في أوقات مختلفة من الحرب". ولعلنا نسأل: ما هي طبيعة الخلفية بالنسبة لموريس؟؟ إنها تتكون من أربع نقاط ينصح القارئ بتذكرها خلال قراءاته للكتاب، وهذه النقاط هي:

١) "الاشتباك المستمر بالأسلحة بين رجال المليشيا الفلسطينيين، والجيوش العربية النظامية فيما بعد، وبين اليشوف [اليهود في فلسطين]...".

٢) "عزم القيادة الفلسطينية والجنود غير النظاميين، وفيما بعد معظم قادة الدول والجيوش العربية، من خلال شنهم الأعمال العدوانية ... على تدمير الدولة اليهودية وربما اليشوف أيضاً".

٣)."خوف اليشوف من أن يقوم الفلسطينيون والدول العربية إذا ما أتيحت لهم الفرصة بتنفيذ نسخة شرق أوسطية من الإبادة التي تعرض لها اليهود في أوروبا".

٤) "الأبعاد الصغيرة جداً لليشوف، مقارنة بالجالية العربية الفلسطينية، والأرض العربية المساندة المحيطة والأوسع بما لا يقاس".

من مثل هذا التعديلات، ومن التبريرات والتسويغات التي رأيناها قبل ذلك، ومن لهجته في ثنايا الكتاب، فإن القارئ يخرج بصورة واضحة عن الاستنتاجات التي يريد المؤلف أن يخرج بها. وتصبح سلسلة التعديلات الضمنية على النحو التالي:

- لم يكن في نية اليشوف طرد أي عربي خارج البلاد، كما لم يكن لديهم نوايا شريرة أو عدائية نحو العرب. وحيث أن العرب متخلفون ومحافظون جداً، ويخشون كل ما هو أجنبي، فقد امتعضوا من اليشوف بوصفه عنصراً أجنبياً، وأخذوا يخشون الاعتداء عليهم والطرد أيضاً (ص ٤). أصبحوا عدائيين إلى درجة المباشرة باضطرابات ومذابح معادية لليهود (ص ٥)، وأرادوا فيما بعد، تدمير الدولة اليهودية

الجديدة واليشوف، وكانوا على وشك اقتراف مذبحة تكون نسخة شرق أوسطية للإبادة التي تعرض لها اليهود في أوروبا، بعد ثلاث سنوات فقط من وقوعها هناك (ص ٣). لم يكن أمام اليشوف من بديل سوى دخول الحرب ضد العرب، للدفاع عن نفسه، والدفاع فيما بعد عن الدولة اليهودية في وجه الاعتداءات التي شنها رجال المليشيات الفلسطينية المسلحة، والجنود غير النظاميين، في تشرين الثاني، كانون الأول ١٩٤٧، والجيوش العربية النظامية في أيار ١٩٤٨ (ص ٣). ومع أن القوات اليهودية شنت بعض الاعتداءات الثأرية، ولجأت أحياناً حتى إلى "تهدئة" بعض البلدات والقرى لاعتبارات عسكرية خالصة. فإن معظم العرب هربوا إما لأنهم جبناء، ويعانون من "هوس الهرب" (ص ٢٨٧)، أو لأنهم كانوا مصابين بجنون الاضطهاد، إلى درجة إفزاع أنفسهم، بإسقاط نواياهم الشريرة على اليهود (ص ٢٨٨).

بناء على ذلك، فإن كتاب بني موريس، هو جزء من الدعاية الإسرائيلية الصهيونية، رغم كل التواريخ والأرقام والاقتباسات والهوامش، وكل الأدوات العلمية الأخرى المرتبة. أما بالنسبة لما طرحه من أسباب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فإنه في الحقيقة أكثر خطورة من خط الدعاية الإسرائيلية السابق، لأنه أكثر تعقيداً أو ترابطاً، ويخفي طرحه بالخداع، خلف مظهر كاذب من الأسلوب

العميق والموضوعي والعلمي والأكاديمي. في حقيقة الأمر، ان المعلومات التي أوردها موريس في كتابه لا تدعم الاستنتاجات التي عبر عنها بصراحة ولا تلك التي دسها وأوحى بها ضمناً. ويبدو كتابه تعبيراً جيداً عن الحملة الإسرائيلية الصهيونية في سنة ١٩٤٨، والتي يصفها في كتابه بأنها حققت الأهداف المرجوة منها دون تخطيط مسبق.

نماذج التهجير

ناقشت حتى الآن، تاريخ المناظرة الخاصة بأسباب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والتأثيرات المفترضة للأسباب على الحلول الممكنة للمشكلة. وانتهاء بمساهمة بني موريس في هذه المناظرة. ولعله من المغري، كما قلت سابقاً، الانخراط في هذه المناظرة، ولكني سأقاوم هذا الإغراء، ذلك أن على المرء أن يقبل بافتراضين أساسيين لكي يشارك في هذا الجدال. إذ أنه بدون هذين الافتراضين لا يكون هناك معنى للجدال. وأنا شخصياً لا أقبل بهذين الافتراضين، وهما:

١- أن يعتقد أنه بوضع اليد على سبب المشكلة السياسية - العسكرية، أو المسؤولية عنها، بطريقة منطقية وأكاديمية، فإنه يستطيع أن يؤثر أو يساهم في حل المشكلة، إلا أنه، فيما يتعلق بالمواضيع العسكرية - السياسية على الأقل، إن لم يكن بكل شيء،

فإن القوة كانت عبر التاريخ كله هي الحق، وكان على الضعيف أو المهزوم دوماً أن يدفع ثمن ضعفه. وأسمح لنفسي هنا أن أستطرد قائلاً، ان تاريخ الحركة الصهيونية كله بما في ذلك إقامة دولة إسرائيل والدعم الذي مازالت تتلقاه من العالم الغربي، هو أكثر حالات "القوة التي تصنع الحق" في تاريخ الجنس البشري كله. ومن المضحك أن ندرك أن القوة هي التي تصنع "الحق" حتى عندما تصرخ القوة قائلة أن "القوة على خطأ". ما أقصده هو أن الفلسطينيين مازالوا يخسرون حياتهم وأولادهم وبيوتهم وأراضيهم وبلادهم، وهم يصرخون للفت انتباه العالم، منذ أكثر من قرن من الزمان بلا فائدة. ولكن عندما تشرع مجموعة من المؤرخين الإسرائيليين أو الغربيين بالقول ان إسرائيل تتحمل جزءاً من اللوم لما حدث للفلسطينيين، فإن ذلك يؤخذ على أنه "التاريخ الجديد"، ويبدي العالم الغربي رغبته في الإصغاء، وتدوين الملاحظات، بل وعقد حلقات دراسية ومؤتمرات حول الموضوع!

٢- الافتراض الثاني الذي ينبغي على المرء أن يطرحه، حتى يتمكن من مناقشة الأسباب، هو القول بأن الفلسطينيين ربما كانوا قد خسروا، أو لم يخسروا، الحق في ملكية بيوتهم وممتلكاتهم وبلادهم، وان تحديد ذلك يتوقف على الأسباب الكامنة وراء خروجهم. أنا شخصياً، لا أقبل هذا الافتراض ولكني أميل إلى الاعتقاد أنه لم يكن

لأحد الحق القانوني أو الأخلاقي أو الأدبي في منعهم من العودة عند نهاية الحرب، إلى بيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم، بغض النظر عن أسباب غيابهم، سواء أكانت الإجلاء، أو الخوف من الحرب، أو بناء على تعليمات صادرة من القادة العرب، أو الخروج في إجازة حتى نهاية الحرب. وفي نهاية الأمر، فإن الفلسطينيين لاجئون اليوم، لأن البرنامج الصهيوني احتاج إلى الأرض ليجمع ويوطن اليهود فيها. مرة أخرى، انها قضية القوة التي تصنع "الحق"، ولا فائدة من مناقشة الأسباب.

فيما تبقى من طرحي، سأقدم وصفاً عملياً، بدل أن أدخل في نقاش حول الأسباب أو تحميل المسؤوليات. أما الأسلوب الذي سألجأ إليه لوصف العملية الطويلة والمعقدة، التي أدت إلى تشريد وتشتيت الشعب الفلسطيني، فسيكون عن طريق محاولة الكشف عن نماذج منظمة، أو عن أنماط، بإمكانها تنظيم وتلخيص أعداد كثيرة من الحقائق الفردية. هذه الأنماط ليست منفصلة، أو مستقلة عن بعضها، بل من الممكن أن تتفاعل وتتداخل، وقد تشمل بعض هذه الأنماط ذات المدى الطويل، العديد من الأنماط ذات المدى القصير. من الواضح أن منظوري لحرب ١٩٤٨ هو منظور طويل المدى، يعود إلى ما لا يقل عن الربع الأخير من القرن الماضي، ولذا فإني سأبدأ ببعض النماذج الأوسع والتي لا تشكل

حرب ١٩٤٨، سوى إحدى تفاصيلها، ثم أنتقل إلى بعض الأنماط الصغيرة ضمن حرب ١٩٤٨.

أنماط طويلة المدى

أ- الأرقام والزمن

غالباً ما يجري تقديم الصورة، وكأن الهجرة الفلسطينية تمت أثناء حرب ١٩٤٨ فقط، وأنه جرى فجأة وفي وقت واحد، وأنه فاجأ القيادة الصهيونية، التي لم يكن بوسعها إيقافها حتى لو أرادت ذلك. ربما كان هذا جيداً لإعفاء الصهيونيين من مسؤولية ما حدث، ولكنه بعيد كل البعد عن الحقيقة. لم تكن الهجرة الفلسطينية سنة ١٩٤٨، سوى حلقة في سلسلة طويلة مازالت تتداعى حتى الآن، وستتواصل على مدى المستقبل المنظور في أغلب الظن. وإذا ما نظرنا إلى التوجه بعيد المدى في الأرقام النسبية ما بين اليهود والعرب في فلسطين، بطريقة ميكانيكية، وبدون إلقاء اللوم وتحميل المسؤولية فإن بإمكاننا أن نرى بوضوح، توجهاً أحادي الاتجاه، يبدأ في الثمانينات من القرن الماضي ويستمر حتى يومنا هذا، ومن الواضح أن التوجه هو في الزيادة الثابتة في نسبة اليهود، نتيجة اتجاهين فرعيين وهما، زيادة اليهود المستمرة، بما يتجاوز الزيادة الطبيعية المتوقعة، من خلال الهجرة،

وتناقص العرب المستمر، بما يتجاوز النمو الطبيعي المتوقع. وهذا يعني أن هذا التوجه، لم يأت نتيجة ربح طرف واحد، أو حتى خسارة طرف واحد، أو نتيجة ربح كلا الطرفين أو خسارتهما معاً بنسب مختلفة، بل انه جاء نتيجة عملية مكونة من لعبة ربح وخسارة، عملية تشريد، وبطبيعة الحال، لم تستمر العملية على وتيرة واحدة، رغم أنها اتخذت دوماً الاتجاه العام نفسه. وقد سجل الازدياد في عدد اليهود، قفزات صاعدة مفاجئة، وذلك كما جرى في الفترة الواقعة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وفي أواخر الثلاثينات بعد صعود النظام النازي في ألمانيا إلى سدة الحكم، وفي أوائل الخمسينات، بعد إقامة الدولة اليهودية بقليل. وفي هذا الوقت، الآن طبعاً، مع الطوفان المتوقع [١٩٩٠] لليهود الروس، كذلك، فقد امتد النزوح العربي على مسافة طويلة من الزمن. فقد تمكن الصندوق القومي اليهودي، منذ ما قبل نهاية القرن، وخاصة في سنوات العشرينات والثلاثينات، من شراء مساحات واسعة من الأرض من ملاكي الأرض الموجودين خارج البلاد، وبمساعدة الشرطة البريطانية، تمكن من إخراج الفلاحين المستأجرين من القرى الواقعة في مثل هذه الأراضي. كما جرى تفريغ وهدم ما بين ٦٠ – ٧٠ قرية فلسطينية بهذه الطريقة قبل سنة ١٩٤٨. وغادرت أعداد كبيرة من الفلسطينيين البلاد، خلال الأيام الصعبة للثورة

العربية ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩. وقد بلغ التهجير ذروته في العشرين شهراً الأولى من حرب ١٩٤٨، ولكنه لم يتوقف عند نهاية هذه الحرب. فقد استمر طرد الأشخاص والإخلاء الجزئي والكلي لبعض القرى حتى الخمسينات، مما نتج عنه تفريغ وهدم أكثر من ٢٠ قرية بعد حرب ١٩٤٨. وقد أدت حرب ١٩٦٧ إلى حدوث موجة أخرى من اللاجئين، بعضهم لجأ للمرة الثانية، كما أدت إلى استمرار تدفق المهاجرين عبر الحدود إلى الدول العربية، والولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية، منذ ذلك الحين. وقد ازداد عدد المهاجرين بشكل ملحوظ منذ بداية الانتفاضة. من المتوقع أيضاً أن يؤدّي التدفق الحالي من المهاجرين اليهود من روسيا وأثيوبيا ودول أخرى، الذي ينتظر أن يتسارع في المستقبل القريب، إلى انقضاض على الأراضي العربية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وإلى طرد عدد كبير من المواطنين.

ب - نمط جغرافي

عندما خطت الحركة الصهيونية خطواتها الأولى، كانت حركة علمانية، لا ترتبط بمنطقة جغرافية معينة، إلا أن الزعماء الصهيونيين، توصلوا فيما بعد إلى نتيجة تقول بأن تركيزهم أيديولوجيتهم حول فلسطين، سيكسبهم دعماً أكبر من اليهود

والمسيحيين والمستعمرين. كان يوجد في فلسطين في ذلك الوقت عدد قليل جداً فقط من اليهود، وكان هؤلاء من المتدينين الذين عاشوا حول الأماكن المقدسة في القدس والخليل وطبريا وصفد، وبعض المواقع الأخرى. ولعله من المثير أن نلاحظ، أن الحركة الصهيونية في محاولتها الحصول على أراض، وإقامة مستوطنات، لم تركز جهودها في البداية لا على المدن التي تضم الأماكن المقدسة، ولا على جوهر الادعاء اليهودي الديني التاريخي، ولا على "يهودا" و "السامرة" كما يُسمّونها. الجبليتين حيث قامت الدولة اليهودية يوماً ما. بل تركزت هذه الجهود بدل ذلك. على السهول والوديان الخصبة في المنطقة الساحلية، ومرج ابن عامر وغور الأردن شمال بيسان وسهول الحولة، التي لم يكن أي منها جزءاً من الدولة اليهودية الغابرة. وقد استمر تصاعد هذه العملية أثناء وبعد حرب ١٩٤٨، إذ تركزت الجهود العسكرية أولاً على احتلال المدن والقرى العربية في هذه المناطق نفسها، وعلى "تنظيفها" من سكانها العرب، ثم انتقلت هذه الجهود تدريجياً إلى سفوح التلال في جبال "يهودا والسامرة". وعندما احتلوا منطقة الجليل، قبيل نهاية الحرب، سمحوا على نحو غير معهود، لحشد من القرى العربية بالبقاء في المنطقة الجبلية الوسطى فقط، أما الاستثناء من هذه القاعدة، فقد كانت القرى الواقعة في شريط مدخل

القدس، والتي كانت قد دمرت في أوائل الحرب. ومن المثير مرة أخرى ملاحظته، أن النمط الذي برز في نهاية حرب ١٩٤٨، كان يتفق أكثر بكثير مع خطتي تقسيم اقترحتهما الوكالة اليهودية سنة ١٩٣٦ و ١٩٤٦ على التوالي، منها مع خطة تقسيم سنة ١٩٤٧ الصادرة عن الأمم المتحدة. وقد استثنت الخطتان الصهيونيتان كلتاهما "يهودا والسامرة" من الدولة اليهودية، كما فعلت خطة الأمم المتحدة، ولكن بخلاف خطة الأمم المتحدة، فإن خطتي الوكالة اليهودية ضمتا الجليل إلى الدولة اليهودية (جلبرت ١٩٨٤).

أنماط متوسطة

أ- الترتيب الزمني للاستيلاء على البلاد

بإمكاننا الآن أن ننظر إلى بعض الأنماط المتصلة تحديداً بحرب ١٩٤٨. ينبغي أن نتذكر ما أوردناه سابقاً وهو أن ١٩٤٨ كانت مجرد محطة في عملية طويلة جداً، بدأت في أواخر القرن الماضي، ومازالت جارية حتى يومنا هذا. ربما كان مستوى النشاطات الصهيونية في سنة ١٩٤٨ أكثر اتساعاً، وربما كانت الوتيرة أسرع إلا أن الفلسفة والأهداف، وحتى الاستراتيجيات والتكتيكات لم تتغير كثيراً منذ نشوء الحركة الصهيونية.

ذكرت سابقاً، بأنه من الممكن اكتشاف الأنماط المكانية والزمانية في النشاطات الحربية سنة ١٩٤٨، وبالتالي في عملية تهجير الفلسطينيين. يبدو أن أحد المتغيرات الأهم في خلق هذه الأنماط، هو التمييز الذي من الواضح أن الصهيونيين وضعوه ما بين المناطق التي خصصتها خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة للدولة اليهودية والمناطق التي خصصت للدولة الفلسطينية. فمن الناحية الزمانية، يبدو أن القوات اليهودية كانت معنية أولاً بتأمين المناطق المخصصة للدولة اليهودية، والمناطق المهمة جداً من الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية، وهي الشريط المؤدي من تل أبيب إلى القدس، والشريط الذي يصل الجليل

الشرقي وغور الأردن بالجليل الغربي والسهل الساحلي. وقد تم احتلال جميع هذه الأجزاء قبل أوائل حزيران ١٩٤٨، أي قبل أقل من أسبوعين بعد الإعلان الرسمي للدولة. وقد جاء ذلك على مرحلتين، شملت المرحلة الأولى المدن الكبيرة المختلطة، والمراكز السكانية مثل طبريا وحيفا ويافا وصفد وعكا. وبعد ضمان هذه المواقع، انتقلت القوات اليهودية لاحتلال بقية المدن والقرى. وبعد إنجاز ذلك فقط شنت القوات الإسرائيلية هجومها لاحتلال بقية المناطق خارج خط الأمم المتحدة. يمكن تمييز مرحلتين فرعيتين، وهما مرحلة الاستيلاء ومرحلة "التنظيف". أثناء المرحلة الفرعية الأولى، تم الاستيلاء على حوالي ٥٥٪ من المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية، وأما ال ٤٥٪ الأخرى أو حوالي ٢٠٪ من مساحة البلاد كلها فقد تشكلت مما يعرف اليوم بالضفة الغربية وقطاع غزة. لقد جرى ذلك في تشرين الأول - تشرين الثاني ١٩٤٨، حيث قامت القوات الإسرائيلية أثناء ذلك، باحتلال جيب الجليل والمنطقة الواقعة إلى الجنوب من شريط القدس.
المرحلة الفرعية الثانية جرت في النصف الأول من سنة ١٩٤٩، وكانت عملية "تنظيف" الحدود، وخاصة المصرية واللبنانية، من خلال طرد سكان القرى الحدودية.

ب- المنطق في تدمير القرى

يظهر أن القوات اليهودية عند احتلالها القرى العربية، ميزت ما بين القرى الواقعة في أراضي الدولة اليهودية وتلك الواقعة في أراضي الدولة العربية، من حيث طرد السكان وتدمير القرى.

نأخذ أولاً الأراضي التي خصصت للدولة اليهودية. في هذا القسم كانت الخطة، كما يظهر، تدعو إلى تنظيف البلاد من السكان العرب بشكل عام فأزيلت حوالي ٤٠٠ قرية ولم تبق سوى عشرين قرية قائمة.

أما بخصوص الأراضي التي كانت مخصصة للدولة العربية فقد استولت إسرائيل على ثلاثة تجمعات سكانية كبيرة في هذه الأراضي، هم سكان الجليل والمثلث والمنطقة الواقعة جنوب المشارف الغربية لمدينة القدس. وقد عوملت كل منها بطريقة مختلفة عن الأخرى. فالمثلث سلمه ملك الأردن لإسرائيل حسب اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩، وبقي جميع سكانه فيه. وأما منطقة جنوب المشارف الغربية لمدينة القدس وحتى صحراء النقب، فقد طردت إسرائيل جميع السكان ودمرت جميع القرى. وأعزو ذلك إلى كون هذه المنطقة سهلية خصبة صالحة للزراعة فلم تكن إسرائيل تنوي إعادة هذا الجزء إلى الدولة العربية في حال قيامها.

التجمع الثالث هو الجليل. وقد طردت السلطات الإسرائيلية سكان حوالي ثلث قرى الجليل ودمرتها بينما أبقت الثلثين الآخرين مأهولين وقائمين. وأعتقد أن إسرائيل كانت ستسلم هذا الجزء الأخير إلى الدولة الفلسطينية في حال قيامها وازدياد الضغوط الدولية لإعادة أراض إليها. على كل فإنني أعزو بقاء معظم قرى الجليل قائمة ومأهولة إلى عدة أسباب أهمها، كون منطقة جيب الجليل التي بقيت مأهولة منطقة جبلية غير صالحة للزراعة.

أما قرى الجليل التي تم تدميرها وطرد سكانها فقد اتصفت بواحدة أو أكثر من الصفات التالية:

١-كانت واقعة في منطقة سهلية خصبة أو كانت معظم أراضيها في مناطق سهلية خصبة على طرفي الجليل الشرقي والغربي. ٢- أبدت مقاومة شديدة للقوات الإسرائيلية عند احتلالها. ٣- كانت واقعة ضمن الشريط المحاذي للحدود اللبنانية.

أنماط قصيرة المدى

بإمكاننا الآن أن نتحول إلى الأنماط التي يشتمل عليها الخروج من التجمعات الفردية.

أ- أنماط الهرب

يمكن تصنيف هروب الفلسطينيين الحقيقي من بيوتهم ومدنهم وقراهم إلى شكلين عامّين، الأول هو الهرب دون التعرض لخطر داهِم مُباشر هدد حياتهم، أما الثاني فهو الهرب من وجه ما كان يراه الفلسطينيون خطر الموت الوشيك، الذي يهدد الأفراد أو أفراد عائلاتهم.

١- النوع الأول:

هو هروب الأغنياء والمتعلمين والمهرة، الذين أخذوا في ترتيب شؤونهم بعد وقت قصير من بدء الأعمال العدوانية في كانون الأول ١٩٤٧، وكانون الثاني ١٩٤٨. لم يتوقع هؤلاء أن يعانوا كثيراً، اذ ما كان عليهم إلا قضاء بعض الأشهر أو حتى السنوات خارج البلاد، إلى أن تنتهي الحرب إلا أنهم على وجه العموم، رتبوا شؤونهم بافتراض أنه سيعودون إلى بيوتهم في وقت ما. وكان معظم هؤلاء من المدن الساحلية

مثل حيفا وعكا ويافا، وعدد قليل من الأفراد والعائلات من أنحاء مختلفة من البلاد. وقد غادر هؤلاء بوصفهم أفراداً أو عائلات صغيرة. كما أنه لم يتم أبداً إخلاء أي بلدة بكاملها بهذه الطريقة، ويمكن النظر إلى هذا النوع من الخروج، على أنه في الحقيقة هجرة من البلاد، من فلسطين إلى بلاد عربية أخرى أو أنحاء أخرى من العالم، خوفاً من الحرب. ولا تتعدى نسبتهم حسب تقديري أكثر من ٨٪ من مجموع الذين هُجِّروا من فلسطين.

٢- النوع الثاني:

هو الهرب في ظروف الحرب، ويشمل هذا النموذج الواسع ما تبقى من الهجرة الفلسطينية، وقد حدث دون تخطيط أو استعداد مسبق، كما جرى عادة دون توفُّر النيّة في مغادرة البلاد، بل جاء لمواجهة ما اعتبر بأنه وضع كان فيه احتمال الموت الذي كان يتهدد الأشخاص أو أفراد عائلاتهم عالياً، أو أنه كان مؤكداً في أغلب الأحيان، بغض النظر عما إذا كانت الحقيقة الموضوعية تبرر ذلك الشعور أم لا. في تلك الحالات نتج النزوح عن واحد أو أكثر من الأوضاع الثلاثة التالية: ١) هجوم قامت به القوات اليهودية شمل بالعادة قصف مدافع ونيران مورتار وقصفاً جوياً. ٢) طرد وإجلاء بالقوة. ٣) مذبحة. وقد استخدم

الإسرائيليون مزيجاً مختلفاً من هذه الأساليب في مواقع مختلفة، مما أدى إلى تكوين أنواع فرعية ضمن هذا النموذج العام الثاني من الهرب، وهو الهرب أمام الخطر المباشر.

كان هناك فرق ما بين الجليل وبقية البلاد. فقد تم الاستيلاء على كامل جيب الجليل مرة واحدة، ثم تعاملوا مع كل مجموعة سكانية على حدة. ظلت معظم قرى الجليل قائمة. ما جرى ببساطة، هو أنه في معظم هذه الحالات، دخلت القوات الإسرائيلية إلى هذه القرى، وجمعت كل الأسلحة التي يملكها سكان القرية، وجمعت كل الرجال البالغين في القرية، ونقلتهم بعيداً في شاحنات، ثم جرى اعتقالهم لعدة أشهر، وبعد ذلك طرد بعضهم عبر الحدود اللبنانية أو الأردنية وسمح للباقين بالعودة إلى قراهم.

جرى إخلاء حوالي ثلث القرى في جيب الجليل من سكانها ودمرت. كانت هذه قرى قامت بمقاومة الاحتلال، أو أنه كان لها تاريخ من الصراع مع المستوطنات اليهودية المجاورة، أو أنها كانت قريبة من الحدود اللبنانية. هذه القرى التي أسماها موريس "معادية" أو أنها "ضد اليشوف"، دخلتها القوات الإسرائيلية بعد استسلامها، وجمعت السكان كلهم، واختارت عدداً من الشباب تراوح عددهم عادة ما بين ١٠ – ٥٠ شخصاً، وأطلقت عليهم النار أمام الآخرين. كما أجبر

الآخرون على قطع الحدود إلى لبنان أو الأردن، بينما كان الجنود يطلقون النار فوق رؤوسهم. إحدى هذه القرى مثلاً كانت قرية سعسع، حيث كان أهل القرية قد رفعوا الأعلام البيضاء على أسطح منازلهم إشارة إلى استسلامهم، لم تكن هناك مقاومة، وقوبلت القوات الإسرائيلية بتقديم الطعام لها، إلا أن القوات أعدمت ٣٠ – ٥٠ رجلاً ثم وأجلت الباقين من السكان (مورس ١٩٨٨ : ٢٣٠-٢٣١).

جرى "تنظيف" القرى القريبة من الحدود والتي لم تكن "معادية" ولا "ضد اليشوف"، بعد عدة أشهر من استسلامها. وكانت معظم هذه القرى مسيحية، والقليل منهما مسلمة. في مثل هذه القرى، طلب من السكان مغادرة قراهم وعبور الحدود اللبنانية. وحين لم يكن يتم تنفيذ الأوامر بسرعة كافية، كان يجري قتل ما يقارب العشرة رجال، ثم إرسال الآخرين في شاحنات إلى الأماكن المحددة لهم. إحدى هذه القرى كانت قرية كفر برعم. وكانت هذه القرية مارونية "مُسالمة". وقد رفض أهلها سابقاً السماح لجيش الإنقاذ التابع للقاوقجي بدخولها. وعندما جاءت القوات الإسرائيلية، لم يُبدِ أهل القرية أية مقاومة، ورفعوا الأعلام البيضاء واستسلموا. سُمح لهم بالبقاء. وبعد عدة أشهر، طُلب منهم مغادرة القرية والإقامة في الحقول المجاورة، وقيل لهم بأنه سيسمح لهم بالعودة. أُجبروا على الانتقال إلى قرية "الجش" وهي

أقرب قرية إليهم. وبعد عدة أيام أُمروا بالتجمع في ساحة الجش، وعندما فعلوا ذلك، قتل الجنود بعض الرجال، وحملوا الباقين من الرجال في شاحنات وأخذوهم قرب جنين، وأجبروهم على عبور الحدود إلى الجانب الأردني. إلا أن هؤلاء الرجال توجهوا من الأردن إلى سوريا، ومن سوريا إلى لبنان ومن هناك اجتازوا الحدود وعادوا إلى إسرائيل، وانضموا بعد عدة أيام إلى عائلاتهم. واصل سكان كفر برعم المطالبة بالعودة إلى قريتهم، وقدموا التماساً إلى المحكمة العليا عدة مرات. وفي ٦ أيلول ١٩٥٣، وبينما كانت المحكمة العليا تنظر في طلب أهل القرية، قامت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي بالتحليق فوق القرية "المهجورة" وقصفت كل ما فيها إلى ان سوتها بالأرض، باستثناء كنيستها التي ظلت قائمة. وبعد عدة سنوات، سمح لأهل القرية بدفن موتاهم في مقبرة القرية، وما زالوا يفعلون ذلك حتى الآن بعد أربعين سنة، كما أنهم يحتفلون بعيد الميلاد في الكنيسة، ويقيمون حفلات الزفاف في ساحتها (سيجف ١٩٨٦).

ب- أنماط التهجير

نتحول الآن إلى أنماط التهجير في مناطق أخرى غير جيب الجليل، وتتميز هذه عن الجليل بشيء أساسي وهو أن كل موقع سواء أكان مدينة أو بلدة أو قرية، تم الاستيلاء عليه بطريقة منفصلة، وكل على حدة. لم يتبقَّ سوى حوالي ٢٠ موقعاً. رغم أنه في كل هذه الحالات، تمت مهاجمة واحتلال كل موقع على حدة، إلا أن نمطين عامين يبرزان هنا. الأول يخص المدن الكبيرة، ويمكن أن نسميه "نمط المذبحة الكبيرة" والآخر خاص بالقرى، ويمكن تسميته "نمط المذبحة الصغيرة".

١- المدن

جرت العملية في المدن، على صورة دائرة من التغذية العائدة وسارت على ما يشبه النحو التالي: تتعرض ضاحية أو قرية مجاورة للمدينة للقصف بالمدفعية ونيران المورتار، مما يدفع سكانها إلى الهرب إلى المدينة، مما يتسبب بالتالي في إضعاف المعنويات في المدينة، ويدفع بعض السكان إلى المغادرة. ثم يتبع ذلك تعرض المدينة نفسها للمدافع ونيران المورتار، والقصف الجوي، بين حين وآخر، يستمر عدة أيام أو أسابيع، مما يؤدي إلى إضعاف آخر للمعنويات وإلى الجلاء. وكان

يتبع ذلك، مذبحة على نطاق واسع في حي أو قرية مجاورة، مما يؤدي إلى موجة من الذعر والفوضى والهرب الجماعي من المدينة. وفي هذه المرحلة، كانت المدينة العربية تطلب عادة بإجراء محادثات أو هدنة، كي تستسلم في النهاية. وكانت كل طلباتها هذه تجاب بالرفض، وتندفع القوات الإسرائيلية بعدئذ إلى داخل المدينة، حيث تقوم بمذبحة صغيرة، مما كان يدفع ما تبقى من السكان إلى المغادرة. وكان سقوط المدينة إلى جانب المذبحة المجاورة، يؤديان عادة إلى موجة ذعر في كل البلدات والقرى المحيطة، بينما كانت القوات الإسرائيلية تتحرك لتهاجم كلاً منها على حدة. لقد جرى اتباع هذا النمط بالنسبة للمدن الكبيرة كلها، بالنسبة لطبريا مع مذبحة ناصر الدين، ولصفد مع مذبحة عين الزيتون ولحيفا مع مذبحة حوّاسا وبلد الشيخ، وليافا مع مذبحة المنشية، وللد والرملة مع مذبحة اللد، ولغربي القدس مع مذبحة دير ياسين، وأخيراً لبيت لحم والخليل مع مذبحة الدوايمة، إلا أن الفيلق العربي تحرك في هذه الحالة في اللحظة الأخيرة، وأوقف العملية. فيما يلي تروي سيدة من دير ياسين، ما تتذكره عن المذبحة في قريتها وقد كانت طفلة آنذاك:

"كنا نائمين، أيقظنا والدي. كان مصاباً وكان يقول لنا أن ننهض وأن نحاول الهرب من البيت بأسرع ما يمكن. نهض أخي محمود وخرج

من البيت، ليرى ما الذي يجري، وعاد فوراً وقال أنه من المستحيل المغادرة، فالقرية كلها مليئة باليهود. فذهبنا كلنا واختبأنا في المخزن. وجاء عمي بعد ذلك، وكانت معه زوجته، وزوج ابنته مع أطفاله. وكانوا مصابين بالذعر. وكان زوج ابنته مصاباً وكان ينزف. اختبأنا هناك حوالي ثلاث ساعات، لا يعلم إلا الله الحالة التي كنا عليها. ثم عند الشروق، سمعنا خبطاً على البوابة، ولكننا رفضنا أن نفتح نسفوا البوابة ودخلوا البيت، وأخذوا يفتشون وجاءوا إلى المخزن فأخرجونا من البيت واحداً تلو الآخر، وأطلقوا النار على زوج ابنة عمي فأردوه قتيلاً. صرخت ابنته وركضت نحوه فأردوها قتيلة فوقه.

ثم استدعوا أخي محمود، وأطلقوا النار عليه وقتلوه أمام أعيننا. جُنَّت أمي وركضت نحو أخي وهي تحمل أختي خضرة، التي كانت لا تزال رضيعة، فقتلوا أمي فوق أخي. وأخذنا نصرخ كلنا، فقالوا لنا إما أن نتوقف عن الصراخ أو يطلقوا النار علينا، ثم قالوا لنا، أن نقف في صف واحد، ورشونا بالرصاص من سلاح أتوماتيكي. تحسست ملابسي بيدي فكانت غارقة في الدم. رفعت رأسي لأرى من كان لا يزال حياً، فوجدت أن عمي وزوجته وأولاده قد قتلوا جميعاً. وكانت أختي سمية لا تزال حية وكان عمرها أربع سنوات. وكان أخي محمد حياً أيضاً، أخذتهما معي ودخلنا البيت. وبقينا هناك حوالي ساعتين،

ثم فتحت النافذة ونظرت إلى الخارج، فلاحظت أن أختي الرضيعة، قد رفعت رأسها من حجر أمي فخرجت لأحضرها، ولكن يهودياً رآني، فقال أن أخرج، فخرجت مع أخي وأختي. حاولت أن أحمل أختي الرضيعة ولكني لم أستطع، وأخذنا نسير سوياً مع بعض نساء القرية.

بعد قليل، رأينا شاباً ورجلاً كبير السن يسيران وأيديهما مرفوعة، وكان معهما حراس (يهود) وعندما اقتربوا منا، قتلوهما. وكانت أم الشاب معنا، فركضت نحو اليهود وأخذت تضربهم، فقام أحدهم بطعنها بسكين عدة مرات، ثم وضعونا في الشاحنات وساروا بنا في استعراض في الأحياء اليهودية ثم أخذونا إلى باب الخليل وتركونا هناك.

بعد ذلك تم نقلنا إلى موظفي الأمم المتحدة، الذين أخذونا إلى المستشفى الإيطالي، وهناك وجدت أختي خضرة، حيث كان موظفو الصليب قد أحضروها. وبعد يومين اكتشفت أن والدي أيضاً كان في المستشفى حيث كان يعالج في المستشفى نفسه الذي كنا فيه".

٢- القرى

يتبقى لدينا أخيراً، الشكل الذي جرى اتباعه في احتلال القرى في البلاد كلها باستثناء الجليل، وهو الشكل الذي تسبب بالأغلبية الساحقة من الهجرة الفلسطينية. جرت العملية عادة على أربع مراحل وهي الإنهاك، والهجوم، والتنظيف، والمطاردة. أما الإنهاك، فكان يبدأ عادة بالقصف بالمدافع والقنابل بشكل متفرق ما بين حين وآخر، ونسف عدد من البيوت في أطراف القرية. وكان ذلك يستمر عادة من شهر إلى ثلاثة أشهر، مما كان يدفع أعداداً متزايدة من العائلات إلى نقل نسائها وأطفالها إلى أمكنة أكثر أمناً خارج القرية كالكهوف أو تحت الشجر، أو الحقول على طرف القرية حيث لا يتوقع حدوث هجمات يهودية فيها، وحيث كان من الممكن الهرب منها إلى مناطق لم تكن قد وقعت تحت الاحتلال بعد. أما كبار السن والمرضى والرجال القادرون، فقد ظلوا في القرية، واستمر الاتصال دون انقطاع ما بين أعضاء العائلة في البيت وأولئك الذين خيموا في منطقة أخرى. لم يكن هذا الأسلوب من الحياة غريباً في حقيقة الأمر على الفلاحين الفلسطينيين، فقد كان يشبه أسلوب الحياة الذي مارسوه في الظروف العاديّة أثناء موسم الحصاد أو المقاثي والتين والعنب خاصة إذا ما

تذكرنا أن احتلال معظم القرى الفلسطينية، قد جرى أثناء هذا الموسم من أيار إلى تشرين الأول ١٩٤٨.

المرحلة التالية وهي الهجوم النهائي، وقد شمل قصفاً عنيفاً بالمدفعية والمورتار، وفي بعض القرى شمل قصفاً جوياً أيضاً. وكان ذلك يستمر عادة مدة يومين إلى أربعة أيام، إذ أن ذلك كان يتوقف على حجم القرية، ودرجة المقاومة، وأدى عادة إلى الإجلاء الكامل للنساء والأطفال إلى الحقول وبساتين القرية أو القرى المجاورة.

الرجال والنساء الطاعنون في السن، الذين أملوا ألا يؤذيهم الجنود الإسرائيليون، ورجال القرية المحاربون ظلوا في القرية. في هذه المرحلة، كانت القوات اليهودية تقوم عادة بهجومها النهائي من ثلاث جهات، تاركة الجهة الرابعة مفتوحة، ثم تقوم باقتحام القرية.

أما المرحلة الثالثة، فكانت تبدأ فور احتلال القرية، وتشمل جمع كل السكان المتبقين، وقتل كل رجال الميليشيا الشباب في القرية، وعدد من كبار السن، أمام الآخرين، ثم طرد الآخرين. وكان هذا يكفي عادة لدفعهم إلى المغادرة. كان بعض كبار السن في بعض الحالات، يُنقلون في شاحنات ويلقون على مسافة من القرية. بعد ذلك يحاول بعض الرجال منهم دخول القرية ليلاً لإحضار المواد الغذائية وأشياء أخرى، كان البعض يغامر بالعودة لحصد ما لم يحصد من المحاصيل. وكان

يُقتل الكثير من هؤلاء، مما يُقنع القرويين بوقف مثل هذه العمليات التي أسماها الإسرائيليون "تسللاً" والبحث عن أماكن إقامة أكثر أمناً. وفي بعض القرى، قامت القوات الإسرائيلية بملاحقتهم والتنكيل بهم، إلى أن ابتعدوا عن القرية. وقد تنقلت العائلات الفردية عادة، من مكان إلى مكان عدة أشهر أو سنوات، قبل أن تستقر في بلدة كبيرة أو مخيم لاجئين أو بالقرب منهما.

فيما يلي، تصف سيدة كبيرة السن ما تتذكره عن الهرب من قرية اسدود سنة ١٩٤٨:

"قبل مغادرتنا اسدود بثلاثة أيام، جاء أناس إلي وقالوا 'أولادك ماتوا، أولادك ماتوا'، وقال آخرون 'لا لقد هرب أولادك، تمكنوا من الهرب' وقال البعض 'سقط البيت عليهم'، ثم ذهب كل إلى بيته وبقيت وحدي في البيت، جالسة مع نفسي. ثم جاء زوجي إلى البيت، ونزلنا نبحث عن الأولاد بين أكوام الأنقاض، لقد سقط سقف البيت. وبالجوار كان هناك بيت آخر، ينام فيه سبعة أشخاص، جاءت الطائرة ودكته وماتوا جميعاً، وكان هؤلاء من عشيرة مناعمة، فقدنا خمسة، ابني الأكبر عطية والثاني رمضان، والثالث عبد الله، وزوجة ابني فتحية وابنتها الصغيرة التي كانت لا تزال رضيعة على يديها. ماذا كان بإمكاني أن أقول أو أفعل. لقد ذهب أولادي وكنّتي وابنتها،

ذهبوا جميعاً. فقدت عقلي وأخذت أكلم نفسي "يا وردية، يا وردية" [هذا اسمها]. في اليوم الثالث خرجت من البيت، فوجدت أناساً يُحمّلون، ولم أدر علام كانت تلك الضجة، وسألت ما الذي يجري فأجاب الناس: تحركي، الهرب. أين كان بإمكاننا الذهاب؟ اقترح أحدهم أن نذهب إلى قرية حمامة، فقمت أنا نفسي بوضع السّرج على الحمارة ووضع لحاف على السرج، وأخذت ابنتي الصغيرة بين ذراعي وغادرت. وبقي زوجي في القرية. قال "لن أغادر" فغادرت أنا، غادرت مع شقيق زوجي، وقال زوجي لأخيه: يا أخي اعتن بابنتي وزوجتي. وصلنا بساتين حمامة. ومكثنا هناك ليلتين. بعد ذلك قال الناس: الهرب مرة أخرى. كان هناك أناس كثيرون كعدد حبات الرمل ... ولم يكن بالإمكان إحصاؤهم أو تقدير عددهم. كان هناك أناس كبار في السن. وأطفال أيضاً، كان الأطفال يصرخون والكبار يصيحون والرجال يلطمون رؤوسهم ووجوههم في حزن كالنساء. لم يكن لدينا خبز لنأكل ولا شيء. أنا نفسي تمكنت بعناية الله أن أبقى أربعة أيام دون طعام. ولم يكن معي قرش واحد ولا حتى نصف قرش، فقد تركنا كل شيء في البيت وأخذنا نسير على ساحل البحر.

مشينا ومشينا إلى أن وصلنا الأشجار بقرب الشيخ عجلين [منطقة في غزة]. وهناك وجدت زوجي بين الناس، فذهب وأحضر بعض الطعام

لي ولابنتي. ثم جاء بعض الرجال ووضعوا كل ثلاث أو أربع عائلات في خيمة واحدة، فقسمنا الخيمة بالبطانيات ونمنا، كل عائلة في قرنة من الخيمة، ثم وزعوا بعد ذلك خيما صغيرة فردية على العائلات. جاء زوجي وقال: وزعوا خيما صغيرة، تعالي نذهب إلى خيمتنا"!

المراجع

تشلدرز، ارسكين،

١٩٦١ "الخروج الآخر" مجلة ذي سبكتيتر، ١٢ أيار ١٩٦١ (بالإنجليزية).

جلبرت، م،

١٩٨٤ الصراع العربي – الإسرائيلي: تاريخه في خرائط (الطبعة الرابعة)، ستايمتسكي، القدس، (بالإنجليزية).

خالدي، وليد،

١٩٥٩ "ما الذي جعل الفلسطينيين يرحلون؟" مجلة ميدل ايست فورم. تموز ١٩٥٩ ص ٢١ – ٢٤، (بالإنجليزية).

١٩٦١ "الخطة دال: المخطط الصهيوني الرئيس لاحتلال فلسطين، ١٩٤٨"، مجلة ميدل إيست فورم، تشرين ثاني ١٩٦١ ص ٢٣ – ٢٨، (بالإنجليزية).

سيجف، توم،

١٩٨٦ ١٩٤٩: الإسرائيليون الأوائل، دار نشر "ذي فري برس"، نيويورك (بالإنجليزية).

كناعنه، شريف، وآخرون،

١٩٨٥ – ١٩٨٧ سلسلة القرى العربية المدمرة اعداد ١ – ٧، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، بيرزيت.

موريس، بني،

١٩٨٦ أ "عملية داني ورحيل الفلسطينيين من اللد والرملة سنة ١٩٤٨"، مجلة ميدل إيست جيرنال، مجلد ٤٠ عدد ١، (بالإنجليزية).

١٩٨٦ ب"أسباب وكيفية رحيل العرب من فلسطين: تحليل فرع المخابرات في جيش الدفاع الإسرائيلي لشهر حزيران ١٩٤٨"، مجلة ميدل ايست ستدز، مجلد ٢٢، عدد ١، (بالإنجليزية).

١٩٨٨ مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧ - ١٩٤٩، دار نشر جامعة كيمبردج، كيمبردج (بالإنجليزية).

الفصل الخامس

مفهوم الترانسفير*

يدور هذا الفصل حول كتاب الدكتور نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢ - ١٩٤٨

"العرب هربوا من البلاد، وكانت البلاد فارغة من أصحابها الأصليين. لم يكن من الممكن لصهيوني فترة ما قبل قيام الدولة أن يتصوروا حدوث شيء كهذا". هذا التعليق على نزوح ما يزيد عن ثلاثة أرباع مليون فلسطيني أثناء حرب ١٩٤٨ قدمه سنة ١٩٥٢ دافيد بن غوريون، رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي أثناء تلك الحرب. هذا التفسير لما حدث سنة ١٩٤٨ كان منذ البداية، ولا يزال هو التفسير الذي تبنته السلطات الإسرائيلية والحركة الصهيونية في الدعاية الرسمية وفي المحافل الدولية. ادعى الإسرائيليون والصهيونيون دائماً أن ما حدث سنة ١٩٤٨ هو أن الزعماء العرب طلبوا من الفلسطينيين مغادرة قراهم ومدنهم مؤقتا، ريثما تقوم الجيوش العربية بالقضاء على

---

* مادة هذا الفصل ظهرت أولاً في مجلة آفاق فلسطينية عدد ٧، ١٩٩٣، وكان كتاب نور مصالحة المذكور في هذا الفصل قد صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت عام ١٩٩٢.

الدولة اليهودية الوليدة. فاستجاب عدد كبير من الفلسطينيين لهذا الطلب، وخرجوا بمحض إرادتهم، ظانين أنهم سيعودون إلى بيوتهم بعد فترة وجيزة. ولكن الجيوش العربية فشلت في مهمتها، فطالت فترة الانتظار حتى أصبح الفلسطينيون لاجئين.

هذا التفسير لما حدث في حرب ١٩٤٨ متأصل في الدعاية الإسرائيلية والصهيونية، مع أن عددا من الدراسات التي ظهرت في أوائل الستينات، مثل دراسات وليد الخالدي (١٩٥٩، ١٩٦١) وارسكين تشلدرز (١٩٦١)، تمكنت من دحضه بسهولة، على الأقل بين الأوساط الأكاديمية. لكن تفنيد الادعاءات الإسرائيلية شيء، ومعرفة الأسباب الحقيقية لنزوح الفلسطينيين بهذه الأعداد الضخمة شيء آخر. ان معرفة حقيقة ما حدث يتطلب التعرف على الخطط والاستراتيجيات والتكتيكات التي كانت تستعملها المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي فيما بعد، والنوايا التي كان يضمرها واضعو هذه الخطط والاستراتيجيات. وكان من المستحيل التحقيق في مثل هذه الأمور دون الاطلاع على الوثائق السرية للمنظمات اليهودية والحكومات الإسرائيلية والبريطانية والأمريكية. هذه الوثائق لم تصبح في متناول الجمهور إلا بعد مرور ثلاثين عاماً على تلك الأحداث، أي في أوائل الثمانينات. وقد أدى فتح الأرشيفات السرية أمام الباحثين

إلى بروز ما يعرف الآن "بالتاريخ التصحيحي" أو "التاريخ الجديد". ومن بين المؤرخين التصحيحيين توم سيجف، وسيمحا فلابان، وآفي شلايم، وأيلان بابي، ويوسي أميتاي، وشبتاي طفت، وأوري ملشتاين، وغيرهم. ولكن أشهرهم هو المؤرخ الإسرائيلي بني موريس. وقد جلب موريس اهتمام الدارسين والباحثين من خلال ثلاث مقالات هامة نشرها سنة ١٩٨٦، أي قبل نشر كتابه (The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1948-1949) سنة ١٩٨٧، ذلك الكتاب الذي لاقى اهتماماً ورواجا كبيرين.

وقد وصف وليد الخالدي (١٩٩٢) هذا الكتاب قائلا: "الجانب الإسرائيلي ممثل بروايتين أحداهما رسمية والأخرى تصحيحية... الرواية التصحيحية قدمها العالم بني موريس (١٩٨٧) الذي، وان كان ينفي وجود أية نوايا صهيونية/ إسرائيلية مسبقة فيما يتعلق بنزوح الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، فإنه قد انتج عملا متميزا من حيث سعة ونوعية المواد الوثائقية التي اعتمد عليها، ومن حيث الموضوعية التي تعامل بها مع المواضيع التي طرقها، ما عدا موضوع النوايا المسبقة" (الخالدي ١٩٩٢، ص xxiii).

هذه "الرواية الإسرائيلية التصحيحية"، كما يسميها الخالدي، تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي تدحض "الرواية الإسرائيلية الرسمية"، التي مفادها أن السبب الرئيس لنزوح الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ كان نداءات وجهها القادة العرب. ولكن موريس يؤكد في كتابه المرة تلو الأخرى، أنه بالرغم من النتائج، فإن الأعمال العسكرية الإسرائيلية لم تكن منبثقة عن خطة عامة مسبقة لطرد السكان العرب من الأراضي التي تستولي عليها الدولة اليهودية، بل كانت تُتخذ في كل حالة باستقلالية وعفوية، وبموجب المتطلبات العسكرية والاستراتيجية الآنية. ويحاول موريس أن يعطي تبريراً منطقياً لكل حالة حدث فيها إجلاء للسكان الفلسطينيين بسبب نشاط عسكري إسرائيلي مباشر أو غير مباشر، موحياً بأن ما حدث في كل حالة جاء بحكم المتطلبات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية.

من هذه النقطة بالذات ينطلق مصالحة في كتابه <u>طرد الفلسطينيين</u> والذي نحن بصدد مراجعته. فهو يتفق مع "التصحيحيين" بأن النشاطات الإسرائيلية العسكرية المباشرة أو غير المباشرة كانت السبب الرئيس وراء نزوح الفلسطينيين. لكن الفكرة التي يدافع عنها، والتي تشكل العمود الفقري للكتاب، تقول بأن طرد الفلسطينيين جاء في إطار

خطة صهيونية - إسرائيلية مسبقة وعامة تم تحضيرها وتطويرها منذ منتصف ثلاثينات القرن العشرين.

ما يطرحه مصالحة في كتابه طرد الفلسطينيين هو أن وجود العرب على أرض فلسطين كان أكبر المشاكل أمام تحقيق الحلم الصهيوني، وكان واضحاً دائماً للقيادات الصهيونية أنه يجب اقتلاعهم وترحيلهم. ولكن السؤال كان دائماً: "كيف وإلى أين؟ ما أفضل وأنجع الطرق لذلك؟". يتتبع الكتاب تطور الحلول لهذه المشكلة في الفكر الصهيوني منذ بدايته في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر. ويعتمد المؤلف في دراسته هذه على محفوظات إسرائيلية حكومية وخاصة تم نزع صفة السرية عنها. وثائق المحفوظات البريطانية، المصادر العربية، مضافا إليها مجموعة من المصادر الثانوية التي أصبحت متوفرة في الأعوام الأخيرة (ص ٥). هذا مع العلم بأن المؤلف وجد أثناء البحث والتمحيص في هذه المصادر "أن الكثير من الوثائق الرسمية الصهيونية التي تشير إلى هذا الموضوع لا يزال يصنف بأنه سري، وخصوصاً الوثائق التي تتعلق بنزوح الفلسطينيين سنة ١٩٤٨" (ص ٥).

ويخلص المؤلف إلى أن الفكرة الصهيونية بشأن اقتلاع سكان فلسطين الأصليين وترحيلهم إلى البلاد العربية كحل "للمشكلة العربية" مرت في ثلاث مراحل، إذ ظهرت جذور فكرة الاقتلاع على شكل "أفكار

ومقترحات" ضمن كتابات وطروحات الآباء المؤسسين ما بين ١٨٨٢-١٩٣٦، ثم تبلورت هذه الأفكار لتصبح خططا متكاملة للترحيل أثناء السنوات ١٩٣٦-١٩٤٨، ثم وصلت إلى مرحلة التنفيذ مع بداية حرب ١٩٤٨.

يناقش الفصل الأول من الكتاب فكرة أن فلسطين كانت "أرضاً بلا شعب"، ذلك الشعار الذي كان يردده الصهيونيون الأوائل. ويوضح المؤلف أن المقصود من قولهم "أرض بلا شعب" هو أن الشعب الذي كان موجودا في فلسطين لم تكن له حضارة تذكر، ولذا كان من الممكن معاملته وكأنه لم يكن موجودا. انطلاقاً من هذا الفهم، فقد قدم الكثيرون من قادة الحركة الصهيونية منذ بدايتها وحتى منتصف الثلاثينات من هذا القرن أفكارا واقتراحات حول آلية التخلص من سكان فلسطين الأصليين. ويتضمن الفصل الأول من هذا الكتاب عددا كبيرا من الاقتباسات الموثقة التي تثبت تبني أصحابها لفكرة اقتلاع السكان الأصليين من أرضهم وترحيلهم إلى البلدان العربية المجاورة. ومن القادة الذين تم ذكرهم بهذا الخصوص: ثيودور هرتزل، حاييم وايزمن، يسرائيل زانغويل، ليون موتسكين، نحمان سيركين، ناحوم سوكولوف، آرثر روبين، بيرل كاتسنلسن، مناحيم اوسيشكن، فيكتور جيكبسن، أهرون أهرونسن، زئيف جابوتنسكي، ابراهام غرانوفسكي،

ادموند دو روتشلد وابنه جيمس دو روتشلد، دافيد بن غوريون، ابراهام شارون، وغيرهم.

هذه الأفكار والمقترحات جميعها، ورغم عدم إقرارها من قبل قيادات جماعية، كانت تنطلق من افتراضات وقناعات مشتركة بين هؤلاء القادة. ويمكن تلخيص هذه الاقتراحات والافتراضات في النقاط التالية:

- يجب الاستيلاء على الأراضي، وهذا لا يتم إلا بالتخلص من السكان الأصليين.
- فلسطين منطقة فراغ حضاري.
- الثقافة العربية والإسلامية بشكل عام بدوية، متأخرة ولا تستحق الاحترام.
- السكان في فلسطين ليس لهم أية خصوصية أو هوية وطنية. ولذا يمكن حل مشكلتهم الوطنية والديمغرافية والاقتصادية في إطار العالم العربي.

وقد أضيف إلى هذا الفهم المشترك بين قادة الحركة الصهيونية ثلاث أفكار جذرية ذات أهمية خاصة في الفكر الصهيوني منذ أوائل الثلاثينات. فقد أضاف حاييم وايزمن إلى الرصيد العام للفكر الصهيوني فكرة أن سكان فلسطين ليس لهم أية أهمية، ولا حاجة للتعامل معهم، بل يجب الالتفاف حولهم وحل مشكلتهم من خلال التعامل

مع القيادات العربية. وادخل بن غوريون فكرة أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة، وإقناعهم يأتي فقط عن طريق خلق الحقائق على أرض الواقع دون الحصول على موافقتهم. وجاء قادة الحركة التصحيحية مثل جابوتنسكي وبيغن بفكرة تقول بأن سوريا والضفة الشرقية للأردن هما جزء من أرض إسرائيل، ويجب الاستيلاء عليهما فيما بعد، ولذا يجب ترحيل سكان فلسطين الأصليين إلى العراق أو شبه الجزيرة العربية.

ويكرس المؤلف الفصل الثاني لخطط الاستيطان الصهيوني منذ سنة ١٩٣٦، فيوضح أنه في الثلاثينات من هذا القرن، خصوصا بعد سنة ١٩٣٦، وبسبب تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتصاعد المقاومة العربية، وازدياد الدعم البريطاني للطموحات الصهيونية، ازدادت القيادة الصهيونية عزما على تحقيق أغلبية يهودية وإقامة دولة يهودية في فلسطين. ووصلت الجرأة بالقيادات الصهيونية إلى حد تطوير الأفكار والمقترحات حول ترحيل العرب من فلسطين، تلك الأفكار التي طرحت سابقا في خطابات ألقاها بعض القادة أو مقالات كتبوها في الصحف والدوريات اليهودية والصهيونية، إلى خطط مفصلة يجري تداولها، وتطويرها وتبنيها في المحافل والاجتماعات والمؤتمرات الصهيونية الرسمية. وكانت هذه الخطط تطرح وتدرس وتقر على أعلى

مستويات القيادات الصهيونية في حينه. وكان من بين الذين كرسوا جهوداً كبيرة لوضع وتطوير هذه الخطط فايتسمان، وبن غوريون، وشاريت، وفايتس، وابشتاين، وسوسكين. ووصلت ثقة القيادة الصهيونية بإمكانية تنفيذ هذه الخطط إلى حد أن الوكالة اليهودية بدأت سنة ١٩٣٧ بتعيين عدد من اللجان الاستشارية لهذا الغرض، ومن ضمنها "لجنة ترحيل السكان" (ص ٧٠). وقد جاء تأليفها بتوجيه من قرارات المؤتمر الصهيوني العشرين، والذي كان قد عقد في آب من تلك السنة.

ومع أن هذه الخطط كانت تختلف في التفاصيل، إلا أنها كانت تشترك في عدد كبير من النقاط الرئيسة. فقد كانت جميعها تفترض أن الحل الممكن والمطلوب "للمشكلة العربية" هو حل اقتصادي وليس حلا سياسيا، وان ترحيل الأكثرية الساحقة من السكان الأصليين سيأتي من خلال صفقة مع إحدى الدول العربية التي سيتم إغراؤها بالأموال وبالمساعدات الاقتصادية. وكانت العراق هي الوجهة المفضلة تليها البادية السورية ثم السعودية والأردن. سواء كان المفروض أن يكون الترحيل "قسريا" أو "طوعيا"، فإنه لم يكن من يفترض أن يكون لسكان فلسطين أي دور في تصميم الصفقة أو تنفيذها. ولم تكن القيادات الصهيونية تطرح هذه الخطط علنا خوفا من إثارة الرأي العام

البريطاني ضدها. وكان الأسلوب المفضل لدى القيادة الصهيونية هو الإيحاء لطرف آخر بتبني هذه الخطط والعمل على تنفيذها، بدعم مالي ومعنوي من قبل الحركة الصهيونية.

وقد حاولت الحركة الصهيونية في أواخر الثلاثينات تمرير هذه اللعبة عن طريق ملك السعودية، عبد العزيز بن سعود. فعرضت عليه من خلال المستشرق البريطاني سانت جون فيلبي أن يتبنى خطة ترحيل مقابل دعمه للوصول إلى دور مهيمن في اتحاد عربي مستقبلي، وتقديم ٢٠ مليون جنيه استرليني كمساعدات مالية للسعودية. ولكن الخطة فشلت عندما رفض ابن سعود الدخول في أية مفاوضات جدية مع قادة الحركة الصهيونية (ص ١٢٧-١٣٣). وقد جرت محاولة مشابهة مع قادة العراق من خلال مليونير يهودي أمريكي اسمه ادوارد نورمان، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل أيضاً (ص ص ١٠٩-١٢٦).

ومن جهة أخرى، أوعزت القيادات الصهيونية لجهات بريطانية وأمريكية بتبني خطط صهيونية لتهجير السكان العرب من فلسطين إلى الأقاليم العربية الأخرى، وطرحها للعالم وكأنها من تصميم تلك الجهات. ولكن أيا من هذه الخطط لم يدخل حيز التنفيذ. وقد تبنت لجنة "بيل" أو "اللجنة الملكية" في تقريرها الصادر في ٨ تموز ١٩٣٧ خطة ترحيل "طوعي" إلى شرق الأردن كان قد اقترحها أصلا حاييم

وايزمن في أوائل الثلاثينات (ص ص ٣٩-٥٠). كما وتبنى مؤتمر حزب العمال البريطاني سنة ١٩٤٤ قرارا بتشجيع فكرة ترحيل سكان فلسطين العرب. وكان هذا القرار قد صيغ من قبل عدد من مناصري الصهيونية في حزب العمال البريطاني وبإيعاز من القيادات الصهيونية في بريطانيا (ص ص ١٣٠-١٣٣). أما في أمريكا فقد أعلنت خطة لترحيل سكان فلسطين الأصليين إلى العراق عرفت باسم "خطة هوفر"، وكانت نفس الخطة التي كان قد طرحها أحد زملاء جابوتنسكي على الرئيس الأمريكي هوفر قبل ذلك بسنتنين (ص ص ١٣٣-١٣٧).

يعتقد المؤلف أن نزوح حوالي ثلاثة أرباع مليون فلسطيني سنة ١٩٤٨ كان نتيجة الطرد المدبر والمتعمد من قبل الإسرائيليين، وانه لم يأت لأغراض عسكرية أو استراتيجية، بل تنفيذا للخطط والمقترحات والأفكار الصهيونية التي مر ذكرها في الفصلين السابقين، والتي كانت ترمي إلى الاستيلاء على الأرض "نظيفة" من سكانها العرب. ويكرس المؤلف الجزء الأكبر من جهده في الفصل الثالث لاثبات الفرضية التي تقول: "خلقت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عمدا" (ص ١٣٩).

وتناول اثبات هذه الفرضية من خلال توثيق أربعة أنواع من الأساليب الإسرائيلية التي استعملت أثناء الحرب، والتي كانت ترمي إلى إجبار السكان العرب على النزوح من قراهم وأراضيهم:

الأسلوب الأول كان لجوء "الهاجاناه" والمنظمات العسكرية اليهودية الأخرى أثناء الفترة من كانون الأول ١٩٤٧ إلى نيسان ١٩٤٨ إلى شن ضربات هجومية منسقة ومكثفة ضد المدنيين في المدن الرئيسة، وإلى شن الغارات الليلية، وعمليات التفجير العشوائية، وتدمير المنازل، وقتل المزارعين في الحقول، وغير ذلك من أساليب العنف والإرهاب العشوائية الهادفة إلى نشر الذعر والخوف بين السكان العرب وحملهم على الرحيل (ص ص ١٣٩-١٦٦). أسلوب الترحيل الثاني كان "توخنيت دالت" أو "الخطة د" التي صممت أول مرة سنة ١٩٤٢ واعتُمدت رسميا في ١٠ آذار سنة ١٩٤٨. وتقضي هذه الخطة بالاستيلاء على النقاط الرئيسة في البلاد، وعلى الطرق الرئيسة قبل رحيل البريطانيين، كما كانت تقضي بتوسيع الدولة اليهودية إلى أبعد من حدود التقسيم، كما تتضمن "نسف" و"حرق" و"تدمير" القرى العربية، و"طرد السكان العرب المحليين إلى خارج الحدود إذا واجهت هجماتنا أية مقاومة" (ص ١٦٦). ومع تنفيذ "الخطة دالت"، وبموجب تقديرات صادرة عن قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، كانت القوات الإسرائيلية قد تمكنت من طرد حوالي ٣٧٠ ألف فلسطيني من تلك الأراضي التي استولت عليها (ص ١٧٧). أما الأسلوب الثالث فهو ارتكاب المجازر التي كان يقصد منها "كسر

معنويات العرب" ونشر جو من الذعر التام. ومع أن المجزرة التي اشتهرت أكثر من غيرها والتي جرى توثيقها على نطاق واسع هي مجزرة دير ياسين، إلا أنها لم تكن المجزرة الوحيدة، أو أكبر المجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية (فقد كانت مجزرتا اللد والدوايمة أكبر وأبشع من مجزرة دير ياسين).

وبلغ اهتمام القيادات الصهيونية والإسرائيلية بضرورة ترحيل السكان العرب إلى حد تعيين لجنة اسمها "لجنة الترحيل". وكان شاريت وزير الخارجية في حينه قد وافق على تعيين لجنة ترحيل "مؤقتة" في ٢٨ أيار ١٩٤٨ بناء على طلب من فايتس. وقد وافقت حكومة بن غوريون فيما بعد على رفع مكانة اللجنة المؤقتة لتصبح هيئة حكومية رسمية. وقد أشار بن غوريون مرارا إلى هذه اللجنة في يومياته باسم "لجنة الاقتلاع والطرد". وكان فايتس من أكثر المتحمسين لفكرة طرد العرب من فلسطين، وقد قدم منذ منتصف الثلاثينات عددا من الخطط والدراسات بهذا الخصوص. وقد كان لفايتس تأثير كبير في طرد الفلسطينيين إذ أنه كان منذ بداية الحرب يتنقل في جميع نواحي البلاد ويلتقي بقادة القوات الإسرائيلية المحليين محرضا إياهم على تدمير القرى والمدن العربية، وطرد سكانها وملاحقتهم ومنعهم من العودة إليها. كما كان يسعى إلى ذلك أيضاً من خلال لقاءاته مع رجال

السياسة والإدارة في قيادة الحركة الصهيونية وفي الحكومة الإسرائيلية فيما بعد (ص ص ١٨٥-٢٠١).

يعتمد مصالحة في بحثه طريقة علمية موضوعية ندر ما نراها في دراسات ذات أبعاد وطنية وسياسية. ويلجأ في دعم كل رأي يقدمه إلى اقتباسات موثقة من خطابات القادة الصهيونيين وكتاباتهم ورسائلهم ومذكراتهم. إضافة إلى وقائع الاجتماعات والندوات والمؤتمرات والمداولات لهيئات ولجان المنظمات اليهودية. وتزيد الأدلة التي يوردها أحياناً عما يحتاجه لإثبات الفكرة المطروحة، بحيث يشعر القارئ أن إيراد الأدلة أصبح هدفا في حد ذاته. وان الأدلة أصبحت تطغى على القضية المراد اثباتها. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل نجح مصالحة في استعمال ذلك الكم الهائل من الحقائق والوثائق لخدمة أهدافه النظرية؟

لم يضع مصالحة في مطلع كتابه أو في أي موضع آخر منه فرضيات واضحة ومحددة بحيث يمكن الحكم بدقة على مدى نجاحه في إثباتها. ولكنه يشير في مقدمة الكتاب إلى أهداف الدراسة، كما يستطيع القارئ أن يستنبط عددا من الفرضيات الضمنية التي تسعى فصول الكتاب إلى إثباتها، دون ذكرها صراحة. فالمؤلف يقول في مقدمة الكتاب (ص ٤):

"وستفصل الدراسة مسار فكرة الترحيل هذه عبر أطوارها المختلفة، وعبر الأوضاع التاريخية المتغيرة،...". فإذا كان هذا هو الهدف الرئيس للدراسة، فقد نجح المؤلف بتحقيقه نجاحا تاما من خلال متابعته وتوثيقه لتطور فكرة الترحيل في الفكر الصهيوني منذ أواخر القرن الماضي عبر سنوات الثلاثينات والأربعينات، ثم خلال حرب ٤٨ عندما دخلت حيز التنفيذ. وقد اثبت، بدون أدنى شك، أن الترحيل كان جواب الصهيونية المفضل عبر هذه الفترة كلها. كذلك اثبت المؤلف أن القادة الصهيونيين أعدوا خططاً عديدة لترحيل الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة وبذلوا جهوداً كبيرة لتنفيذ تلك الخطط قبل حرب ٤٨.

ونجد في الفصل الثالث والأخير من الدراسة عددا من الفرضيات الضمنية المهمة والخطيرة. من هذه الفرضيات أن نزوح الفلسطينيين سنة ٤٨ جاء بناء على خطط مدروسة ومبيتة نفذتها المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي فيما بعد. هنا نجح مصالحة في إثبات أن رحيل الفلسطينيين جاء نتيجة للنشاط العسكري للهاغاناه والمنظمات الأخرى "المنشقة"، وانه لم يكن عفويا. ولكن مصالحة لم يكن بحاجة إلى إثبات هذه الفرضية، إذ أن المؤرخين "التصحيحيين" كانوا قد سبقوه في تبيان ذلك. ولكن الخلاف بين مصالحة

والتصحيحيين، وعلى رأسهم بني موريس، هو حول الفرضية الضمنية النهائية والأكثر أهمية من الدراسات كلها، والتي لا يفلح مصالحة في دعمها بنفس القدر الذي أفلح بالنسبة للفرضيات السابقة. يرى مصالحة، خلافا لما يراه بني موريس وباقي "التصحيحيين"، ان العمليات العسكرية الإسرائيلية التي أدت إلى ترحيل الفلسطينيين جاءت تنفيذا لخطة واحدة شاملة كانت قد وضعت قبل ٤٨، وان ترحيل الفلسطينيين كان هدفا مقصودا، ولم يكن مجرد نتيجة فرعية للعمليات العسكرية أو ضرورة أمنية للجيش الإسرائيلي أو الاستيطان اليهودي في البلاد. ويختلف معه بني موريس في جميع هذه النقاط، مدعيا أن ترحيل السكان العرب جاء بناء على المتطلبات الاستراتيجية والعسكرية والأمنية للمواقع المختلفة كل حسب متطلباته الخاصة. وقد تكون نقطة الخلاف الأساسية بينهما محصورة في تعريف كلمة "خطة". فإذا استعملنا كلمة "خطة" بمعنى "نية" أو "رغبة" أو "توجه" عام في التخلص من الفلسطينيين تشترك فيه جميع القيادات الصهيونية وقيادة الهاجاناه وقيادات "اليشوف"، فلا أعتقد أن هناك من يخالف هذا الرأي. أما إذا كان المقصود هو وجود خطة شاملة، مكتوبة ومقننة ومتكاملة، فإن مصالحة لم يفلح في إثبات ذلك، هذا مع التأكيد على أن عدم الإثبات لا يعني عدم وجود مثل تلك الخطة.

لقد اعتمد مصالحة استراتيجية بحث واحدة في دراسته من البداية حتى النهاية. وتتلخص هذه الاستراتيجية بالتفتيش عن نصوص مكتوبة تدين أصحابها بالتهمة التي يوجهها هو لهم، ثم اقتباس أكبر عدد ممكن من تلك النصوص المتعلقة بالقضية التي هو بصدد بحثها أو إثباتها. وقد أجاد مصالحة استعمال أسلوب البحث هذا، وجعل منه أداة فعالة ودامغة يصعب دحضها أو مقاومتها. ولكن هذا الأسلوب لم يكن على نفس المستوى من الفعالية عندما تعالج الفرضية قضية دقيقة مُعقدة ومتعددة النواحي مثل النوايا الكامنة وراء حرب ٤٨. في حالات كهذه كان من المفضل أن يلجأ الباحث إلى أساليب بحث وتحليل أقل مباشرة وأكثر تركيبا وعمقا، مثل اللجوء إلى عدد من الفرضيات الفرعية التي تصب جميعها في الفرضية الرئيسة. فعند بحث النوايا الإسرائيلية حول تهجير الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ كان بإمكان مصالحة أن يعزز خطة هجومه الرئيسة بعدد من "الجبهات" الفرعية. وقد فصل كاتب هذه المقالة عددا من هذه الفرضيات الفرعية التي تشير إلى وجود خطة شاملة لترحيل الفلسطينيين سنة ٤٨ في الفصل الرابع من هذا الكتاب، ونذكر هنا عدداً منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ان المجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية لم تحدث عفوا أو حسب المتطلبات العسكرية المباشرة، وإنما جاءت في إطار خطة جغرافية وزمنية متكاملة ترمي إلى ترحيل الفلسطينيين.

- ان ما يسمى بالمليشيات "المنشقة" كانت تقوم بعملياتها الإجرامية بتنسيق تام مع الهاجاناه وفي إطار خطة منسقة ومتكاملة.

- ان خطط مهاجمة القرى العربية كانت مرسومة بطريقة تؤدي حتما إلى ترحيل الأهالي.

- أنه كان لدى الإسرائيليين خطة مقننة لحرب نفسية هدفها الترحيل.

- ان الخطط والأوامر العسكرية كانت تصاغ بمصطلحات أمنية واستراتيجية ولكن تنفيذها كان يتطلب الترحيل كنتيجة حتمية.

وانصافاً للمؤلف نقول أنه ذكر معظم هذه النقاط، وان كان بشكل عابر. ان إثبات هذه الفرضيات بالشكل المطلوب يتطلب كتاباً خاصا بحرب ١٩٤٨. وقد يكون مصالحة خير من يقوم بكتابة مثل هذا الكتاب الذي مازال ينتظر المؤلف المناسب منذ ١٩٤٨. ان أفضل كتاب يمكن أن يعود إليه الإنسان العربي ليستنير بما يمكن أن تلقيه أضواء ماضي القضية الفلسطينية على حاضرها ومستقبلها هو الكتاب الذي نحن بصدده، طرد الفلسطينيين لمؤلفه نور الدين مصالحة.

المراجع

Childers, Erskine. "The Other Exodus", The Spectator (May 12, 1961).

Kannana, Sharif, Still On Vacation: The Evication of the Palestinians in 1948 (Jerusalem: The Jerusalem International Center, 1992).

Khalidi, Walid, "Why Did the Palestinian Leave?", Middle East Forum (July, 1959).

Khalidi, Walid, "The Fall of Haifa," Middle East Forum (December, 1959).

Khalidi, Walid. "Plan Dalet: The Zionist Masterplan for the Conquest of Palestine, 1948", Middle East Forum (Novem-ber, 1961).

Khalidi, Walid (ed.), All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948 (Washington, D.C.: Institure for Palestine Studies, 1992).

Morris, Benny, "Yosef Weits and the Transfer Committees, 1948-49", Middle Eastern Studies, 22,4 (October, 1986).

Morris, Benny, "Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948", The Middle East Journal, 40,1 (Winter, 1986).

Morris, Benny, "The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine: the Israel Defense Forces Intelligence Branch Analysis of June 1948", Middle Eastern Studies, 22,1 (January, 1986).

Morris, Benny, The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

الفصل السادس

مذبحة دير ياسين: قراءة جديدة*

جاءت مذبحة دير ياسين في موجة ١٩٤٨ وفي وقت مبكر من الهجمة الصهيونية التي كانت قد ابتدأت في الجقيقة قبل ٥٠ سنة من المذبحة.

قبل ١٩٤٨ لجأت الحركة الصهيونية إلى طريقتين في محاولاتها لتهجير الفلسطينيين من البلاد، الأولى: شراء الأراضي من المالكين الغائبين. والثانية: وضع خطط لمشاريع الترحيل التي كانوا يأملون أن يقوم الآخرون بتنفيذها لهم نيابة عنهم.

وعندما طرحت خطة التقسيم في أواخر ١٩٤٧، قررت الحركة الصهيونية أن تُظهر قبولها بالخطة مع إضمار الاستيلاء على باقي البلاد بالقوة. ويمكن تقسيم الفترة الزمنية من تلك اللحظة وحتى نهاية الحرب إلى مرحلتين حسب الطريقة الرئيسة لطرد الفلسطينيين من

---

* مادة هذا الفصل كانت قد قُدِّمت أصلاً باللغة الإنجليزية في ندوة عُقدت في لندن بمناسبة مرور خمسين سنة على مذبحة دير ياسين، وكانت الندوة تحت رعاية "الحملة العالمية لنصرة القدس" وذلك بتاريخ ٦ أيار ١٩٩٨. ساعد في الترجمة مشكوراً الصديق الأستاذ طارق حميدة.

مدنهم وقراهم، ويمكن أن نطلق على هاتين المرحلتين: ١- مرحلة الإرهاب، ٢- مرحلة المذابح. والحد الفاصل بين المرحلتين هو مذبحة دير ياسين في ٩ نيسان ١٩٤٨، حيث كانت الطريقة المستعملة منذ أوائل الثلاثينات والتي ازدادت وتيرتها في أواخر ١٩٤٧ هي "الإرهاب" على قاعدة "أضرب واهرب" حيث قامت العصابات الصهيونية من خلالها بتفجير محطات القطارات والباصات والأسواق والبيوت المنتشرة على أطراف القرى، إضافة إلى إلقاء القنابل من السيارات المسرعة إلى داخل المقاهي والمطاعم والمحلات التجارية، وكان ينتج عن هذه العمليات في العادة مقتل ما بين ٥-٢٠ شخصاً وجرح ما بين ١٠-٣٠ شخصاً آخر. وكان أكبر هذه العمليات تفجير فندق الملك داود في ٢٢ تموز ١٩٤٦، والذي كان مقراً لسكرتاريا حكومة الانتداب البريطاني وجزءاً من قيادة قوات الجيش البريطاني في فلسطين، حيث نتج عن تفجير الفندق مقتل وإصابة حوالي مائة موظف معظمهم من البريطانيين.

لكن هذه الطريقة لم تكن ناجعة في إجبار الفلسطينيين على الرحيل، وبالتالي فقد كانت مذبحة دير ياسين تجربة جديدة وأكثر نجاعة، حيث احتلت القوات الصهيونية القرية وذبحت السكان المدنيين غير المسلحين بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ، وأدت إلى رحيل جميع

من تبقى من سكان القرية البالغ عددهم حوالي ٧٥٠ نسمة، بعض النساء والأطفال أُلقي بهم على أطراف القدس الشرقية. وآخرون أعيدوا إلى منطقة الكسارات شرقي القرية ثم قتلوا رمياً بالرصاص. وفي الواقع لم تكن دير ياسين المذبحة الوحيدة ولم تكن الأخيرة ولا المذبحة الأكبر أو الأبشع التي ارتكبتها العصابات الصهيونية أو الجيش الإسرائيلي.. ولكن الأمر الذي جعل مجزرة دير ياسين الأشهر والأبرز بين المذابح التي ارتكبت ضد الفلسطينيين في حرب ١٩٤٨. هو جِدّة هذا النمط وحداثته من جهة وكذلك نجاعته في تفريغ القرية من سكانها وتأثيره في ترحيل السكان الفلسطينيين من جهة أخرى.

وبالنسبة للإسرائيليين فإن نجاح أسلوب مجزرة دير ياسين حولها إلى نموذج تكرر تطبيقه في مجازر عديدة أخرى منذ ذلك الوقت. وبالتالي فقد جُسّد درس دير ياسين كحكمة إسرائيلية عنصرية فاشية تقول أن "القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الفلسطينيون"، وليس المقصود بالطبع أن العرب يلجأون إلى القوة في تعاملهم مع اليهود، ذلك أن العرب يُعتبرون - في نظر اليهود - أجبن من أن يستعملوا القوة، وإنما المقصود - برأيهم - أن الإسرائيليين لا يستطيعون إفهام العرب ما يريدون قوله إلا بالقوة، حيث أن اصطلاح "استعمال القوة مع العرب"، هو تعبير "مهذب" عن ضرورة قتل العرب.

وهكذا من أجل منع الأطفال الفلسطينيين من إلقاء الحجارة فإن الإسرائيليين يجب أن يقتلوا هؤلاء الأطفال، ولمنع عمال قطاع غزة من اجتياز السياج للعمل داخل إسرائيل ينبغي قتلهم أيضاً، وحتى ينصاع الفلسطينيون ويوقفوا مركباتهم عند الحواجز الإسرائيلية يجب كذلك إطلاق الرصاص على المركبات وقتل من فيها. وهذه ليست حالات افتراضية، وإنما هي جميعها حالات حدثت على أرض الواقع.

وقد نجد أحياناً بعض النفوس الإسرائيلية "الحساسة" التي تعبر عن عواطف ومشاعر حيال أعمال القتل هذه، حيث تتفطر قلوبهم حسرة وألماً - ليس على العرب الذين قُتلوا، ولكن على هؤلاء الشبان اليهود الذين يضطرهم العرب لارتكاب أشياء لا يرغبون في ارتكابها. لأن هؤلاء العرب "الأشرار" لا يفهمون إلا لغة القوة.

فمثلاً نجد أن القوات الإسرائيلية تحت إمرة ألون ورابين ذبحت أكثر من ٢٥٠ مدنياً في اللد بعد استسلامها، ثم طردت السكان البالغ عددهم حوالي ٣٠ ألفاً وأجبرتهم على السير مشياً على الأقدام باتجاه رام الله وذلك في شهر رمضان وتحت أشعة الشمس اللافحة، حيث توفي ما يقرب من ٣٠٠ من الأطفال والشيوخ والمرضى قبل الوصول إلى رام الله... وفيما بعد كتب رابين في مذكراته التي صدرت عام ١٩٧٩،

حول مذبحة اللد يقول "لقد أُوقعت معاناة عظيمة على الرجال الذين ساهموا في عملية الطرد. جنود لواء يفتاح كان بينهم خريجون من الحركة الشبابية الذين تغذّوا على قيم من الأخوة العالمية والإنسانية".

ماذا جرى في دير ياسين؟

في المدة الأخيرة خصوصاً منذ بداية عام ١٩٩٨، بمناسبة ٥٠ عاماً على قيام دولة إسرائيل، وعلى النكبة الفلسطينية، ارتفعت عالياً حدة النقاش بين العرب والصهاينة حول ما جرى حقيقة في دير ياسين عام ١٩٤٨. وبين الصهاينة يمكن التعرف على ثلاثة أنماط من الجدل حول هذا الموضوع:

أ- أكثر الصهاينة تشدداً مثل Z.O.A (Zionist Organization of America) يجادلون قائلين: بما أن عدد القتلى تناقص إلى حوالي ١٠٠ وبما أن دير ياسين كانت قرية استراتيجية ومُعادية وشكلت مصدر تهديد كبير للمستوطنات المحيطة ولقوافل السيارات على طريق القدس - تل أبيب، لذلك فإن حالة دير ياسين لا تنطبق عليها معايير المذبحة، وإنما كانت هدفاً عسكرياً مشروعاً، حيث وقعت معركة وقتل فيها حوالي مائة فلسطيني خلال القتال.

ب- وهناك مجموعة صهيونية أقل تشدداً تقبل تعريف دير ياسين كمذبحة لكنها توقع اللوم على عصابات إتسل وليحي، وبذلك تبرئ الهاجاناه والوكالة الصهيونية، والمؤسسة الصهيونية الرسمية من أي خطيئة.

ج- الفئة الثالثة والتي تشمل اليسار الصهيوني، وحركة السلام الآن، وما يشبهها من المنادين بالسلام مع الفلسطينيين والعالم العربي عامة. يقبلون تعريف دير ياسين كمذبحة ويطالبون باقي الإسرائيليين بقبول هذا التعريف، ويعترفون بالذنب والعار الناتج عن ارتكاب هذه المجزرة. هذه المجموعات تدعو الفلسطينيين أيضا إلى الاعتراف "بجرائمهم" ضد الإسرائيليين، وكثيراً ما يذكّرون الفلسطينيين بأن اليهود يعرفون تماماً معنى المعاناة أكثر من أي شعب آخر في العالم، وبشكل خاص أكثر من الفلسطينيين، بسبب تجربتهم في الهولوكوست.

ملخص قولهم أنه قد حان الوقت للطرفين للاعتراف والتسامح والنسيان والانطلاق نحو إقامة السلام الذي هو حاجة ورغبة الطرفين.

في هذه الورقة سوف أعالج ثلاثاً من أهم النقاط التي دار حولها الجدل فيما يتعلق بدير ياسين، حيث سأتطرق أولا إلى عدد الشهداء في دير

ياسين، وكيف ولماذا نشأت البلبلة حول الأرقام، وبعد ذلك سأحاول مناقشة فيما إذا شكلت دير ياسين في حينه تهديداً مباشراً للمستوطنات وللقوافل الصهيونية من جهة ثانية، وسأناقش ثالثاً فيما إذا كان ينطبق تعريف "المذبحة" على ما جرى في ديرِ ياسين.

أولاً: قضية عدد الشهداء:

حتى عهد قريب جداً فإن غالبية الذين عالجوا مذبحة دير ياسين مثل بني موريس، ونور مصالحة، وسامي الهداوى، ذكروا أن عدد الشهداء يتراوح ما بين ٢٤٠-٢٥٤. وفي الوقت الذي كان فيه الكثير مما جرى في دير ياسين موضع جدل وخلاف بين الباحثين، فإن عدد الشهداء كان قد اعتبر قضية مسلماً بها.

في العام ١٩٨٤ تسلمْتُ إدارة مركز أبحاث جامعة بيرزيت، وبدأتُ العمل في مشروعٍ أسميته "مشروع توثيق القرى الفلسطينية المدمرة" وكانت الفكرة من وراء المشروع القيام بدراسات وصفية "اثنوغرافية" حول القرى التي كان الإسرائيليون قد أفرغوها من سكانها ثم قاموا بهدمها، وكباحث انثروبولوجي فقد كنت أقصد من هذا المشروع إعادة تركيب وتصوير الحياة كما كانت في ثلاثينات وأربعينات هذا القرن،

وقد اتضح أن عدد القرى المدمرة كان كبيراً جداً بحيث بلغ حوالي ٤٥٠ قرية ومدينة، وظهر أن هذا المشروع كان طموحاً جداً إلى درجة أنه يصعب إتمامه، ومع ذلك فقد نجح فريق المركز في إصدار دراسات عن خمس عشرة قرية مدمرة، وما يهمنا هنا أن إحدى هذه الدراسات كانت حول دير ياسين.

وكان طبيعياً أن نجمع، أثناء المقابلات مع أهالي القرية، معلومات حول المذبحة، حيث لم يكن بإمكاننا إلا أن نلاحظ أن الأرقام التي حصلنا عليها منهم حول شهداء القرية، كانت مختلفة تماماً عما يُذكر عادة في الأدبيات.

أهالي دير ياسين أنفسهم كانوا يتحدثون عن أرقام تقارب المائة، وبالتالي، فقد قررنا - نهاد زيتاوي، إحدى مساعدات البحث، وأنا - قررنا البحث والنظر في هذه القضية. والطريقة التي استخدمناها كانت فحص ومقارنة أربع قوائم للشهداء، وجدت إحدى هذه القوائم في جريدة الدفاع الفلسطينية الصادرة في ١٢ نيسان ١٩٤٨، والقائمة الثانية ذكرها المؤرخ الفلسطيني عارف العارف، والقائمة الثالثة قام بجمعها المرحوم الأستاذ سعيد سمور ابن دير ياسين الذي كان في حينه يعمل مدرّساً في ثانويات عمان، والرابعة هي القائمة التي قمنا نحن

بجمعها من أهالي دير ياسين المقيمين في الضفة الغربية، كما قمنا برسم شجرات عائلات القرية، ولدهشتنا فإن أياً من القوائم الأربع لم تزد عن ٨٥ اسماً، ومن هذه القوائم تمكنا من التعرف والتأكد من ١٠٧ أسماء مختلفة. وقد نشرنا هذه النتائج في دراسة صادرة عن المركز عام ١٩٨٦. وفي هذه الدراسة عبرنا عن اعتقادنا بأن الرقم الحقيقي للشهداء لا يمكن أن يتجاوز ٥ - ١٠ أكثر أو أقل من الرقم الذي اعتمدناه.

حتى بداية الجدل الحالي الذي ثار بمناسبة الذكرى الخمسين للنكبة وإقامة إسرائيل. فإن أحداً لم يتنبه أو يُلق اهتماماً للأرقام التي أوردناها في الدراسة قبل اثني عشر عاماً [سنة ١٩٨٦]، وكذلك فلم يذكر أحد أو يناقش قضية العدد. وفي المدة الأخيرة وصلني كتيب صادر عن جمعية أهالي دير ياسين في الأردن عام ١٩٩٤، وكاتبه: محفوظ سمور، الذي ذكر أنه شارك في أحداث دير ياسين سنة ١٩٤٨، حيث ذكر أسماء وأعمار ٩٩ شهيداً وشهيدة، وأكد بشدة أن هؤلاء فقط هم الذين قُتلوا في دير ياسين.

وفي أوائل هذا العام، ١٩٩٨، نشر وليد الخالدي سلسلة مقالات حول مذبحة دير ياسين في جريدة الحياة التي تصدر في لندن، وأعيد نشر

هذه المقالات في جريدة الأيام التي تصدر في رام الله، وقد ذكر الخالدي أن عدد شهداء المجزرة هو مائة.

إذن، الرقم الحقيقي هو حوالي المائة، وأنا أعتقد أن كل القرائن والدلائل تؤيد ذلك، وبالتالي فإن الحديث عن ٢٤٠-٢٥٤ شهيداً لا يعدو كونه أكاذيب تم اختلاقها والحفاظ عليها لغايات في نفوس مختلقيها، والسؤال المطروح هو: كيف نشأت هذه الأرقام؟ ومن اختلقها؟ وما هدفه من اختلاقها؟

العديد من الصهاينة يقولون أن العرب هم الذين بالغوا في الأرقام لإعطاء صورة سلبية عن اليهود، ولدفع الدول العربية لاتخاذ قرار بإرسال جيوش لمساعدة الفلسطينيين. لكن الحقيقة المؤكدة هي أن العرب لم يكن لهم أي دور في خلق هذه الأرقام ولكن ربّما كان لهم دور في تثبيتها ونشرها. وفي الواقع فإن الرقم ٢٤٠ سُمِع لأول مرة من إذاعة .B.B.C في نشرة إذاعية مساء الجمعة في ٩ نيسان ١٩٤٨، أي في نفس مساء يوم المذبحة، وظهر نفس الرقم مكتوباً صبيحة اليوم التالي ١٠ نيسان في جريدة نيويورك تايمز، ثم في الصحف العبرية في فلسطين صباح الأحد ١١ نيسان، وقد أخذت .B..B.C ونيويورك تايمز والصحافة العبرية معلوماتهم من "مردخاي رعنان" قائد عصابة اتسل

في القدس في مؤتمر صحفي عقده في "جفعات شاؤول" المجاورة لدير ياسين الساعة السابعة من مساء التاسع من نيسان بعد وقت قصير من انتهاء المذبحة.

بالنسبة للرقم ٢٥٠ فقد ظهر في بعض الصحف العبرية لأول مرة بعد يومين من ظهور الرقم الأول ٢٤٠، وكذلك فإن الرقم ٢٥٤ ظهر لأول مرة في جريدة نيويورك تايمز صباح ١٣ نيسان. والذي أعتقدهُ أن الزيادة في العدد جاءت من إضافة أرقام ظهرت في الجريدة الصهيونية Palestine Post في ١١ نيسان، والتي ذكرت أنه كان هناك ١٥ جريحاً من دير ياسين جراحهم خطيرة، وان عشرة منهم أحضروا إلى المستشفى الحكومي في القدس، وقد يكون وراء هذا قصة مثيرة لكنه من المبكر الآن الحديث عنها، إذ أنها بحاجة إلى مزيد من البحث والتقصّي.

وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية استعملت الرقم ٢٥٠ وحدَهُ في تلك الفترة ابتداءً من يوم الإثنين ١٢ نيسان، هذا الرقم الذي كانوا قد حصلوا عليه في اليوم السابق عندما عقد حسين فخري الخالدي، السكرتير العام للهيئة العربية العليا مؤتمراً صحافياً وأعلن ذلك الرقم خلال المؤتمر. والخالدي بدوره أخذ الرقم من جاك دي رينيير Jack

de Reynier ممثل الصليب الأحمر في القدس الذي كان قد عاد لتوه من أول زيارة لدير ياسين بعد المذبحة. دي رينيير قال للخالدي أنه قد أُعلِمَ من قبل عصابة الاتسل أنهم قتلوا ٢٥٠ شخصاً من دير ياسين وبضمنهم نساء وأطفال. والملاحظ أن العرب قبلوا الرقم الذي أُعطي لهم من قِبَل عصابة الاتسل بدون شك أو نقاش، ورددوه في وسائل الإعلام. كما فعلت وسائل الإعلام اليهودية والعالمية.

وهكذا يتضح أن الأرقام ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٤ كان منشؤها العصابات الصهيونية ليحي واتسل. وهم الوحيدون الذين كانوا في موقع الإطّلاع على العدد الحقيقي. ولذلك فهم الذين بادروا وبالغوا في تضخيم الأرقام.

ولكن ما مصلحة هاتين العصابتين في تضخيم أرقام ضحاياهم؟

يظهر أن المذبحة نفسها كان يقصد بها أن تنقل رسالتين إحداهما للعرب والثانية للجماهير اليهودية، واما المبالغة في الأرقام فقد كانت تهدف إلى زيادة نجاعة ومفعول هاتين الرسالتين.

لقد كانت المذبحة والمبالغة في وصف فظاعتها بمثابة رسالة إلى العرب لحملهم على ترك قراهم وأراضيهم، وكان قد اشتد قتل وتخويف العرب منذ أواخر ١٩٤٧ كما ذكرنا سابقاً خصوصاً في القدس وما

حولها، وفي السابع من شباط ١٩٤٨ عبر بن غوريون عن سعادته الكبيرة بعملية التطهير العرقي ضد الأحياء العربية في غربي القدس عندما قال "من اللحظة التي يدخل فيها الشخص القدس. ماراً بِ لفتا وروميما، ... لا يوجد هناك عرب، ١٠٠٪ يهود. القدس لم تكن. منذ دُمّرت من قبل الرومان، يهودية بالدرجة التي هي الآن.

لا يستطيع الشخص رؤية أي عربي، في العديد من الأحياء العربية في الغرب [غربي القدس]".

في نيسان ١٩٤٨ كان هناك إحساس يهودي بضرورة إخلاء العرب من الأحياء الغربية في القدس، ومن القرى العربية المحيطة بالمدينة. على وجه السرعة لسببين، أولهما: فتح الطريق بين تل أبيب والقدس، وثانيهما: ضرورة "تحرير" القدس قبل منتصف أيار الذي كان موعد انسحاب قوات الانتداب وبداية تنفيذ قرار التقسيم والذي اعتبر القدس مدينة دولية، ولذلك فإن خلق حالة من الذعر بين السكان العرب في منطقة القدس كان هدفاً رئيساً وراء المذبحة نفسها ووراء المبالغة في تضخيم الأرقام. أما الرسالة إلى الجمهور اليهودي، وإلى يهود القدس بشكل خاص، فكانت تتعلق بالصراع والتنافس الدائر في حينه بين العصابات اليهودية الثلاث: الهاجاناه من جهة، وعصابتي اتسل

وليحي من جهة أخرى، وكان نجاح هذه العصابات من حيث زيادة شعبيتها بين الجمهور اليهودي وتأثيرها عليه. يتوقف على مقدرة أي من هذه العصابات على قتل عدد أكبر من العرب أو طردهم من بيوتهم. وبالتالي، فالبرهنة على أن مقدرة اتسل وليحي على قتل وترحيل العرب أكبر من مقدرة الهاجاناه، كانت هي الرسالة الموجهة إلى الجمهور اليهودي. من خلال المذبحة ومن خلال المبالغة في وصف أحداث المذبحة.

ثانياً: مدى تهديد دير ياسين للمستوطنات والقوافل الصهيونية:

لقد حاولت العصابتان المسؤولتان بشكل رئيس عن ارتكاب مذبحة دير ياسين تبرير جريمتهما، أو على الأقل تفسيرها، عن طريق تصوير دير ياسين وكأنها كانت قلعة مدججة بالسلاح، والتي هاجمت أحياناً. المستوطنات المجاورة والقوافل المارة على طريق تل أبيب - القدس وشكلت تهديداً مباشراً عليها.

بالنسبة للمستوطنين في ذلك الوقت فإنهم لم يكونوا يعتبرون العرب القاطنين فيما يسمونه "أرض إسرائيل" من الآدميين، وكان ينظر إليهم كعنصر مزعج من عناصر البيئة المحيطة، شأنهم شأن الحشرات

الضارة والأشواك، التي كانت تؤخر عملية استيطان البلاد وفلاحة الأرض واستغلالها. ولذلك فإن القيم والأخلاقيات التي تمارس وتحترم بين بني الإنسان لم تكن تسري على السكان العرب في فلسطين. قاعدة واحدة فقط كانت تصلح للتطبيق عليهم وهي "أن المستوطنين اليهود كانوا يهدفون إلى الاستيلاء على أرض بدون سكان" وهذا الأمر كان ولا يزال هدف الصهاينة. وهو في الحقيقة ما يعنيه التعبير الدارج الآن بأن الحكم الذاتي ينطبق على السكان دون الأرض.

هذا الهدف "أرض بلا سكان عرب" برر ولازال يبرر كل الوسائل الممكنة. لا اعتبار لأية قيود أخلاقية أو قيمية أمام هذا الهدف، وعليه فإن ما زعمته تلك العصابات عن دير ياسين ينبغي ألا يؤخذ بعين الاعتبار عندما نبحث عن الحقيقة.

كانت دير ياسين حقيقة تقع على تلة مرتفعة ومشرفة على المستعمرات الصهيونية المجاورة، وكانت على مسافة أقل من ٢ كم من خط القدس - تل أبيب، وكان يمكن لدير ياسين أن تشكل مصدر خطر للمستعمرات اليهودية ولغرب القدس. هذا دون الدخول في نقاش حول أحقية هذه المستعمرات في الوجود أصلاً. على أي حال وعلى الجهة

الأخرى من الجدال الدائر، فإننا للرد على مزاعمهم نجد النقاط التالية والتي لا نستطيع ولا نود الإسهاب فيها هنا:

١- كانت دير ياسين محاطة بست مستعمرات صهيونية تفصلها كلياً عن باقي العالم، والطريق الوحيدة التي كانت تربطها بالقدس كانت تمر من وسط مستعمرة جفعات شاؤول.

٢- وكانت مستعمرة موتسا تمتد ما بين دير ياسين وشارع تل أبيب القدس.

٣- لقد أدرك سكان دير ياسين مدى حراجة وصعوبة وضعهم، الأمر الذي جعلهم يحاولون المحافظة على علاقة جيدة مع المستعمرات المجاورة، لدرجة أن العديد من المؤرخين الإسرائيليين وصفوا أهالي دير ياسين بأنهم كانوا "سلبيين" و "مسالمين" و"غير عدوانيين"، ولا يوجد أي سجلات أو وثائق تظهر أن دير ياسين قامت بهجوم على أي من المستعمرات المجاورة أو على القوافل المارة من تل أبيب إلى القدس، وكذلك لم يكن في القرية أي تواجد لقوات عربية غير نظامية مثل جيش الإنقاذ أو الجهاد المقدس. وحسب ما قاله المؤرخ الإسرائيلي "سمحا فلابان" فإنه "كانت هناك اتفاقية عدم اعتداء بين دير ياسين والمستعمرات المجاورة منذ عام ١٩٤٢"، ويقال أن دير ياسين كان لها

اتفاقيتان لعدم الاعتداء في الشهرين الأولين من عام ١٩٤٨، إحداهما بين وجهاء قرية دير ياسين ووجهاء جفعات شاؤول، والثانية بين مختار دير ياسين وقائد الهاجاناه في القدس.

٤- ومما يؤكد أن العصابات الصهيونية لم تكن ترى في دير ياسين تهديداً قوياً كالذي زعموه بعد ارتكاب المجزرة، قول بني موريس إنه لم يكن مخططاً للمذبحة من قبل المهاجمين ولكنهم ارتكبوها بعدما وجدوا ان المقاومة أشد مما كانوا يتوقعون.

٥- والسؤال المطروح هو: إذا كانت دير ياسين غير محصنة وغير معادية ولم تكن تشكل خطراً على المستوطنات المجاورة، ولا تهدد طريق القدس - تل أبيب، فلماذا إذاً تم اختيارها لتكون مسرحاً للمذبحة؟

كانت الهاجاناه قد بدأت حملتها المسماة "حملة نحشون" قبل المجزرة بأيام قليلة، وكانت الحملة ناجحة وتسير على ما يرام، حيث اكتسحت قوات الهاجاناه معظم قرى باب الواد، وكانوا في طريقهم ليصبحوا "أبطال تحرير القدس اليهودية"، وكان التنافس يكاد يُحسم لصالح الهاجاناه على حساب اتسل وليحي، ولم يكن لدى اتسل وليحي ما يكفي من المال والسلاح والرجال للقيام بحملة مشابهة

لحملة نحشون. ومن أجل البقاء في حلبة المنافسة بين هذه العصابات، كانت اتسل وليحي بحاجة إلى نصر سهل ومدوٍ في القدس أو المنطقة المحيطة بها. مثل هذا النصر كان مضموناً في حالة دير ياسين بسبب صغر حجمها وقربها من القدس وإمكانية مداهمتها عبر جفعات شاؤول. وفكرتهم السابقة بأن القرية مسالمة وقليلة السلاح، وضعيفة - في نظرهم - كونها عقدت اتفاقيات عدم اعتداء مع المستعمرات المجاورة، بالإضافة إلى عامل اقتصادي مهم وهو أن أفراد العصابتين كانوا بحاجة ماسة إلى إمدادات الطعام، وكان الوضع الاقتصادي في دير ياسين جيداً نسبياً إلى الحد الذي رأوا فيه حلا لمشكلتهم.

ثالثاً: هل ينطبق تعريف المذبحة على دير ياسين؟

أول ما نحتاجه هنا إيجاد تعريف أو معيار لتحديد مفهوم المذبحة. يمكن تعريف المذبحة بشكل مبسّط بأنها "القتل المتعمد للمدنيين المقبوض عليهم، والقتل المتعمد للجنود أو المحاربين الذين استسلموا وجُرّدوا من السلاح ولم يعودوا يشكلون تهديداً للقوات المنتصرة".

وبحسب هذا التعريف، هل يصح لنا وصف ما جرى في دير ياسين بأنه مذبحة؟ وما الدلائل والمبررات لذلك؟

إن لدينا براهين على ألسنة قادة إتسل وليحي أنفسهم يلمحون فيها إلى ارتكاب قواتهم "فظائع" ضد سكان دير ياسين، بالإضافة إلى تصريحات عن تخطيطات مسبقة "لتلقين" العرب درساً، وإلقاء الرعب في قلوبهم كي يغادروا أراضيهم، لكنه ليس من العدالة أن نستعمل أقوالهم هذه كدلائل لأننا اعتبرناهم بشكل كلي عديمي الأخلاق والقيم، وأن ما يقولونه عن دير ياسين كان محكوماً بالأهداف أكثر من الحقائق.

وهناك الإدانات الموجهة من التيار الرئيس في الحركة الصهيونية بما فيهم الهاجاناه والوكالة اليهودية، ومن قبل بن غوريون نفسه، حيث استخدموا عبارات "المذبحة" و "الفظائع" وهم يصفون ما جرى في دير ياسين. لكن هذه الإدانات أيضاً لا تشكل أدلة مقبولة لعدة أسباب. أحد هذه الأسباب أن الهاجاناه والوكالة اليهودية وبن غوريون بشكل خاص - لم يكونوا بالنسبة للعرب أكثر أخلاقية وإنسانية بالمقارنة مع اتسل وليحي. من ناحية سياسية كان لديهم دوافع لإدانة منافسيهم والابتعاد بأنفسهم عن هذه الفعلة لأجل عدم تشويه صورتهم أمام الرأي العام العالمي، خصوصاً أنهم كانوا يُعتبرون حينئذ بمقام الحكومة الرسمية لليهود في فلسطين. يضاف إلى ذلك أن الإدانة الشديدة وذكر تفاصيل "الفظائع" المرتكبة من قبل اتسل وليحي يُشتم منها رائحة

نفس الدوافع التي كانت تكمن وراء المذبحة التي أدانوها، وهي الرغبة في إرهاب وتخويف العرب ودفعهم نحو ترك أراضيهم، وكذلك تضخيم بشاعة اتسل وليحي لاستخدامهما في مزيد من تخويف العرب منهم، وكأنهم يقولون للعرب من خلال هذه الإدانات: "أنتم تعرفون ما يمكن أن تفعله هذه العصابات إذا ما أطلقنا لهم العنان!".

إنه لا يزال هناك ثلاثة أنواع من الأدلة لتأكيد أن ما جرى في دير ياسين كان مذبحة حقيقية: إفادات شهود العيان اليهود والأجانب، وشهادات الناجين من بين ضحايا المذبحة، والدلالات المستنبطة من الأحداث والظروف المحيطة.

١- إفادات شهود العيان من اليهود والأجانب:

هنالك مثلاً شهادة مائير باعيل والذي كان حينها في جهاز استخبارات الهاجاناه حيث أُرسل كمراقب لتقييم أداء قوات اتسل وليحي، ولمعرفة مدى صلاحيتهما للانضمام إلى الجيش الإسرائيلي عندما تقوم الدولة، ومع أن باعيل كان في الهاجاناه، فإن شهادته - باعتقادي - كانت موضوعية، لأنها لم تأت في إطار حملة دعائية، ولكن كتقرير مكتوب للمسؤولين عنه حول المهمة التي أُرسل من

أجلها. ثم فيما بعد بشكل مقالات صحفية كتبت في السبعينات والثمانينات حيث لم تكن حاجة للكذب حول دير ياسين.

شاهد عيان آخر هو ممثل الصليب الأحمر. جاك دي رينيير. الذي سُمح له بالدخول إلى موقع المذبحة فقط صبيحة يوم الأحد ١١ نيسان ١٩٤٨. أي بعد يومين من المذبحة. ولن نستطيع الخوض في تفاصيل مطولة. ولكننا نستطيع أن نستنتج من الشهادتين معاً النقاط التالية:

أ- أن المجزرة قد خطط لها مسبقاً. حيث كانت هناك خطة مسبقة لقتل جميع رجال القرية. وكل من يصادفهم في طريقهم سواءً أكان طفلاً أو امرأة أو شيخاً.

ب- كان القتل غالباً يتم بدم بارد وعن مسافة قصيرة. هذا عدا عن الذين قتلوا في أثناء المواجهات أو الذين قتلوا تنفيذاً للأوامر بإطلاق الرصاص على كل ما يتحرك أمامهم.

ج- عائلات بأكملها أخرجت من بيوتها وقتلت رمياً بالرصاص.

د- رجال ونساء وأطفال أوقفهم رجال العصابات في صف أمام حائط وأطلقوا النار عليهم.

هـ- رجال ونساء وأطفال حُملوا في شاحنات وجرى عرضهم في شوارع القدس الغربية، حيث أعيد الرجال إلى القرية وأطلق عليهم الرصاص وألقيت جثثهم في حفر الكسارات وتم حرقها. أما النساء والأطفال فقد قتل بعضهم بينما القي بالبعض الآخر في أحد أحياء شرقي القدس.

و- بعد المجزرة الرئيسة كانت هناك عملية "تنظيف" للبحث عن ناجين مازالوا مختفين في القرية لقتلهم، وكذلك بهدف التفتيش عن جرحى أحياء وقتلهم أيضاً، وكان القتل في هذه الحالة، وبشهادة جاك دي رينيير، يتم بواسطة السكاكين والخناجر.

ومن الجدير بالذكر أن أفراد عصابتي اتسل وليحي قد اجتازوا بنجاح اختبار الأهلية والصلاحية وجرى ضمهم بعد فترة وجيزة إلى الجيش الإسرائيلي الرسمي، وظهر من صفوفهم فيما بعد على الأقل اثنان من رؤساء وزارة إسرائيل (بيغن وشامير).

٢- شهادات الناجين من بين ضحايا المذبحة:

لقد أجرينا مقابلات مع عدد كبير من شهود العيان من أهالي القرية وكانت شهاداتهم بشكل عام تدعم ما ذكرناه في الفقرة السابقة. وينبغي ان نتذكر أن أولئك الذين "شاهدوا" فظائع أكثر من غيرهم،

بالضرورة، لم يظلوا على قيد الحياة ليرووا ما شاهدوه من فظائع، [أنظر الفصل الرابع].

وينبغي أن أذكر هنا نقطتين بارزتين تكررتا في هذه الشهادات، إحداهما أن المهاجمين كانوا - فيما يبدو - مغرمين بأخذ الأطفال من أحضان أمهاتهم ثم قتلهم رمياً بالرصاص على مرآى من هؤلاء الأمهات، وبعد ذلك السماح لهن بمغادرة المكان، والنقطة الثانية أنهم كانوا مغرمين بإطلاق النار على بطون النساء الحوامل من مسافة قصيرة.

٣- الدلالات المستنبطة من الأحداث والظروف المحيطة:

ثمة إشارات عديدة لا يوجد خلاف حول أي منها، وإذا أخذت مجتمعة فإنها تشكل دلائل قوية على أن القتل تم غالبا ضد مدنيين عزل بعد إلقاء القبض عليهم، وقد سبق ذكر بعض هذه النقاط، وهذا ملخص لنقاط أخرى:

أ- غالبية القتلى كانوا من النساء والأطفال والشيوخ، بينما تمكن غالبية الشباب القادرين من مغادرة القرية، وكانت نسبة القتلى من النساء والأطفال والشيوخ والمعاقين حوالي ٧٥٪ من ضحايا المجزرة.

ب- لم يوجد في القرية بعد احتلالها غير عدد قليل من قطع السلاح.

ج- لا أحد من القتلى وجد وسلاحه معه.

د- عدد الإصابات بين اليهود كان قليلاً جداً بحيث لم يتجاوز - حسب رواياتهم - أربعة قتلى وحوالي أربعين جريحاً.

هـ- من الغريب أن نسبة الجرحى إلى القتلى بين اليهود كانت حوالي ١٠:١، في حين لم يوجدِ أي جريح حي بين الضحايا. كان هناك حالة وحيدة لطفل عمره حوالي عشر سنوات، حيث شاهد جاك دي رينيير رِجْلاً صغيرة ترتجف وسط كومة من الجثث، كان الطفل لا يزال حياً، وقام دي رينيير باصطحابه إلى شرقي القدس.

وهنا أترك المجال للقارئ ليقرر إن كان ينطبق على ما جرى في دير ياسين تعريف المذبحة أم لا، بعد سرد كل هذه الوقائع والشهادات.

وفي نهاية ورقتي هذه أود أن أذكر أنه لا مذبحة دير ياسين، على الرغم من بشاعتها ووحشيتها، ولا عشرات المجازر الأخرى التي ارتكبتها القوات الصهيونية تشكل الجريمة الرئيسة بحق الشعب الفلسطيني. بل ان الجريمة الرئيسة تكمن أكثر في "الخطيئة الأبدية" التي نتج عنها "حمل" و"ولادة" إسرائيل، والتي ارتُكبت من قبل الآباء المؤسسين للحركة الصهيونية، الذين وضعوا برنامجاً يتطلب استعمار واستيطان بلاد مأهولة بالسكان، وإخراج أهلها منها. هذا

البرنامج أعلن أن فلسطين "أرض بلا شعب" تنتظر بفارغ الصبر "شعبا بلا أرض"، ومن أجل تدعيم وتبرير الجزء الأول من تلك الأكذوبة، فقد تبنوا وجهة النظر القائلة بأن الفلسطينيين ما هم إلا عناصر بيئية مزعجة يجب إزالتها. لقد حطموا شعباً كاملاً، قتلوا بعضه وشردوا الباقين، صادروا أراضيهم، دمروا قراهم ومدنهم، واستولوا على بيوتهم، واستخدموا حيواناتهم، واستعملوا أدوات طبخهم، وحتى أنهم في مرات عديدة التهموا وجبات الطعام التي كان الفلسطينيون حضروها لأطفالهم.

ولتدعيم وتبرير الجزء الثاني من شعارهم الكاذب "شعب بلا أرض" كان عليهم أن يتبنوا الفلسفة القومية العنصرية التي كانت قد ظهرت قبل ذلك بقليل في أوروبا والتي تبنت فكرة الوحدة العضوية المتأصلة بين الدم العرقي السامي وأرض الأجداد المقدسة. هذه الفلسفة القومية لم تكن خاصة بألمانيا، وان كانت قد بلغت أوجها في ألمانيا النازية بقيادة هتلر. في حالة الصهيونية، فإن الأسطورتين الدينيتين: أسطورة الشعب المختار، وأسطورة أرض الميعاد، أضيفتا لتدعيم علاقة "الدم بالأرض" مما أدى إلى خلق واحدة من أكثر الكيانات عنصرية في تاريخ الإنسانية، وكنتيجة لذلك فقد وجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة وضع، لولا أنه بالغ الخطورة والمأساوية، لكان مثيراً للسخرية

والضحك، حيث أن مجموعة من المستعمرين الأوروبيين يظهرون فجأة على عتبات بيوت الفلسطينيين، ويطلبون منهم ان يتركوا كل شيء على حاله ويخرجوا من بلادهم، لأن هؤلاء المستعمرين قد عادوا ليستردوا البيوت والأراضي التي كان أجدادهم قد تركوها وراءهم قبل فترة قصيرة لا تزيد عن ثلاثة آلاف سنة! وعندما يعبر الفلسطينيون عن رأيهم بأن هذه النكتة الصهيونية غير مضحكة، وأنهم مستعدون للقتال دفاعاً عن بيوتهم وأراضيهم، فإنه يطلق عليهم وصف "الأعداء" و"الإرهابيين" و"المخربين"، وتتم مهاجمتهم وتُرتكب بحقهم المجازر ثم يطردون من بيوتهم.

واحدة من الإشارات التي تلمح إلى السبب وراء حاجة يهود أوروبا في أواخر القرن الماضي إلى فلسفة عنصرية وشوفينية، يمكن أن نجدها في اقتباس قصير نقله توم سيغف في كتابه الذي صدر عام ١٩٨٦ بعنوان "الإسرائيليون الأوائل (ص ٩٠)" وقد أخذ هذا الاقتباس من كلمة ألقاها في الكنيست الدكتور زيرح وورهافتج:

"من أحسن منا، نحن شعب بدون أرض، والذي لأجيال عديدة، لم يكن يستطيع ان يسمي حتى بضعة أقدام من الأرض ملكا له، يستطيع أن يعرف ويجب أن يعرف كيف يشعر بقيمة الأرض. الكلمة العبرية

المقابلة للإنسان هي آدم مشتقة من الكلمة العبرية المقابلة للأرض وهي أدمه، حكماؤنا قالوا: الرجل بلا أرض ليس رجلاً، فقط الآن حيث أصبح لنا دولة وأرض خاصة بنا، يمكن أن نسمى شعباً ورجالاً".

يظهر مما سبق أنه لا يضير العقل الصهيوني أن الفلسطينيين كنتيجة لما أوقعه عليهم الصهاينة لم يعودوا "بشراً" وأنه لا يهم الإسرائيليين أن الأرض التي أعادت لهم رجولتهم المفقودة هي أرض مسروقة، وأنها لذلك قد لا تؤدي الوظيفة التي يرجونها منها.

إنه من الممكن أن كل الخشونة والهجومية والصلابة التي يظهرها "الرجل" الإسرائيلي ليست إلا قناعاً يرتديه نتيجة لعدم ثقته بأن الأرض التي حصل عليها بالتغلب على الفلاحين الفلسطينيين العزل، ليست كافية لتسترد له كرامته وإنسانيته ورجولته التي أهدرت في الجيتوهات ومعسكرات الاعتقال والإبادة الأوروبية.

انني أعتقد بأن "الرجل" الإسرائيلي قد يشعر برجولة أكثر، وبشكل مقنع أكثر لنفسه وللآخرين لو كان استطاع ارتكاب مجزرة في برلين أو موسكو، وليس في دير ياسين.

إنه من المحزن حقاً أن الصهاينة رأوا من المناسب أن يأخذوا تعويضات مالية وعسكرية من أولئك الذين تسببوا في إفقادهم إنسانيتهم

ورجولتهم في أوروبا، وبالمقابل وجّهوا غضبهم وعدوانيتهم ضد الناس الوحيدين في العالم الذين استطاع اليهود أن يعيشوا بين ظهرانيهم وان يشعروا برجولتهم وكرامتهم وإنسانيتهم الكاملة بينهم، ألا وهم الشعوب العربية الإسلامية.

المراجع

الخالدي، وليد

١٩٩٨ "خمسون عاماً على مجزرة دير ياسين"، سلسلة مقالات من سبع حلقات، جريدة الأيام، أعداد ١١-١٦، ١٨/٤/١٩٩٨.

سمّور، محفوظ

١٩٩٤ "قرية دير ياسين وموقعها الجغرافي" في نشرة بعنوان جمعية ديرياسين للتنمية الاجتماعية الخيريّة: النظام الأساسي. عمان الأردن.

مصالحة، نور الدين

١٩٩٢ مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢ - ١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

كناعنة، شريف ونهاد زيتاوي

١٩٨٦ دير ياسين، سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة، رقم "٤"، مركز الأبحاث، جامعة بيرزيت.

Collins, Larry and Dominique Lapierre, 1977, O Jerusalem, Pan Books, London.

Ellis, Mark H., 1997, "A Gap in Time: A Reflection on the Forty-Nine Anniversary of Deir Yassin" Paper given at the 49th Anniversary of Deir Yassin, Ramallah, West Bank, April 9, 1997.

Ellis, Mark H., 1998, "Op-Ed from Mare Ellis" Circulated on Internet on 1 April 1998.

Flapan, Simha, 1979, Zionism and the Palestinians, Croom Helm, London.

Flapan, Simha, 1987, The Birth of Israel: Myths and Realities, Croom Helm, London.

Hadawi, Sami, 1979, Bitter Harvest: Palestine 1914-1979, The Caravan Books, Delmar, New York, N.Y.

Mc Gawan, Daniel A., 1997, "The Raison D'etre of Deir Yassin Remembered", Paper given at the 49th Anniversary of Deir Yassin, Ramallah, April 9, 1997.

Morris, Benny, 1987, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949. Cambridge University Press, New York, N.Y.

Segev, Tom, 1986, 1949: The First Israelis, The Free Press, New York, N.Y.

Shipler, David K., 1986, Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land, Times Books, New York, N.Y.

الفصل السابع

خطة مسبقة للترحيل؟*

ما سأتحدث عنه هنا هو: هل كان هناك خطة محددة واضحة المعالم ومقننة، تم تحضيرها مسبقاً، لطرد الفلسطينيين العرب من فلسطين أثناء حرب ٤٨؟ أم أن النزوح الفلسطيني الذي تمّ فعلاً جاء كنتيجة عفويّة للقتال الذي دار بين الطرفين أو للمتطلبات العسكرية والأمنيّة لتلك الحرب أو لظروف وعوامل نفسية سادت في المجتمع الفلسطيني في ذلك الوقت؟

الرأي الأول ينبع من وجهة النظر العربية - الفلسطينية أما الثاني فينبع من وجهة النظر الصهيونية - الإسرائيلية.

وقد جرت دراسات من قبل كلٍّ من الطرفين وتوصل كل طرف إلى نتائج تدعم وجهة نظره.

---

* جرى تقديم مادة هذا الفصل كمحاضرة في إطار فعاليّات أسبوع بيت نبالا ١٩٩٩، التي نظمتها "جمعية بيت نبالا الخيريّة" وذلك يوم الأحد ١/٨/١٩٩٩، في قاعة الغرفة التجارية في رام الله.

قسم كبير من مواد هذا الفصل ظهرت في الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب ولكن هذه المواد تظهر هنا في إطار جديد بهدف طرح فكرة جديدة لم تكن قد طرحت سابقاً في هذا الكتاب أو في غيره من الدراسات حول ترحيل الفلسطينيين سنة ١٩٤٨.

يمثل وجهة النظر الإسرائيلية المؤرخ الإسرائيلي "بني موريس" أشهر أولئك المؤرخين الإسرائيليين المعروفين بـِ "المؤرخين الجدد". كتب بني موريس حول هذا الموضوع بالذات عدداً من المقالات وكتاباً حول "جذور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين". وقد كتب بني موريس باللغة الإنجليزية. وعُرف الكتاب واشتهر على مستوى عالمي وأصبح يعتبر المصدر الأهم في العالم حول ظروف وأسباب نزوح الفلسطينيين في ٤٨. وقد هوجم الكتاب من قبل الكثير من الإسرائيليين لأنه كشف تفاصيل عن الدور الإسرائيلي سنة ٤٨ لا يقبل بها معظم الإسرائيليين.

ملخص ما وصل إليه موريس هو أنه صحيح أن الفلسطينيين لم يغادروا لوحدهم وإنما كانت هجمات الجيش الإسرائيلي الدافع الرئيس للنزوح، ولكن من جهة أخرى لم يكن وراء تلك الهجمات خطة عامة ولا نيّة مسبقة لطرد العرب من فلسطين، وإنما كانت ظروف ومتطلبات كل موقع وكل معركة هي التي تطلّبت الطرد وأدّت إليه. ولذلك يعتقد موريس أننا لا نستطيع أن نلوم أحد الطرفين دون الآخر إذ ان ويلات الحرب، ككل حرب أخرى، كانت هي المسؤولة عن النزوح والدمار.

اعتمد بني موريس في كتاباته هذه على مواد سرّية كانت محفوظة في الأرشيفات الصهيونية والإسرائيلية وبعض الأرشيفات البريطانية

والأمريكية. لقد أصبح بالإمكان الوصول إلى مثل هذه المواد، في بداية العقد الثامن فقط، عندما تم الكشف عن أوراق خاصة بالدولة وأسرار عسكرية وسياسية إسرائيلية وبريطانية وأمريكية، شكلت ملايين الوثائق المرتبطة بحرب ١٩٤٨، والظروف التي أحاطت بتهجير الفلسطينيين، فأصبحت في متناول أيدي الباحثين. وقد أدى ذلك إلى بروز ما يعرف الآن "بالتاريخ التنقيحي" أو "التاريخ الجديد". وكان بإمكان "التنقيحيين"، مع هذا النوع من المواد التي توفرت لهم، أن يلقوا الضوء على طروحات كلا الطرفين.

عند الخوض في الاتهامات العربية للمنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي، فإن موريس يعطي النقاش بعداً جديداً ومثيراً. حيث تُظهر نتائج بحثه، أن السبب الرئيس للهجرة هو العمل العسكري الإسرائيلي، ولكنه يؤكد مرة تلو أخرى، أنه لم تكن هناك خطة عامة لطرد العرب. ويفترض أن القرارات بطرد العرب، أو إجبارهم على الهرب من كل موقع، قد اتخذت باستقلالية وعفوية، وبموجب المتطلبات العسكرية والاستراتيجية لكل حالة معينة. وكان باستطاعة موريس أن يجد مبرراً لكل حالة حدث فيها إجلاء بسبب نشاط عسكري إسرائيلي مباشر أو غير مباشر، ويلمح إلى أن ما حدث

كان ينبغي أن يحدث. وتختلف المبررات التي يسوقها من قضية إلى أخرى، إلا أنه بالإمكان تلخيصها على النحو التالي:

١- أكثر التبريرات استعمالاً، ذلك الذي يقول، انه لم يكن من الحكمة أن تترك القوات الإسرائيلية بعد احتلالها منطقة جديدة، سكاناً "معادين" أو "من المحتمل أن يصبحوا معادين" خلف خطوطها الأمامية.

٢- تقرر أحياناً، قبل شن هجوم ما، "تهدئة" "Pacification" موقع أو مجموعة من المواقع. وتُعرّف "التهدئة" هنا بأنها "التخلص من السكان وتدمير" بلدة أو قرية ما. ويشرح موريس ذلك قائلاً، ان هذا على كل حال، لم يكن يجري بهدف طرد الفلسطينيين، بل كان "محكوماً بالاعتبارات العسكرية، وموجهاً لتحقيق الأهداف العسكرية". (ص ٦١)

٣- في بعض الحالات، اقتُرفت مذابح، وطُرد من تبقى من السكان. وفي بعض الحالات أيضاً جرى تفسير المذابح بأنها جاءت نتيجة مقاومة عنيدة أبدتها البلدة أو القرية، وهكذا، فعند الحديث عن مذبحة دير ياسين يقول موريس "قتل ما مجموعه ٢٥٠ عربياً معظمهم ليسوا من المقاتلين. وحدثت حالات أيضاً من التمثيل بالأجساد وبتر الأعضاء والاغتصاب. وطرد السكان الذين ظلوا على قيد الحياة إلى

القدس الشرقية، التي كانت في أيدي العرب". إلى هنا ينتهي هذا التصريح البسيط والوصفي، ولكن موريس، لا يبدو قادراً على مقاومة إغراء تقديم نوع من التسويغ أو التبرير لسلوك التنظيمات اليهودية المسلحة، فيضيف "بأن الدلائل تشير إلى أن القوات الخارجة عن الأوامر، لم تذهب إلى هناك وفي نيتها اقتراف مذبحة، إلا أن أفرادها فقدوا صوابهم في المعركة، التي وجدوها شرسة على غير ما كانوا يتوقعون". (ص ١١٣ - ١١٤).

٤- في بعض الحالات، بلغ الأمر بموريس حد التقرير بأن إجلاء قرية أو بلدة فلسطينية، كان يخدم مصالح الطرفين، العرب واليهود. وهكذا. فعند مناقشته لسقوط اللد والرملة مثلاً، يقول انه "منذ البداية جرى تخطيط العمليات ضد البلدتين لإثارة رعب المدنيين وهربهم". ويصف موريس كيف جرى قصف البلدتين وضربهما بالقنابل عدة أيام، وكيف أخذ بعض السكان فيهما يهربون. ويواصل وصفه: استسلمت البلدتان، ودخلتهما قوات الهاجاناه، وقيل أنه جرت في اللد أعمال قنص قام بها سكان اللد المسلمون، في أعقاب قتال مسلح بين القوات الإسرائيلية وبين ثلاث سيارات مدرعة تابعة للجيش العربي قتل فيه ثلاثة جنود إسرائيليين. واقترفت مذبحة بعد ذلك قتل فيها ٢٥٠ من رجال اللد ونسائها وأطفالها، وجرح كثيرون، كما

اعتقل كل الرجال البالغين في كلتا البلدتين ووضع السكان الآخرون تحت منع التجول، وكانت "القوات في خضم الترتيبات لطرد السكان". ويضيف موريس (ص ٢٠٨ - ٢٠٩) واصفاً وضع السكان في هذه المرحلة فيقول: "في خلال مدة ٧٢ ساعة واجهوا صدمة المعركة: نصر غير متوقع لليهود وتخلى الجيش العربي عنهم، ذبح (في اللد)، منع تجول مستمر مع التفتيش من بيت لبيت، واعتقال الرجال القادرين، وتشتت العائلات، ونقص الغذاء والرعاية الصحية، وهرب الأقارب وحجزهم المستمر في بيوتهم، ورعب عام من المستقبل". بعد هذا كله، يقدم موريس الملاحظة الذكية والجادة جداً قائلاً "في ليلة ١٢ - ١٣ تموز، يبدو أن معظم السكان الذي تبقوا في البلدتين قد قرروا أنه من الأفضل أن يغادروا، وأن لا يواصلوا العيش تحت الحكم اليهودي" (ص ٢٩٠). ويستطرد انطلاقاً من تلك الملاحظة، ليستنتج بأن القوات اليهودية لا تستحق اللوم على إجلائها سكان اللد والرملة لأنه كما قال: "كان هناك آنئذ تداخل مصالح ورغبات يهودية، وعربية، جيش دفاع إسرائيلي ومصمم على طرد السكان، وسكان مستعدون، بل ربما كانوا راغبين في الانتقال إلى منطقة عربية". وينتج عن ذلك، أنه بعد المفاوضات بين الطرفين المعنيين، يتمكن العرب من عقد صفقة رابحة، برفضهم الخروج بدون أخذ رجالهم المعتقلين. وأخيراً استسلم

المفاوضون اليهود ووافقوا على الإفراج عن المعتقلين، وغادر كل السكان الذين تبقوا في اللد والرملة بيوتهم بسرور بعد ذلك.

٥- لجأ موريس أحياناً، إلى ميدان علم النفس، وخرج ببعض التفسيرات "الخلاقة والبارعة جداً". ورغم أنه اعترف في بداية كتابه بأنه لم يستخدم أية مصادر من العالم العربي، ولم يجر مقابلات مع أي عربي عاش تجربة الحرب الإسرائيلية العربية الأولى وتجربة اللجوء ومع ذلك، وكعادة المستشرقين، أحس بأنه عرف كيف يشعر العرب، وكيف يفكرون، وبالتالي كيف يتصرفون أو تكون ردود أفعالهم، حتى عندما تكون أفكارهم هذه في اللاوعي. باختصار، فإنه اكتشف بأنه كان خبيراً بالنفسية العربية. ولذا ففي صفحة ٢٤ من كتابه يشرح بأن القادة العرب، استناداً إلى مراجع بريطانية، كانوا يعتقدون بأن الصهيونيين أرادوا فتح مناطق واسعة من الأراضي العربية وراء حدود فلسطين الانتدابية، وطرد السكان العرب من دولتهم. ثم يضيف موريس قائلاً "كان لا بدّ لمثل هذه التكهنات العربية، أن تكون ذات طبيعة من النبوءات التي تحقق نفسها. في سنة ١٩٤٨ كان على العرب أن يُطردوا من يافا وحيفا قسراً، وكان على اليهود أن يتصرفوا جزئياً على الأقل، كما توقع القادة العرب وقالوا بأنهم سيتصرفون". ويعني هذا كما أفهم مصطلح "نبوءة تحقق ذاتها"، بأن التوقعات

العربية، هي التي جعلت الصهيونيين يتصرفون نحو العرب، بالطريقة التي تصرفوا بها، ولذا، لا يمكن للمرء أن يلومهم على ما قاموا به.

وفي مكان آخر، يصبح موريس أوسع خيالاً في تفسيراته النفسية. ففي محاولته تفسير طوفان اللاجئين العرب خلال فترة نيسان - أيار ١٩٤٨، فإنه يلجأ إلى الجدل المعقد التالي: "في نيسان - أيار، وفي تشرين الأول لعب 'عامل الوحشية' دوراً كبيراً مرة أخرى في مناطق معينة من البلاد، في تشجيع الهرب (ص ٢٨٨) وحيث أن هذه كانت هي الفترة التي اقترفت القوات اليهودية فيها عدة مذابح في القرى العربية بما في ذلك دير ياسين قرب القدس، وناصر الدين قرب طبريا، وعين الزيتون قرب صفد، فإن ما قاله موريس يبدو مستوعباً تماماً، إلا أن المرء يكتشف عند مواصلة القراءة، بأن معنى هذا الكلام ليس بسيطاً كما يبدو. يواصل موريس شرحه قائلاً ان "السكان العرب في القرى والبلدات أسرعوا بالهرب وقد استحثهم الخوف من أن يفعل اليهود بهم اذا ما انتصروا، ما كان المقاتلون العرب المنتصرون في ظروف معاكسة، سيفعلونه باليهود المهزومين". ثم يضيف: "ان الأعمال الفظيعة التي ارتكبتها القوات اليهودية (في دير ياسين قبل كل شيء)، عززت مثل هذه المخاوف إلى حد كبير". لا يبدو أن الأعمال اليهودية الفظيعة بالنسبة لموريس، كافية وحدها لتعزيز المخاوف

العربية، ولذا فإنه يضيف قائلاً: "ولا سيما عندما يجري تضمينها والمبالغة فيها جهاراً وباستمرار في الإعلام العربي، وخاصة بلسان الناطقين باسم الهيئة العربية العليا لأسابيع طويلة بعد ذلك".

٦- وأخيراً، اذا لم يتوفر عذر آخر، فإنه يمكن القاء اللوم فيما يتعلق بالأعمال اليهودية الوحشية على "القادة المحليين والقوات المحلية". وهكذا، فإنه بعد الحديث عن عدة مذابح اقترفت في قرى الجليل الشمالي، بما في ذلك، استناداً إلى ما أورده هو نفسه، قتل ٥٢ رجلاً في سعسع و ٩٤ شخصاً في صلحة، وعدد آخر من المذابح الصغيرة، يجد موريس من الضروري أن يفسر بأن "كل الأعمال الوحشية، كانت بمبادرة القادة المحليين والقوات المحلية، ولم تصدر الأوامر بها أو يبادر إليها أو يتغاضى عنها لواء، أو مسؤولو عملية حيرام، أو قيادة الجبهة الشمالية". ويذهب موريس في تبريره قائلاً "ان مقترفي بعض الجرائم على الأقل، تعرضوا للعقوبة، وان كانت خفيفة". إضافة إلى كل هذا، يقول موريس بأنه لم يكن بوسع هذه الأعمال الوحشية وحدها، أن تسبب تدفق اللاجئين الذي نشأ عن عملية حيرام لأنه كما قال "كانت الأعمال الوحشية محدودة في حجمها ومداها وزمنها" (ص ٢٣٠ - ٢٣١).

وهكذا، فبعد إعطائنا شرحاً وافياً ومفصلا جداً للأحداث التي تعادل تراكمياً، ترحيل العرب الفلسطينيين، بإمكاننا أن نسأل عن الاستنتاجات التي يخرج بها موريس بخصوص المسؤولية عن "نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين". في طرحه لاستنتاجاته، سواء في مقدمة كتابه أو خاتمته، يبدأ موريس بعرض لطيف، بهدف الظهور وكأنه متزن وهادئ وموضوعي، وكأنه يقول أنه يجب عدم لوم أي طرف، اذ أن تلك ببساطة هي طبيعة الحرب. وبالتالي يقول في المقدمة "لا يمكن التشديد بقوة أكثر على أنه رغم أن هذا ليس تاريخاً عسكرياً، إلا أن الأحداث التي يصفها... وقعت في زمن الحرب، وكانت نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتلك الحرب" (ص ٣). ويبدأ خاتمة الكتاب المكونة من عشر صفحات قائلاً: "نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من جراء الحرب، وليس بتخطيط يهودي أو عربي، وجاءت في معظمها نتيجة مخاوف عربية ويهودية، وقتال طويل مرير، ميز الحرب الإسرائيلية العربية الأولى" (ص ٢٨٦).

من الجهة الأخرى نجد كتابات المؤرخ الفلسطيني نور مصالحة والذي توصل إلى نتائج تناقض تماماً تلك التي توصل إليها بني موريس. ويعنينا هنا أحد كتب مصالحة بالذات وهو كتاب <u>طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين</u>. وقد اعتمد مصالحة

في بحثه نفس المصادر التي اعتمد عليها موريس من وثائق عسكرية وسياسية محفوظة في الأرشيفات الصهيونية والإسرائيلية والبريطانية والأمريكية. راجع مصالحة في كتابه جميع خطط الطرد التي جرى تحضيرها قبل ١٩٤٨ كما راجع خطط وأحداث حرب ٤٨ وتوصل في النهاية إلى نتيجة تقول بأنه كانت هناك عشية حرب ٤٨ خطة موحّدة ومقننة موضوعه سلفاً لطرد الفلسطينيين أثناء الحرب.

يعتقد مصالحة أن نزوح حوالي ثلاثة أرباع مليون فلسطيني سنة ١٩٤٨ كان نتيجة الطرد المدبر والمتعمد من قبل الإسرائيليين، وأنه لم يأت لأغراض عسكرية أو استراتيجية، بل تنفيذا للخطط والمقترحات والأفكار الصهيونية، والتي كانت ترمي إلى الاستيلاء على الأرض "نظيفة" من سكانها العرب. ويكرس المؤلف الجزء الأكبر من جهده في الفصل الثالث لإثبات الفرضية التي تقول: "خلقت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عمداً" (ص ١٣٩). وتناول إثبات هذه الفرضية من خلال توثيق أربعة أنواع من الأساليب الإسرائيلية التي استعملت أثناء الحرب، والتي كانت ترمي إلى إجبار السكان العرب على النزوح من قراهم وأراضيهم:

الأسلوب الأول كان لجوء "الهاغاناه" والمنظمات العسكرية اليهودية الأخرى أثناء الفترة من كانون الأول ١٩٤٧ إلى نيسان ١٩٤٨ إلى شن

ضربات هجومية منسقة ومكثفة ضد المدنيين في المدن الرئيسة، وإلى شن الغارات الليلية، وعمليات التفجير العشوائية، وتدمير المنازل، وقتل المزارعين في الحقول، وغير ذلك من أساليب العنف والإرهاب العشوائية الهادفة إلى نشر الذعر والخوف بين السكان العرب وحملهم على الرحيل (ص ص ١٣٩-١٦٦). أسلوب الترحيل الثاني كان "توخنيت دالت" أو "الخطة د" التي صممت أول مرة سنة ١٩٤٢ واعتُمدت رسمياً في ١٠ آذار سنة ١٩٤٨. تقضي هذه الخطة بالاستيلاء على النقاط الرئيسة في البلاد، وعلى الطرق قبل رحيل البريطانيين، كما كانت تقضي بتوسيع الدولة اليهودية إلى أبعد من حدود التقسيم، كما تتضمن "نسف" و"حرق" و"تدمير" القرى العربية، و"طرد السكان العرب المحليين إلى خارج الحدود إذا واجهت هجماتنا أية مقاومة" (ص١٦٦). ومع تنفيذ "الخطة دالت"، وبموجب تقديرات صادرة عن قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، كانت القوات الإسرائيلية قد تمكنت من طرد حوالي ٣٧٠ ألف فلسطيني من تلك الأراضي التي استولت عليها (ص ١٧٧). أما الأسلوب الثالث فهو ارتكاب المجازر التي كان يقصد منها "كسر معنويات العرب" ونشر جو من الذعر التام. ومع أن المجزرة التي اشتهرت أكثر من غيرها والتي جرى توثيقها على نطاق واسع هي مجزرة دير ياسين، إلا أنها لم تكن

المجزرة الوحيدة، أو أكبر المجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية (فقد كانت مجزرتا اللد والدوايمة أكبر وأبشع من مجزرة دير ياسين).
أما النمط الرابع الذي يدل على اتباع خطة ترحيل مرسومة هو خلق أجسام خاصة لمتابعة شؤون الترحيل، إذ بلغ اهتمام القيادات الصهيونية والإسرائيلية بضرورة ترحيل السكان العرب إلى حد تعيين لجنة اسمها "لجنة الترحيل". وكان شاريت وزير الخارجية في حينه قد وافق على تعيين لجنة ترحيل "مؤقتة" في ٢٨ أيار ١٩٤٨ بناء على طلب من فايتس. وقد وافقت حكومة بن غوريون فيما بعد على رفع مكانة اللجنة المؤقتة لتصبح هيئة حكومية رسمية. وقد أشار بن غوريون مرارا إلى هذه اللجنة في يومياته باسم "لجنة الاقتلاع والطرد". وكان فايتس من أكثر المتحمسين لفكرة طرد العرب من فلسطين، وقد قدم منذ منتصف الثلاثينات عددا من الخطط والدراسات بهذا الخصوص. وقد كان لفايتس تأثير كبير في طرد الفلسطينيين إذ أنه كان منذ بداية الحرب يتنقل في جميع نواحي البلاد ويلتقي بقادة القوات الإسرائيلية المحليين محرضا إياهم على تدمير القرى والمدن العربية، وطرد سكانها وملاحقتهم ومنعهم من العودة إليها. كما كان يسعى إلى ذلك أيضاً من خلال لقاءاته مع رجال السياسة والإدارة في قيادة

الحركة الصهيونية وفي الحكومة الإسرائيلية فيما بعد (ص ص ١٨٥ - ٢٠١).

نجد في الفصل الثالث والأخير من الدراسة عدداً من الفرضيات الضمنية المهمة والخطيرة. من هذه الفرضيات أن نزوح الفلسطينيين سنة ٤٨ جاء بناء على خطط مدروسة ومبيتة نفذتها المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي فيما بعد. هنا نجح مصالحة في إثبات أن رحيل الفلسطينيين جاء نتيجة للنشاط العسكري للهاغاناه والمنظمات الأخرى "المنشقة"، وأنه لم يكن عفويا. ولكن مصالحة لم يكن بحاجة إلى إثبات هذه الفرضية، اذ أن المؤرخين "التصحيحيين" كانوا قد سبقوه في تبيان ذلك. ولكن الخلاف بين مصالحة والتصحيحيين، وعلى رأسهم بني موريس، هو حول الفرضية الضمنية النهائية والأكثر أهمية في الدراسات كلها، والتي لا يفلح مصالحة في دعمها بنفس القدر الذي أفلح بالنسبة للفرضيات السابقة. يرى مصالحة، خلافاً لما يراه بني موريس وباقي "التصحيحيين"، أن العمليات العسكرية الإسرائيلية التي أدت إلى ترحيل الفلسطينيين جاءت تنفيذا لخطة واحدة شاملة كانت قد وضعت قبل ٤٨، وان ترحيل الفلسطينيين كان هدفا مقصودا، ولم يكن مجرد نتيجة فرعية

للعمليات العسكرية أو ضرورة أمنية للجيش الإسرائيلي أو الاستيطان اليهودي في البلاد.

ما هو إذاً الجواب الصحيح؟ هل كانت أم لم تكن هناك خطة مسبقة لطرد الفلسطينيين أثناء حرب ٤٨؟

يظهر أن في الجوابين شيئاً من الصحّة وفي الجوابين شيئاً من الخطأ. فمصالحة أثبت أن سلوك الجنود والضباط والقادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين كان فيه من التناسق والتشابه والتّلاقي بالوسائل والأهداف والنتائج ما يوحي بوجود خطة مركزية ينطلق منها جميعهم وتتحكم بسلوكهم وتوجهاتهم. ولكن مصالحة لم يتمكن فعلاً من اكتشاف خطة موحدة أو أمر مركزي يتطلّب ترحيل جميع الفلسطينيين أو يدعو إليه.

من جهة أخرى أثبت موريس أن القادة والضباط الصغار وحتى الجنود الأفراد في المواقع والظروف المختلفة تصرّفوا بالطرق التي وجدوها مناسبة دون الحاجة لأوامر من السلطات المركزية العليا ولكن موريس لا يستطيع أيضاً أن ينكر أن هناك من التناسق والتوائم بين سلوك هؤلاء الأفراد على اختلاف رتبهم ومواقعهم والظروف التي أحاطت بهم ما يتحدّى الصُّدف والإمكانيات الإحصائية ويتطلب تفسيراً عقلانيّاً ومنطقيّاً.

سأبتعد الآن عن هذه النقطة إلى مكان وزمان وظروف تظهر في البداية وكأنها لا علاقة لها بما نحن فيه ثم أعود بعد استرسال قصير لأربط بين الإطارين.

صدر سنة ١٩٩٦ كتاب لمؤلف يهودي أمريكي اسمه Daniel J. Goldhagen استرعى انتباهاً كثيراً على مستوى عالمي وقرأه الكثيرون على الرغم من عدد صفحاته التي تزيد عن ٦٣٠ صفحة. عنوان الكتاب هو Hitler's Willing Executioners: Ordinary Germans and the Holocaust.

ولا أستطيع هنا الخوض بتوسّع في كتاب بهذا الحجم وغزارة الأفكار والتعقيد. وسأضطر هنا إلى الكثير من التبسيط ولكن دون تزييف.

الأطروحة الأساسية للكتاب كما يظهر من العنوان هي أن المذابح التي ارتكبت ضد اليهود في ألمانيا وغيرها من بلدان أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية لم تُرتكب من قبل النازيين فقط ولم تكن بأوامر مباشرة من هتلر أو من القيادة العليا للجيش أو للحزب النازي وإنما شارك فيها الألمان العاديّون بمجرد رغبتهم وباندفاع وحماس، وأنهم قتلوا وذبحوا دون أن يكونوا مضطرّين ولا مجبرين على ذلك بل بمحض رغبتهم.

ويدور الكتاب كلّه حول اثبات وتفسير هذه الأطروحة. وأورد فيما يلي عدداً من الاقتباسات المباشرة من الكتاب توضح تلك الأطروحة مع ذكر رقم الصفحة التي أخذ منها كل اقتباس مع العلم بأن الترجمة العربية في جميع الحالات هي للمؤلف الحالي:

ص ١٨٦: "الأوامر لتنفيذ عمليات القتل [المذابح] كانت تعطى في جميع الحالات تقريباً شفويّاً (إما وجهاً لوجه أو بواسطة التلفون ... وكان لضباط وجنود فرق البوليس درجات مختلفة من الاستقلالية في كيفية تنفيذ الأوامر التي استلموها)."

ص ١٨٩: "الألمان، بدون أوامر محددة بدقّة لكيفية تنفيذ مهماتهم [في ذبح اليهود] اجتهد كل منهم (كما فعلوا في العديد من المرات أثناء الهولوكوست) في اختراع أساليب تنفيذ جديدة."

ص ١٩١: "كان القائد قد أمرهم أن يجمعوا الرجال اليهود، ولكن بما أن الجنود كانوا يعرفون أن هتلر كان قد قرر إبادة جميع يهود روسيا فقد وسّع الجنود هذه الأوامر لتضم بعض النساء والأطفال. هؤلاء الألمان كانوا مصممين على القتل

والوحشية، لأنهم عملوا أكثر مما طلبت منهم الأوامر التي تلقّوها؛ لقد اختاروا أن يسلكوا طبقاً لروح الأوامر العامّة، وطبقاً لروح الزمن الذي كانوا فيه."

ص ٢٥١: "[أحد الجنود الألمان اعترف بعد الحرب قائلاً] 'عندما أُسأل لماذا شاركت في القتل فأجابتي حتماً هي أن الشخص لا يرغب أن يعتبر جباناً'... هذا حتماً يعني أنه كان هناك فهماً عاماً لا تساؤل فيه حول عدالة الإبادة [لليهود]."

ص ٢٧٧: "ان دراسة فِرَق البوليس تؤدي، في النهاية، إلى حقيقتين أساسيتين: أولاً، الألمان العاديّون تحوّلوا بسهولة إلى مرتكبي مذابح إباديّة. ثانياً، لقد فعلوا ذلك دون أن يكونوا مضطرين لعمله".

ويمكننا أن نضيف حقيقة ثالثة تقود إليها الدراسة وهي أن المذابح الإباديّة ارتكبت في جميع نواحي ألمانيا والبلدان التي اجتاحها الجيش الألماني دون أن يكون هناك خطّة مركزيّة مقننة ومكتوبة لإبادة يهود أوروبا.

يشير جولد هيجن في كتابه عشرات، إن لم يكن مئات المرّات إلى مفهوم يعتبره أساسيّاً في تفسير هذه الحقائق وفي تفسير سلوك الألمان

(وليس النازيين منهم فقط) في ارتكاب المذابح الإباديّة لليهود بشكل عام. وانقل هذا المفهوم هنا حرفيّاً كما ظهر في الكتاب لأهميته: The German`s Culturally Shared Cognitive Model. أي "النمط الثقافي الإدراكي المشترك للمجتمع الألماني".

أعتقد أنه أصبح الآن واضحاً ما أريد الوصول إليه.

– وهو أنني أعتقد أن الحقيقة ليست كما اقترح مصالحة إذا لم يكن هناك خطة موحّدة ومقننة ومتعمّدة سلفاً لطرد الفلسطينيين.

– ولم تكن الحقيقة كما قال بني موريس اذ لم يأتِ الطرد كنتيجة عفوية وحتميّة لحرب ٤٨.

– أعتقد أن الحقيقة هي أن العامل الموحِّد بين طرد وتدمير جميع القرى والمدن الفلسطينية والذي نتج عنه شيء قريب من خطة ترحيل مسبقة ومتعمدّة ولو أنها لم تكن مكتوبة ولا مقننة هو "النمط الإدراكي الثقافي - السياسي - الديني المشترك بين جميع الصهاينة ومعظم ليهود - وقسم كبير جداً من الأوروبيين والأمريكيين" والذي يخلق لديهم جميعاً اتفاقاً ضمنيّاً، ساد أثناء حرب ١٩٤٨ ومازال سائداً حتى هذا اليوم، حول صحة وعدالة وضرورة طرد الفلسطينيين من بيوتهم وتهديم قراهم ومدنهم والاستيلاء على ممتلكاتهم، وذبحهم إذا قاوموا أو رفضوا الخروج من البلاد. وهذا ما جرى تنفيذه أثناء حرب ٤٨ في

جميع الحالات بغض النظر عن حجم القوة المنفّذة أو رتبة المسؤول عن تلك القوة.

وهذا الفهم هو الذي كمن وراء قتل أطفال الفلسطينيين أو تكسير عظامهم أثناء الانتفاضة وهو الفهم الذي يكمن وراء هدم بيوت الفلسطينيين لأتفه الأسباب كما يكمن وراء جميع الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في كل زمان ومكان.

المراجع

مصالحة، نور الدين

١٩٩٢ طرد الفلسطينيين: مفـهوم "الترانسـفير" في الفكـر والتخطيـط الصهيونيين ١٨٨٢-١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسـطينية، بيروت.

Childers, E.

1961 "The Other Exodus", The Spectator. May 12, 1961.

Goldhagen, Daniel J.

1996 Hitler's Willing Executioners: Ordinary Germans and the Holocaust, Abacus, London.

Khalidi, W.

1959 "What Made the Palestinian Leave?", Middle East Forum, July 1959, pp. 21-24.

1961 "Plan Dalet: the Zionist Masterplan for the Conquest of Palestine, 1948", Middle East Forum, November 1961, pp. 23-28.

Morris, B.

1986a "Operation Dani and the Palestinian Exodus from Ludda and Ramleh in 1948", Middle East Journal, Vol. 40, No. 1.

1986b "The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine: the Israel Defence Force Intelligence Branch Analysis of June 1948", Middle Eastern Studies, Vol. 11, No. 1.

1986c "Yosef Weits and the Transfer Committees, 1948-49", Middle Eastern Studies Vol. 22, No.4.

1988 The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1959, Cambridge University Press, Cambridge.

الفصل الثامن

الترحيل في صور

الصور المدرجة في هذا الفصل أتت من المصادر التالية: منشورات الأونروا، مركز التصوير المركزي - السلطة الوطنية الفلسطينية، مجموعة العقيد لبيب قدسية، مجموعة الأستاذ عبد الرحيم بدر المدور، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني - شمل. لهم جميعاً جزيل الشكر والعرفان.

أولاً: الإرهاب والمذابح



جثث تحت أنقاض بيت عربي اثر هجوم بالقنابل سنة ١٩٤٧



أحد البيوت العربية في القدس اثر إلقاء قنبلة عليه سنة ١٩٤٧



بيت عربي في بيت صفافا – القدس بعد أن نسفته العصابات الصهيونية سنة ١٩٤٧



حارس عربي قتل نتيجة إلقاء قنبلة عليه قرب باب الخليل في القدس عام ١٩٤٧



طفل فلسطيني قتل يوم ٧/١/٤٨ نتيجة إلقاء قنبلة قرب باب الخليل – القدس



جثث بعض العرب قرب باب الخليل – القدس اثر إلقاء قنبلة يوم ٧/١/٤٨



مذبحة دير ياسين — ٩ نيسان ١٩٤٨

مذبحة دير ياسين



مذبحة دير ياسين



مذبحة دير ياسين

ثانياً: ترحيل ١٩٤٨



امرأة فلسطينية وأطفالها، يفصلها خط الهدنة عن بيتها سنة ١٩٤٨



عجوزان فلسطينيان يرحلان عن الفالوجة سنة ١٩٤٨



الرحيل عن يافا ١٩٤٨



الرحيل عن الفالوجة ١٩٤٨



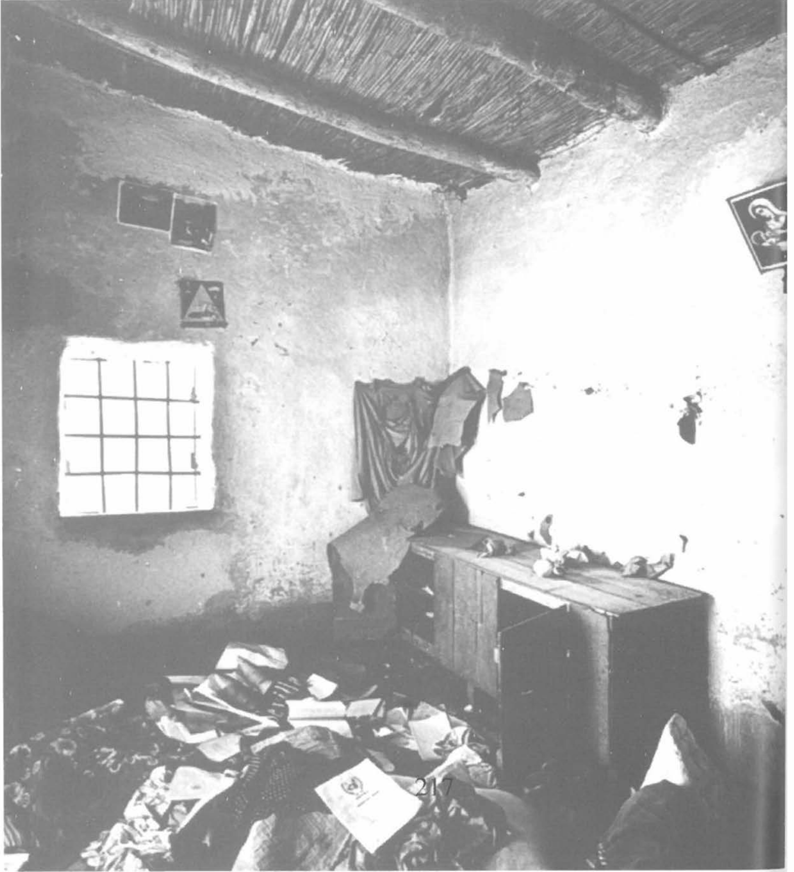
رحيل بعض أبناء القرى العربية سنة ٤٨



نقل اللاجئين من غزة إلى الخليل، كانون الأول ١٩٤٩



فتاة وجدها أثناء الرحيل من الجليل الشمالى إلى لبنان سنة ١٩٤٨



غرفة في بيت فلسطيني بعد ترحيل أهله سنة ٤٨



بعد الترحيل مباشرة سنة ١٩٤٨



بعد الترحيل مباشرة سنة ١٩٤٨



في مخيم الوحدات سنة ١٩٤٨



في وادي السير في الأردن سنة ١٩٤٨



طفلة لاجئة سنة ١٩٤٨

ثالثاً: ترحيل ١٩٦٧



جسر اللنبي في حزيران ١٩٦٧



جسر الملك حسين ١٩٦٧



مخيم غزة – الأردن ١٩٦٧



مخيم "سوف" ١٩٦٧



مخيم البقعة – الأردن ١٩٦٧

مخيم البقعة – الأردن ١٩٦٧



مخيم البقعة – الأردن ١٩٦٧



مخيم البقعة – الأردن ١٩٦٧



مخيم مؤقت في وادي الضليل – الأردن ١٩٦٧

رابعاً: محاولة الإبادة ١٩٨٢



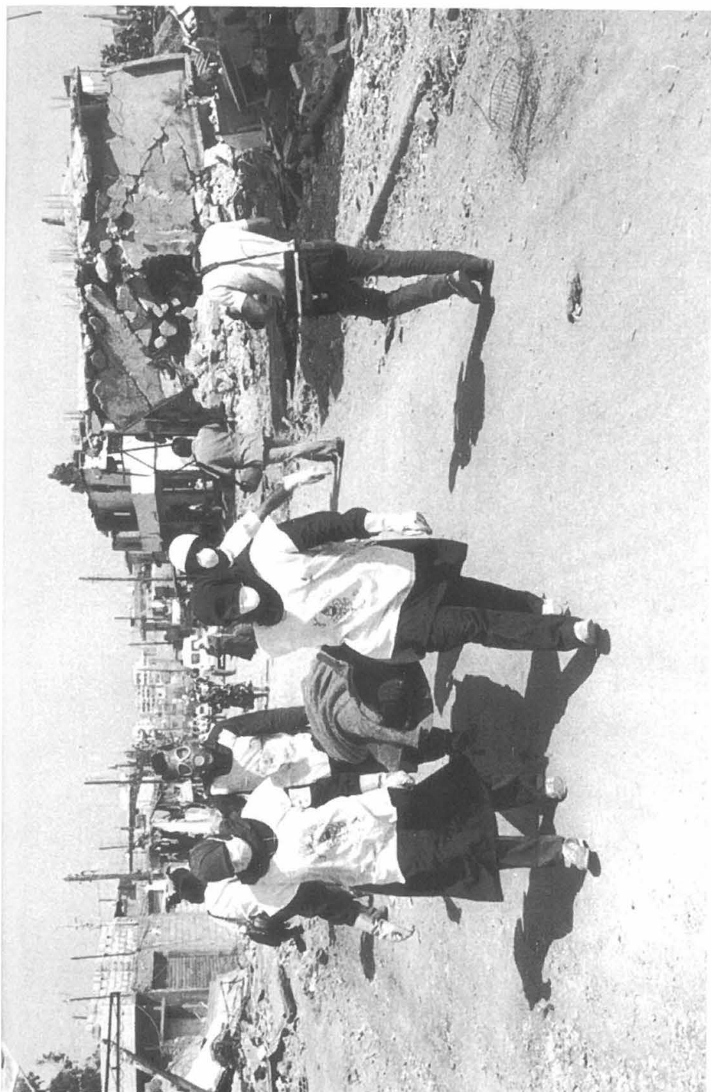
مخيم عين الحلوة – لبنان ١٩٨٢



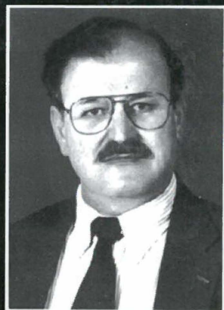
مخيم برج البراجنة – لبنان ١٩٨٢



مخيم برج البراجنة – لبنان ١٩٨٢



مخيم شتيلا – لبنان ١٩٨٢



"دراساتي حول أحداث ١٩٤٨
وأسباب رحيل الفلسطينيين
أقنعتني بأن كانت هناك
خطة مدروسة ومبيتة لطرد
جميع الفلسطينيين من الدولة
اليهودية وإن لم يجر الكشف
عن مثل هذه الخطة حتى الآن."

- ولد في قرية عرابة البطوف في الجليل سنة ١٩٣٦

- أنهى دراسته الثانوية في الناصرة.

- حصل على البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في الأنثربولوجيا وعلم النفس من الولايات المتحدة.

- عمل منذ عام ١٩٧٥ في تدريس العلوم الاجتماعية في جامعتي بير زيت والنجاح.

- تولى مناصب ادارية مختلفة منها رئاسة جامعة النجاح، ورئاسة مركز الأبحاث في جامعة بير زيت.

- نشر عدداً من الكتب باللغتين العربية والانجليزية.

- نشر العديد من المقالات وأوراق البحث في دوريات علمية محلّية ودولية.

- شارك في مؤتمرات علمية وتراثية محلّية وعالمية.

- حاز على جائزة فلسطين للتراث الشعبي سنة ١٩٩٩م.